

من المشرق والغرب
نافذة على الفكر العالمي المحرر

النخبة الاقتصادية



بقلم : سيمر بالدوين

9099090



إهداءات ١-٢٠٠٠

د. محمود حبيب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

النَّمِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ

بقلم

مير بالدوين

ترجمة

جوانت اسكندر

مراجعة

حسن زكى أحمد

مقدمة

يفحص هذا الكتاب مسائل الاسراع بالتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة والمحافظة عليها في الدول الغنية ويحاول ان يفسر الدوافع التي تمد الاقتصاد بقوة منمية طويلة الاجل من وجهة نظرية التنمية وتاريخها وسياساتها . واستجابة للاهمية الفعلية لمسائل التنمية بعيد كثير من الاقتصاديين دراسة النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي في ضوء التنمية . ونظرا لان اعادة هذه الدراسات قد سارت في اتجاهات مختلفة وننتج عنها مساهمات دراسية متشعبة فان الانسان قد لا يرى لاول وهلة ان هناك وحدة في موضوع التنمية الاقتصادية بل مجرد مجموعة متنوعة من الافكار المجزأة ومن الملاحظات المتباينة ونحن نرجو ان يصبح هذا الكتاب مثل ذلك الاثر لان هدفنا هو تجميع وربط ثم التوسع في هذه المساهمات الدراسية الهامة في شكل دراسة منظمة تحصل في طياتها فكرة عن منطق عملية التنمية الاقتصادية .

ولاتمام هذا العمل يجب علينا اولا ان نعرف ماهية مانسعى اليه ويجب ان تكون لدينا القدرة لسؤال اسئلة تنسم بالذكاء ولذلك فسنحاول في جزء كبير من بحثنا ان ننشئ اطارا تحليليا نكتشف من داخله الروابط المتداخلة التي تربط الاشياء المتغيرة في عملية التنمية.

ومنذ امد طويل اصبحت نظريات التنمية الاقتصادية ذات اهمية وقد ساهم في هذا الموضوع جميع الاقتصاديين الكلاسيكيين واتباع ماركس والكلاسيكيين المجددين واتباع كينز والجزء الاول من هذا الكتاب يستعرض اهم المظاهر لهذه النظم التحليلية وسنوجه اهتماما خاصا لمؤلفات «آدم سميث» و «دافيد ريكاردو» و «كارل ماركس» و «الفرد مارشال» وممثلي المدرسة الحديثة التي جاءت في اعقاب مدرسة «كينز» الذين يختصون بنظرية النمو الاقتصادي وبعد عرضنا للآراء الرئيسية لهؤلاء الكتاب سنقوم بمقارنتها وربطها في نظام واحد .

والجزء الثاني من هذا الكتاب يفحص الدور التاريخي لبريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر ويركز اهتمامه في دراسة بعض مظاهر التوسع الافقى للتنمية الاقتصادية للاقتصاد العالمي في القرن الماضي وهذا الفحص الذي يقصد به ان يكون بحثا منظما اكثر منه دراسة تاريخية مفصلة سيؤدي غرض توكيد المظاهر الكمية كما يؤدي غرض ربط مظاهر التنمية الاقتصادية القومية بالمظاهر الدولية .

وهذه الدراسة التاريخية تقودنا الى المسائل العالية الجارية
وفد ادت معدلات التنمية المختلفة في الماضي الى مستويات التنمية المختلفة
الجارية التي وصلت اليها الدول المتعددة وفي طرفي المستويات تقع
الدول الفقيرة والدول الغنية وتنحصر المشكلة البارزة بالنسبة للدول
الفقيرة في .لاسرع بالتنمية ، اى زيادة معدل النمو في الدخل القومي
الحقيقي اما بالنسبة للدول الغنية فالهدف هو الاحتفاظ بمعدل مناسب
من التنمية حتى يتحقق على مدى الزمن التوظيف (أيجاد العمل) الشامل
دون حدوث تضخم او انكماش مزمن والجزءان الثالث والرابع يبحثان
على التوالي هذه المشاكل وما تتضمنه من سياسات .

وعلى هذا فهذا البحث يختص بالمشكلات الكبرى الآتية :

- ١ - ماهى العوامل الاساسية التي تحدد التنمية الاقتصادية ؟
- ٢ - ما هو اثر تلك العوامل المحددة للتنمية في الماضي ؟
- ٣ - ماهى المشاكل المرتبطة الآن بهدف الاسراع بالتنمية الاقتصادية
في الدول الفقيرة ؟
- ٤ - ما هى المشاكل المرتبطة الآن بهدف الاحتفاظ بمعدل مناسب
للتنمية في الدول الغنية ؟

وبالرغم من تركيز اهتمامنا في اطار تحليلى عام فاننا ندرك ان
الانظمة الاخرى يمكن ان تساهم في فهم عملية التنمية وعلى ذلك فقد
حاولنا ان نوجه بعض الاهتمام الى مساهمة الموضوعات الاخرى وعلى
الاخص التاريخ الذى يفسر لنا اسباب الاحداث الماضية وعلم النفس
وعلم الاجتماع الذى يفسر لنا قيم التكوينات الاجتماعية والدوافع
والمواقف في الثقافات المختلفة وعلم السياسة الذى يفرق بين الممكن
والتواقف ويكشف عن علاقات الدول ويبين وسائل الاشراف .

وقد اعد هذا الكتاب في مجموعه لاستخدامه في مناهج دراسة
التنمية لاقصادية وهو موجه لطلاب علم لاقتصاد ويمكن الاستفادة من
بعض اجزاء هذا الكتاب في دراسة مناهج علم الاقتصاد الدولى والتاريخ
الاقتصادى والنظم الاقتصادية المقارنة .

دراسة التنمية الاقتصادية

« قلما توجد مشاكل اكثر اجتذابا للانتباه واكثر اهمية او اكثر
تعرضا للاغفال من العملات التي تسير بها التنمية الاقتصادية في اجيال
متعاقبة في دول مختلفة» هذه هى الملاحظة التي ابداءها ولزى كليم

ميتشل والتي لم تحظ بالاهتمام خلال فترتي عشر سنوات لان رجال الاقتصاد وجهوا اهتمامهم الى مشاكل اقتصادية عاجلة قصيرة الامدى فترة العشر سنوات التى بدأت سنة ١٩٣٠ عندما حلت موجة الكساد الكبرى وفي فترة العشر سنوات من سنة ١٩٤٠ للمعالجة الاقتصادية الحربى .. اما الآن فقد أصبح موضوع التنمية يحتل مكان الصدارة في التفكير الاقتصادى واصبحت مسائل التنمية باللغة الاهمية في الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء ..

وخلال العشر سنوات من سنة ١٩٣٠ وجه التحليل الاقتصادى لمدرسة كينز رسالة ذات شقين للدول الغنية تندد بتبديد الموارد الاقتصادية نتيجة للبطالة الدورية وتحذر من المخطر العميقة الجذور للركود الطويل الامد . وهانان وتشكثان التشابكتان اندمجتا في موضوع البحث في النمو الاقتصادى الذى أصبح موضوعا رئيسيا في التحليل الاقتصادى للمدرسة التى اُعقبت مدرسة كينز وبدراسة احوال الدول الان من حيث اوجه التنمية الرأسمالية المتقدمة يحاول رجال الاقتصاد ان يتعرفوا على الاحوال المضبوطة اللازمة للاحتفاظ بالنمو المطرد وتجنب المشاكل الزمنية الخاصة بزيادة الانتاج عن الحاجة . او بنقصه .. واذا كانت المحافظة على التنمية مشكلة بالنسبة للدول الغنية فان الاسراع بالتنمية في الدول الفقيرة يشكل امرا عاجلا وملحا ويعتبرغالبية الناس الفقر الشديد الذى تعانيه الغالبية العظمى من سكان العالم اخطر مشكلة اقتصادية عالية وتحد المصالح الانسانية والاقتصادية والسياسية للدفاع بالحاح متزايد عن قضية المطالبة بالتنمية في الدول الفقيرة ..

ماذا يقصد بالتنمية الاقتصادية ؟

ليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا تماما فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات (التنمية الاقتصادية - النمو الاقتصادى - التغير الطويل الامد) كل منها مكان الاخر وعلى الرغم من انه يمكن التمييز بينها الا انها تعتبر مترادفات في جوهرها ولكن يمكننا ان نسائل ماذا يخفى الاصطلاح (التنمية الاقتصادية) وراءه ؟ ويمكننا ان نجيب باختصار بان التنمية الاقتصادية هى عملية يزداد بواسطتها الدخل القومى الحقيقى للنظام الاقتصادى خلال فترة طويلة من الزمن .

فاذا كان معدل التنمية اكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردى الحقيقى يزداد في هذه الحالة ويقصد بكلمة « عملية التنمية » ذلك التفاعل القوى الذى يعمل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادى للدولة ويشتمل على تحولات في الاشياء والكميات وتفاصيل هذه

العملية تختلف في ظروف ثانية من الزمان والمكان لكن هناك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الانتاج القومى للنظام الاقتصادى وهى في حد ذاتها تغير معين طويل الامد .

وعندما نركز انتباهنا في زيادة الانتاج القومى فاننا ننظر نظرة شاملة الى النتيجة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية وإذا فحصنا العملية بتفصيل ادق فاننا نلاحظ ان هناك تغيرات كل منها له طابع خاص تصاحب الزيادة في الانتاج ويمكن تقسيم التغيرات الهامة الى مجالين اولهما يتناول عرض عوامل الانتاج والثاني يتناول كيان الطلب على المنتجات .

وتشمل التغيرات في عرض عوامل الانتاج (١) اكتشاف موارد اضافية (٢) تجميع رأس المال (٣) زيادة عدد السكان (٤) ادخال طرق تنمية جديدة ومحسنة للانتاج (٥) تقدم المهارات (٦) التعديلات الاخرى في التنظيم والمؤسسات ..

وترتبط التغيرات المعينة في كيان الطلب على المنتجات بالتحسينات في (١) عدد السكان من حيث الحجم والسن (٢) مستوى توزيع الدخل (٣) الادواق (٤) الترتيبات الاخرى في التنظيم والمؤسسات ومن الممكن ان نفسر التنمية الاقتصادية في ضوء التحسينات النوعية في عرض عوامل الانتاج ومطالب الانتاج فمادة هذا الكتاب تجمع بين الآراء العامة والآراء النوعية للتنمية الاقتصادية فهي لا تبحث في النتيجة النهائية لعملية التنمية الاولى زيادة الدخل القومى الحقيقى فحسب بل تتناول ايضا التغيرات المفصلة الكامنة التي تحدد هذه العملية ولذلك فيجب ان نوجه عناية خاصة للمصطلحات «عملية» و «الدخل القومى الحقيقى» و «الامد الطويل» .

وعند دراسة عملية التنمية الاقتصادية يجب الاهتمام بانشاء العلاقات السببية بين اوجه التقدم لانه على اساس هذه العلاقات يمكننا ان نحدد النتائج المنتظر حدوثها من التغيرات المعينة . ولكي نحقق هدفنا ونفسر كيفية تحديد التغيرات المعينة المختلفة لخط سير الدخل القومى الحقيقى يتعين علينا ان نتجاوز المظاهر السطحية ونحاول ان نفهم العملية التي بواسطتها تتم زيادة الدخل القومى الحقيقى فعليا .

ويشير «الدخل القومى الحقيقى» الى مجموع انتاج الدولة من السلع الجاهزة والخدمات معبرا عنها لا على أساس تقدي بل على أساس حقيقى أى ان القياس النقدي للدخل القومى يجب أن يصحح بواسطة الأسعار القياسية المضبوطة للسلع الاستهلاكية والسلع

الانتاجية وقد يشير اصطلاح « الدخل القومي » الى الدخل القومي الاجمالي أو الى الدخل القومي الصافي وعند تقدير التنمية الاقتصادية نحتاج الى مقياس كلى للسلع أجهزته والخدمات التي يتم انتاجها ولكن الى جانب ذلك يجب أن ندخل في حسابنا استهلاك الآلات وغيرها من السلع الانتاجية اثناء عملية الانتاج . وبما ان الانتاج القومي العام لا يدخل في حسابها السلع الانتاجية التي تحل محل غيرها فان صافي الانتاج القومي يكون مقياسا افضل في هذه الحالة . وعندما نقول ان الدولة تمر في طور التنمية عند زيادة دخلها الحقيقي في فترة طويلة يجب ان نتذكر ان « الدخل القومي الحقيقي » يستعمل كتعبير مختصر للاصطلاح (صافي الانتاج القومي مصححا من وجهة تغير الاسعار) .

ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية فان الزيادة في صافي الانتاج القومي يجب أن تكون مستمرة اذ يعتبر النمو القصير الاجل ذا أهمية ثانوية بينما نذكر الاهمية في الاتجاه الصاعد الكامن لصافي الدخل القومي وعلى ذلك فالوحدات الزمنية المتعلقة بالتنمية تعتبر فترات لعدة سنوات اقلها عشر لاسنوات فردية وبما ان دورة العمل الكبرى هي عادة من ست سنوات الى ثلاث عشرة سنة فيمكننا ان نعتبر حركة التنمية المستمرة تشمل خمسة وعشرين سنة على الاقل .

ويفضل كثير من الناس ان يفسروا التنمية على انها معنى شيئا اكثر من مجرد الزيادة في مجموع الانتاج فهم يعتقدون انها تدل ايضا على ارتفاع في مستوى المعيشة وهذا الرأي يقتضى تعريف التنمية الاقتصادية على انها عملية يتم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقي في الدولة لفترة طويلة من الزمن ، ويميل كثيرون الى استخدام زيادة دخل الفرد الحقيقي كاختبار للتنمية الاقتصادية وذلك بربط التنمية بمشكلة القضاء على الفقر . واذا كان مقياس الحكم هو مجرد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي فقد تنشأ حالة يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي بينما لا يرتفع مستوى المعيشة وقد يحدث هذا عندما تفوق زيادة السكان الزيادة في الانتاج القومي مما ينتج عنه نقص في دخل الفرد الحقيقي او اذا تساوت الزيادة في الدخل القومي مع زيادة عدد السكان فان دخل الفرد الحقيقي يبقى ثابتا ..

وليس هناك من داع للجدال فيما اذا كان يجب تركيز تعريف التنمية في زيادة الدخل القومي الحقيقي او في زيادة دخل الفرد الحقيقي بما انه من الممكن معرفة دخل الفرد القياسى بقسمة الدخل القومي على عدد السكان وبالرغم من ذلك فهناك بعض الاسباب التي تدعو الى الاهتمام بالدخل القومي .

اولا لا نازدياد الدخل القومي الحقيقي شرط اساسى لزيادة دخل

الفرد الحقيقي . كما انه يجب ان نعترف ان عدد السكان يزداد بسرعة كبيرة في الدول الفقيرة ولذلك كانت هناك حاجة شديدة لرفع الدخل القومي حتى يرتفع دخل الفرد وزيادة على ذلك فان دخل الفرد المرتفع حاليا ليس هو الامر الشديد المساس بالمشاكل التي تواجه الدول الغنية مثل انجلترا والولايات المتحدة وبدلا من ذلك فالمشكلة في هذه الدول هي المحافظة على النمو المطرد في الدخل القومي لتفادي اتضخم او الانكماش المزمع وبذلك يمكن اعتبار زيادة الدخل القومي على انه لمقياس الوحيد للتنمية في الدول الغنية والفقيرة على السواء .

ثانيا اذا اتخذنا زيادة دخل الفرد كمقياس للتنمية فقد نجد انفسنا في موقف غير ملائم عندما نقول ان الدولة لم تحرز تقدما اقتصاديا اذا زاد دخلها القومي الحقيقي وزداد عدد السكان بنفس النسبة .

ثالثا اذا كان دخل الفرد هو مقياس التنمية فقد تتوارى مشكلة عدد السكان عن الانظار لان عدد السكان في تلك الحالة يكون قد قسم كما ان مجال البحث يصبح ضيقا بدرجة مخلة وكما حذر الاقتصادي « كوزنيس » « ان اختيار دخل الفرد او اى مقياس فردي مماثل لقياس معدل النمو الاقتصادي يحمل في ثناياه خطر افغال مقاسم النسبة » وعلى ذلك فيمكننا ان نحلل مسائل التنمية بدرجة اتم اذا وجهنا انتباهنا الى كل من الدخل القومي كوسط وعدد السكان كمقام للنسبة .

ومن المتفق عليه تقريبا ان الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي كلاهما بالغ الاهمية للرعاية الاقتصادية وعلى اساس الافتراض الواضح ان ازدياد السلع والخدمات افضل من نقصهما يمكننا اعتبار زيادة الدخل القومي الحقيقي كشرط اساسي لزيادة الرفاهية الاقتصادية ولكن هذا في حد ذاته ليس شرطا كافيا لانه مع ارتفاع دخل الفرد الحقيقي فمن الممكن ان يزداد الاغنياء غنى او الفقراء فقرا وفي الواقع قد يصاحب زيادة دخل الفرد اى نوع من التنوع لا يمكن ان يقال بصفة قاطعة ان الرفاهية الاقتصادية قد ازدادت حتى مع زيادة الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي مالم يتم توزيع الدخل الناتج بطريقة جيدة ويجب ان نكون حريصين في الا نعتبر زيادة مجموع الانتاج او زيادة انتاج الفرد مرادفة لزيادة الثروة لان تكوين الانتاج امر هام لان زيادة مجموع الانتاج قد تكون مقترنة بنقص في الموارد الطبيعية او قد يكون الانتاج مكونا من كميات كبيرة من العتاد الحربي او قد يكون الجزء الاكبر من الانتاج عبارة عن سلع انتاجية في حين يكون هناك نقص في السلع الاستهلاكية وتتوقف مساهمة مجموع الانتاج في اشباع رغبات الفرد وتوفير الاستمتاع له على نوع الانتاج ودرجته كما تتوقف ايضا على مقدار

الكمية المنتجة ويمكن ان تتم هذه المسألة على أساس افتراض أن الناتج يقوم في ضوء اشباع رغبات المستهلكين ورغبات مخططي النظام الاقتصادي مع عدم تدهور نوع السلطة ودرجة جودتها . ومن وجهة نظر الرفاهية يجب ان ندخل في حسابنا نوع الانتاج وكيفية الانتاج فقد تكون زيادة الانتاج على حساب تضحيات اكبر من الناحية الاجتماعية فقد يكون هناك تدهور في الظروف المترتبة بالاعمال المختلفة وفي العلاقات بين المشتغلين بالانتاج وفي لُناحية الصحة ووسائل الراحة والامان ومن الممكن جدا انه حتى في حالة توفير التنمية الاقتصادية ادية لكل الظروف الضرورية للنهوض بالرفاهية الاقتصادية فليس من الضروري انها تؤدي الى النهوض بالرفاهية الاجتماعية . وبما ان عملية التنمية لها اثر عميق على النظم الاجتماعية والمصادات والعقائد فمن المحتمل ان تؤدي الى ايجاد اسباب قوية للتدمير وقد تتاثر بعض مظاهر الانسانية اذا تحولت العلاقات الشخصية الى علاقات غير شخصية وبلاختصار الى يمكننا ان نقول ان تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والتفريات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة العامة . وبعد قياس مقدار التنمية بواسطة الزيادة في الدخل القومي الحقيقي يمكننا ان نجابه هذا المقدار بالتغيرات في عدد السكان ونحسب الدخل الفردي الحقيقي وبالرغم من ان زيادة الانتاج بالنسبة للفرد عمل هام في حد ذاته فلا يمكننا ان نسوى بينه وبين الزيادة في الرفاهية الاقتصادية او الرفاهية الاجتماعية دون ان نحسب حساب اعتبارات اخرى كثيرة ولكي نعين الحد الاقصى لمعدل التنمية يجب ان نصلر احكاما من حيث القيمة فيما يختص بتوزيع الدخل وتكون الانتاج والاذواق والتكاليف الحقيقية والتفريات الخاصة الاخرى التي تصاحب الزيادة العامة في الدخل الحقيقي .

وفي مجال تقسيم الدول الى « فقيرة » او « غنية » يمكننا مقارنة مقدار التنمية بعدد السكان ونستخدم الدخل الحقيقي للفرد وفي ترتيب دول العالم بحسب الدخل الحقيقي للفرد تقع الدول الفقيرة في آخر القائمة وفي هذه الدول يكون مدى التنمية محدودا بالنسبة لعدد السكان بحيث يظل الدخل الحقيقي منخفضا بينما تقع الدول الغنية في اعلا القائمة وفيها تكون التنمية مركزة بالنسبة لزيادة السكان ويكون الدخل الحقيقي للفرد مرتفعا .

وتسمى الدول الفقيرة عادة الدول « المتخلفة في التنمية » ولكن هذه التسمية تخضع لتفسيرات مختلفة غامضة وتجلب لذلك فسنتعل التسمية « الدول الفقيرة » ولا يقصد بالكلمات « غنية » و « فقيرة » الا وصف الدور الذي يقوم به النظام الاقتصادي للدولة والفجوة الكبيرة في الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والدول الغنية يمكن ملاحظتها من الجدول « ١ » المبني على تقديرات الدخل القومي بسبعين دولة .

جدول «ا» - توزيع الدخل العالمى سنة ١٩٤٩

النسبة المئوية للدخل العالمى	النسبة المئوية لسكان العالم بالدولار	النسبة المئوية لدخل الفرد
٦٧	١٨	١١٥
١٨	١٥	٢١٠
١٥	٦٧	٥٤

وتشمل الدول ذات الدخل العالمى الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا والدول ذات الدخل المتوسط هي الأرجنتين وأوروغواى وجنوب أفريقيا وبعض دول شرق أوروبا وبالاخص روسيا - وتشمل مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض معظم دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقى أوروبا ودول البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومن الملاحظات المزعجة ان ثلثى السكان البالغ عددهم بليونى نسمة فى الدول التى امكن الحصول على تقديرات دخلها القومى يبلغ دخل الفرد منهم اقل من ٥٥ دولارا ومن ذلك يتضح ان الغالبية العظمى من سكان العالم فى كفاف مستمر ضد الفقر .

وبين الجدول « ب » الفروق بين اقطار العالم المختلفة من حيث عدد السكان والدخل .

جدول «ب» توزيع السكان والدخل العالمى فى سنة ١٩٤٩

النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمى	النسبة المئوية للدخل النسبى للفرد
٦٥	٤٠٩	٦٢٦
١٠	٢١٥	٢١٤
٨٤	١١٢	١٢٣
٦٤	٦	٩٤
٦٦	٤٤	٦٦
٨٦	٢	٢٤
٥٢٤	١٠٥	

من هذا الجدول يتضح انه لا يوجد بون شاسع بين مستويات الدخل السائد فى الدول الغنية والدول الفقيرة فحسب بل يمكننا ان نستنتج ان هذا البون قد ازداد خلال القرن الماضى كما ان الزيادة

العلوية الامد في دخل الفرد في كثير من الدول الفقيرة خلال القرن الماضي لابد ونها كانت اقل معدلا بكثير منها في الدول الغنية وان الفروق اندولية في دخل الفرد أصبحت الان كبيرة وانها من المحتمل اكبر نسبيا مما كانت عليه منذ قرن .

واخيرا يمكننا ان نقدر ان معدل زيادة الدخل القومي في الدول الغنية أصبح الان من ٢٥ الى ٣٠٪ كل عشر سنوات بينما يقل عادة عن ١٥٪ في الدول الفقيرة كل عشر سنوات وفي كثير من الدول الفقيرة نجد ان معدل الزيادة في الدخل القومي يتطلل من مفعوله الزيادة المساوية في عدد السكان مما يجعل معدل الزيادة في دخل الفرد اقل منه بكثير في الدول الغنية .

لماذا ندرس التنمية الاقتصادية ؟

لقد وضع آدم سميث بحق اساس مناقشة عرض المسائل التي سيطرت من بعده على التفكير الاقتصادي عند ما اختار عنوان كتابه « بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم » فمن ذلك الحين اخذ رجال الاقتصاد يبحثون في أسباب نمو وتطور الدول بمعدلات مختلفة وقد أثارت التنمية في بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر كثيرا من الاسئلة عن طبيعة واسباب الرأسمالية الصناعية . وفي نفس الوقت كان هناك فرق ملحوظ في مساحات كبيرة من العالم حيث ظلت في حالة ركود اقتصادي نسبي . وقد برز في القرن العشرين السؤال عن أسباب بطء سير معدل التنمية في كثير من الدول كما واجهت الدول الرأسمالية الحرة مشكلة تحدى سرعة التنمية في روسيا .

وقد أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ذات أهمية فعلية بانغة كما أصبحت دراسة فقر الامم ملحة بدرجة أكثر من دراسة غنى الامم وليس هذا بسبب ان كثيرا من الدول يسود فيها الفقر بحسب بل لان نفس هذه الدول تعاني زيادة ملحوظة في عدد السكان وانها تتطور بقدر يكاد يتماشى مع زيادة عدد السكان مما لا يترك الا مجالا ضئيلا لارتفاع دخل الفرد واذا سلمنا ان فروق مستوى المعيشة بين الدول الفقيرة والدول الغنية أصبحت أكثر من أي وقت مضى وأن ثلثي سكان العالم يحصلون على أقل من سدس الدخل العالمي لادركنا ان الدول الفقيرة تحس الان بدرجة بالغة بأن مستوى دخلها منخفض جدا وتعالى الصيحات الان من أجل التنمية التي أصبحت مشكلة سياسية كبرى في الدول الفقيرة والتي تقترب الان بالاستقلال السياسي والشمور بالسيادة كما أنها تعتبر وسيلة لتخفيف ما تحسه من آلام ومن نقص وهناك حقيقة واضحة وبسيطة وهي ان الغالبية في الدول الفقيرة تنوق الى التنمية التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي الحقيقي وقد تحدثت حكومات هذه الدول رجال الاقتصاد لتبين انها يمكنها ان تصل الى رفع مستوى المعيشة بطريق مباشر وعن طريق الامم المتحدة . وقد امتد الاهتمام بالتنمية خارج حدود الدول الفقيرة الى الدول الغنية فقد أصبح من احقائق المعترف بها في سياسة بريطانيا والولايات

المتحدة الخارجية أن الإسراع بالتنمية في الدول الفقيرة هو في صالح الدول المتقدمة وقد أصبح تشجيع التنمية في الدول الفقيرة مظهراً بارزاً من مظاهر انسياسة الخارجية لبريطانيا والولايات المتحدة وذلك للحد من انتشار الشيوعية ولزيادة تبادل التجارة بين الدول الفقيرة والدول الصناعية للعالم الحر ولجعل اعتبار عن الشعور بالقومية في هذه الدول يتخذ الشكل الديمقراطي الشائع للنظم الغربية كما أن رجال الاقتصاد ورجال الأعمال في الدول اغنية يمترون بضرورة الاحتفاظ بمعدل مرتفع للتنمية في بلادهم حتى يمكن تجنب الكساد والركود الطويل الامد وما لم يكن معدل التنمية مرتفعاً فإن الدول الغنية قد تعاني من زيادة الانتاج عن الحد المطلوب وتواجه مشكلة ابطاله لامد طويل - كما أن دراسة التنمية مهمة لما لها من علاقة عامة بالمجال الاكبر للظواهر الاقتصادية التي بالبحث فيها يمكننا التغلب على المشاكل القصيرة الامد .

كيف يمكن ادراك مفهوم التنمية الاقتصادية ؟

يقال عادة أن مستوى الانتاج القومي يتحدد في أيوقت معين بواسطة عرض الموارد وان طرق الفينة الممكن استخدامها لتنظيم الاسواق والاطر الاقتصادية للمؤسسات والمنظمات وتنظيم الاسواق والخصائص النفسية للسكان وهناك عوامل أخرى غير هذه المحددات تكمن وراءها وتستحق الاهتمام ويجب أن نفهم أيضاً العلاقات السببية بين هذه المحددات وبين التدخل القومي الحقيقي لا في فترة معينة فقط بل في فترة طويلة الامد . ومن الواضح ان التفسير الكامل للتنمية يتطلب دراسة العوامل غير الاقتصادية فالنظام الاقتصادي ليس نظاماً آلياً فالقوى الاقتصادية لا تعمل بطريقة « القوى الطبيعية » اذ يجب دراستها في قالب اجتماعي ثقافي فنوع الحكومة ونظام القانون ومستويات التعليم والصحة ودور الاسرة . ودور المعتقدات الدينية تؤثر كلها في التنمية الاقتصادية .

ولكن ما هي افضل طريقة نبدأ بها لكي نفهم مظاهر وطبيعة واسباب ومشاكل التنمية الاقتصادية واذا نظرنا الى التنمية كمعملية فيمكننا فحصها على انها فعل متطور وعلى انها احتمال قوى رئيسية معينة تؤدي الى نتائج معينة وهذا يمدنا باطار عام للتحليل نشبت بداخله دراسات الحالات الفردية للتنمية وبذلك يمكننا أن نقدر أهمية احداث معينة وهدفنا الاساسي أن نتعمق الى ماتحت سطح الاحداث المعينة حتى نجعل من عملية التنمية امراً مفهوماً ويجب ان نحاول أن نفهم عمل القوى الكبرى المحددة للتنمية فبدل أن تقنع بسر قصة التنمية يجب أن نتعمق وراء الاحداث ونحاول أن ننسج خيوط موضوع القصة وهدفها فمسد دراسة المسير التاريخي للتنمية في دولة ما يجب ألا نكتفي بما حدث بل يجب ان نصرف سبب ما حدث وخير ما قبله به دراستنا هو ان نضع نصب اعيننا المبادئ الاساسية التي تحكم عملية التنمية الصحيحة

فبدون الاستناد الى نظرية عامة لا يمكننا ان نجعل من الحقائق التى
نجمعها عن التنمية فى دولة ما شيئاً مفهوماً .

وسنركز اهتمامنا فى الجزء الاول فى عدد من النظريات الاقتصادية
العامة ذات الصلة بفهم التنمية الاقتصادية وفى الجزء الثانى سنبحث فى
بعض مظاهر التنمية التاريخية وفى الجزء الثالث سنفحص مشاكل التنمية
التي تواجه الدول الفقيرة وفى الجزء الرابع سندرس مشاكل التنمية
فى الدول الغنية .

الجزء الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

فى هذا انجزء سنفحص ونقيم الآراء الخاصة بالتنمية الاقتصادية
لخمس مجموعات كبرى من أصحاب النظريات الاقتصادية وهم :

- ١ - علماء الاقتصاد الكلاسيكيون ٢ - اتباع كارل ماركس
- ٣ - أصحاب نظرية أحياء الدراسات الكلاسيكية ٤ - اتباع شامبيتر
- ٥ - علماء الاقتصاد الذين أعقبوا مدرسة كينز . والهدف النهائي لهذا
الجزء هو أن تجمع بطريقة منظمة موحدة النتائج النظرية انكبرى لطبيعة
وأسباب التنمية الاقتصادية .

الباب الأول

التحليل الكلاسيكى

يتناول علماء الاقتصاد الكلاسيكيون دراسة علم الاقتصاد بنظرة
جريئة واسعة فهم يسعون فى بادئ الامر الى اكتشاف أسباب النمو
الطويل الامد للدخل القومى والعملية التى يتم بها هذا النمو فهم يقسمون
الدخل القومى الى ثلاثة أقسام فقط وهى الاجور والايجار والارباح لانهم
يعتقدون أن العلاقات بين هذه الانصبه هى التى تؤثر بدرجة فعالة فى
التنمية ويعتبرون أن أى تقسيم أزيد وأدق غير ضرورى لادراك عملية
التنمية بطريقة مناسبة وعلى أساس مماثل فهم يقسمون الانتاج القومى الى
سلع زراعية وسلع صناعية وهم لا يدرسون المسائل المتعلقة بالسياسة
الاقتصادية التى تؤثر فى التنمية فحسب بل يصدرن حكمهم على هذه
السياسة من وجهة كونها تعوق أو تساعد على التنمية . وأحسن طريقة
لفهم التحليل الكلاسيكى للتنمية هى دراسة آراء آدم سميث و . ريكاردو .

١ - آدم سميث :

ان كتاب آدم سميث « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الامم » يعد من
أحسن المؤلفات المعروفة فى علم الاقتصاد ويقترن اسم آدم سميث بسياسة
« حرية العمل والتصرف » كما أن له اثرا كبيرا فى النظريات الاقتصادية
وافتكرة السائدة فى كتابه هى التنديد بالاعمال الحكومية أو الاعمال
الخاصة التى تعوق المنافسة الحرة فى النظام الاقتصادى وقد تأثر فى
رأيه هذا بالمعقيدة الشائعة فى القرن الثامن عشر وهى عقيدة القانون
الطبيعى وقد نقل سميث هذه المعقيدة الى علم الاقتصاد فهو يقول ان
« الطبيعة » ترتب الامور بحيث أن النظام الشرعى العادل الذى تضعه هو
أحسن الوسائل لتطوير التنمية الاقتصادية فبالنسبة لسميث فان النظام

الشرعى العادل الذى تضعه الطبيعة يتضمن فى ليه حماية حق كل انسان فى متابعة مصالحه الخاصة بعيدا عن كل ضغط من أعضاء المجتمع الآخرين ولكن فى الحدود التى تفرضها الضرورة لمنح أعضاء المجتمع الآخرين نفس الحماية وهو يتمسك بالقول ان الامتيازات الخاصة والقيود فى العالم الاقتصادى تتعارض مع نظام الحرية الطبيعية وتؤخر نمو الاقتصاد القومى . وينسب سميث الفضل فى زيادة القوى الانتاجية للعمل الى مبدأ « تقسيم العمل » ويؤدى التخصص وتقسيم العمل الى ١ - زيادة المهارة بين العمال ٢ - اختصار الوقت اللازم لانتاج السلع ٣ - اختراع آلات ومعدات افضل . فهو يرى ان المصدر الاخير لزيادة المقدرة الناشئة من بين صفوف الذين يشتغلون مباشرة بالخدمات القائمة ومن بين صفوف الذين يكرسون جهودهم لمزيد من البحث المجرد وهذا العمل ياتى نتيجة لتقسيم العمل السابق . ويقول سميث ان المصلحة الذاتية تؤدى الى تبادل السلع وبذلك الى تقسيم العمل وقبل ان يتم تقسيم العمل يجب ان يسبقه تجميع رأس المال وعلى ذلك فالادخار شرط اساسى للتنمية الاقتصادية وحجم السوق فى رايه عامل هام فى تحديد تقسيم العمل فهو يقول أنه بالرغم من أن تقسيم العمل يمكن أن يزيد القدرة الانتاجية للعمل فان هذا التقسيم قد لا يكون مربحا ما لم توجد سوق كبيرة للطلب وعلى ذلك فالتوسع فى التجارة الدولية عامل مربح ومفيد فى هذا المقام ودلل على ذلك بأن كشف أمريكا فتح أسواقا واسعة أمام السلع الأوروبية مما أدى الى تقسيم أزيد فى العمل وتحسين فى القدرة الانتاجية والنواحي الفنية وزيادة الانتاج وما ترتب على ذلك من ازدياد ادخل العام الحقيقى وزيادة ثروة السكان . وحسب رأى سميث انه اذا ما بدأت التنمية فانها لا تلبث أن تصبح شاملة فعند وجود امكانيات السوق المائلة وقاعدة لتجميع رأس المال يحدث تقسيم فى العمل ويرتفع المستوى الانتاجى والزيادة الناجمة فى الدخل القومى مع احتمال زيادة السكان لا يؤديان الى اتساع حجم السوق فحسب بل الى زيادة الادخار أيضا وبزيادة اختصاص فى العمل واتساع حجم السوق تزداد القدرة والدوافع الى ادخال تحسينات فنية وهى هذه التحسينات تؤدى الى تخصص أكبر وإلى ارتفاع القدرة الانتاجية . وحسب هذا الرأى فى عملية التنمية يعترف سميث بأهمية الاقتصاديات الخارجية وفكرة الاقتصاديات الخارجية تشير الى الموقف الذى فيه ينشئ الخط البيانى لتكاليف المؤسسات الفردية الى أسفل بسبب التقدم التاريخى للبيئات المجاورة مثال ذلك أن زيادة حجم صناعة من الصناعات قد يجلب قوة عمالية أكثر كفاءة وبذلك تستفيد كل المؤسسات الخاصة بهذه الصناعة .

وعلى الرغم من أن سميث يؤكد الطبيعة الشاملة للتنمية فانه يعلن ان هناك حدودا لامكانيات التوسع وتفسر هذا الرأى بتطلب دراسة نظريته الخاصة بتوزيع الدخل فلنبدأ أولا بدراسة نظريته الخاصة بتحديد الاجور - يقول سميث ان الاجور تتوقف على قدرة المساومة النسبية لكل من العمال واصحاب رؤوس الاموال وبما أن اصحاب العمل يكونون فى

موقف افضل فان الاجور تميل الى الاتجاه نحو مستوى الكفاف بالنسبة للعمال وعائلاتهم ومن رايه ان معدلات الاجور في الظروف الثابتة تهبط الى مستوى الكفاف بينما في فترات التجمع السريع لرأس المال ترتفع فوق هذا المستوى والذي يصل اليه الارتفاع يتوقف على معدل تجميع رأس المال ومعدل الزيادة في عدد السكان .

ماذا يحدث للارباح التي هي عائد رأس المال أثناء عملية التنمية ؟ يقول سميت مثل ريكاردو ان زيادة مجموع رأس المال التي تؤدي الى رفع الاجور تميل الى خفض الارباح . ويتصور سميت العلاقة بين معدل الارباح ومعدل الاجور في قطر مستقر غنى بالموارد على أنها تسير بالطريقة الآتية أثناء استمرار التنمية أو لا يرتفع معدل الاجور نسبيا لان مجموع رأس المال يكون قليلا بالنسبة لفرص الموارد وزيادة على ذلك يكون معدل الاجور مرتفعا لان معدل تجميع رأس المال يأخذ في الزيادة ولكن كالمعدل تجمع رأس المال أكثر فأكثر فان معدل الارباح يهبط وطالما أمكن الاحتفاظ بمعدل تجميع رأس المال يميل معدل الاجور الى أن يظل مرتفعا وأخيرا مع نمو السكان والكثرة الزائدة لرأس المال يصل اقتصاد الدولة الى مرحلة استكمال الثروات التي تسمح بها طبيعة التربة والمناخ والموقع وعندما يقترب الاقتصاد من هذه المرحلة فان معدل تجميع رأس المال يأخذ في الانخفاض فتتخفض الاجور ونصل الى حالة ثابتة تتوقف فيها عملية تجميع رأس المال وتبعا لذلك عملية التنمية وفي حالة الثبات يقول سميت أن ايجارات الاراضى أعلى من مثيلاتها عندما كان يمر النظام الاقتصادي بمراحله الاولى وهو يعتقد أنه لا بد لصاحب الارض أن يستفيد عند زيادة الانتاج القومي كما يعتقد أيضا أن تتابع التنمية بواسطة المهن يتبع سير الامور الطبيعية فتأتي الزراعة في المرحلة الاولى ثم تليها الصناعة ثم التجارة.

٢ - اطار التحليل الاقتصادي للعالم الاقتصادي ريكاردو

يعتبر ريكاردو أول عالم اقتصادي كون من المذهب الكلاسيكي نظاما. متماسكا غير متناقض للتحليل الاقتصادي وباقتباسه الكثير من آدم سميت عمل على تنقية نظرية التنمية الكلاسيكية من الشوائب ثم توسع فيها ويعتبر ريكاردو الزراعة أهم قطاع في النظام الاقتصادي ونقطة التركيز في تحليله الاقتصادي هي صعوبة تزويد السكان التزايديين بالطعام ولم يقدر ريكاردو وغيره من الكتاب الكلاسيكيين أهمية النور الذي يلعبه التقدم الفني في زيادة القدرة الانتاجية في الزراعة وبذلك يمكن تقليل الصعوبات المتعلقة بتغذية السكان المتزايديين .

ويقسم ريكاردو المجتمع الاقتصادي الى ثلاث مجموعات كبرى - المولون والعمال واصحاب الاراضى ولعب المولون الدور الرئيسي في النظام الاقتصادي ففي قيامهم بالانتاج يستأجرون الاراضى من الملاك ويمدون العمال بالآلات وغيرها من أدوات الانتاج ويقدمون لهم الاجور في شكل طعام وملابس وغيرها من السلع التي يستهلكها العمال أثناء فترة الانتاج ويؤدى المولون رظيفتين هامتين أولا . بمداومة البحث عن فرص توظيف رعوس أموالهم الأكثر ربحا يحصلون معدلات الربح متساوية بين فروع

الزراعة والصناعة المختلفة وهذا العمل يجعل تخصيص موارد الانتاج مقسما بالكفاءة والمقدرة والوظيفة الثابتة هي أن المولدين يقومون بالمبادأة في عملية التنمية الاقتصادية .

والعمال الذين يعتبرون أكثر المجموعات عددا يعتمدون في توظيفهم على مجموعة المولدين لأن العامل لا يملك المعدات الضرورية اللازمة لتلانتاج ومعدل الاجور لسنة من السنين هو مجموع الاعتمادات التي يقدمها الممولون الى العمال لاعانتهم في تلك السنة وينظم العمال عددهم بواسطة ضروريات الحياة ووسائل الراحة التي يمكنهم أن يشتروها بأجورهم وهناك أجر حقيقى معين تحدده العادات القومية والعادات الفردية وعند هذا الاجر يحافظ العمال على أنفسهم دون زيادة أو نقص وفوق هذا الحد يزداد عدد العمال بسرعة وأقل من هذا الحد يتناقص عددهم .

وبامتداد الزراعة الى الأراضى الأقل خصوبة يطبق قانون تناقص الفسلة بالأرض الخصبة يقوم التنافس بين المولدين للحصول على الأرض الخصبة وهذا يؤدي الى انتقال جزء من غلة الأرض الى صاحب الملك وهذا العائد هو مايمرف بالايجار ويدفع لصاحب الملك مقابل استخدام القوى الأصلية للتربة التي لا تنفى .

ويميز ريكاردو هو والكتاب الكلاسيكيون بين اجمالي الدخل وصافى الدخل فهم يعرفون اجمالي الدخل على انه سعر السوق للسلع الباهظة التي انتجت في فترة معينة من الزمن والفرق بين هذا السعر وبين قيمة السلع اللازمة لكي تقوم بأود القوة العمالية التي قامت بالانتاج يسمى « صافى دخل » المجتمع وهذا الفائض الاقتصادى مهم جدا لانه يستخدم في زيادة تنمية الانتاج ونظرا لان العمل بالاشتراك مع الموارد الطبيعية ورؤوس الاموال الثابتة ينتج فائضا يزيد على مايلزم لاعالة القوة العاملة تصبح التنمية ممكنة ولكن ما لم يستخدم صافى الدخل في تجميع رؤوس الاموال لا يمكن للتنمية أن تقوم . ولذلك فان طبقة المولدين عظيمة الاهمية لان العمال وملاك الاراضى لا يقومون بالادخار فالممولون هم الذين يحركون الاحداث المتتابعة التي ترفع مستوى الانتاج عن طريق الادخار وزيادة مخصصات الاجور .

ويجب أن نتعرف على بعض الافتراضات والوسائل التحليلية التي استخدمها ريكاردو قبيل دراسة وتقييم ما يعتقد ريكاردو أنه مبادئ توزيع الدخل التي تميز عملية التنمية .

٣ - وسائل تحليل وافراضات ريكاردو :

استخدم ريكاردو في تحليله للنظام الاقتصادى نظريه القيمة المبنية على العمل وهذه النظرية تقول أن نسب المبادلة بين السلع المنتجة في السوق الحرة وعلى طول الزمن تتوقف على كميات العمل التي تستخدم في انتاجها . وهذه النظرية على ما فيها من البعد عن الحقيقة باعترافه هو قد أمدته بنظرية جديدة بواسطتها يمكنه مقارنة علاقات المبادلة بين السلع

المختلفة وعلاقات المبادلة بين السلع ترتبط ببعضها عن طريق مقارنة كل سلعة بمقياس عام للقيمة ألا وهو النقود وهو يستخدم الاسعار النقدية باعتبار أن الذهب هو معيار القيمة وهو يؤكد حدوث التغيرات في أسعار السلع التي تنتج من التغيرات في الظروف الفعلية لانتاج تلك السلع فإذا زادت كمية النقد المتداول وبقي انتاج السلع على ما هو عليه فإن الاسعار النقدية لهذه السلع تزداد ومع ذلك تبقى الظروف الفعلية لانتاج تلك السلع بدون تغيير وهو يفترض أنه إذا ظل ما يتطلبه انتاج السلع من العمل بدون تغيير فإن الاسعار النقدية لتلك السلع تظل ثابتة كما أنه يفترض أن أسعار السلع تتناسب في الزيادة والنقص مع الزيادة أو النقص في العمل الذي يتطلبه انتاج وحدة من هذه السلع .

والافتراض الهام الثاني لريكاردو هو أنه لا يوجد بديل لاي عامل من عوامل الانتاج فهو يفترض وجود معدلات ثابتة في كل نوع من انواع الانتاج اى انه في أية حالة من حالات الانتاج فانه توجد نسبة واحدة فقط بين العمل ورأس المال الثابت يمكن استخدامها فنيا في انتاج سلعة صناعية معينة فإذا ارتفع معدل الاجر بالنسبة لسعر السلع الانتاجية الثابتة فإن صاحب رأس المال لا يمكنه أن يقلل من تكاليف الانتاج بإحلال رأس المال محل العمل وبذلك فهناك طريقة واحدة للانتاج هي الممكنة . وهذا هو الحال بالنسبة للزراعة أيضا ومع ذلك فالزراعة بخلاف الصناعة لا تخضع لمائد ثابت مع التوسع في الانتاج بل الأحرى أنها تخضع لمائد متناقص وذلك لأن كلا من مجموع كمية الأرض وكميات الأراضي المختلفة الخصوبة محدودة . وحسب نظام ريكاردو فانه إذا تضاعف مجموع مقدار العمل ورأس المال الثابت المستخدم في الزراعة فمن المستحيل أن تتضاعف كمية الأرض بنفس الخصوبة التي للأرض المستعملة من قبل . فعلى المزارعين في حالة الرغبة في زيادة الانتاج الزراعى إما أن يزرعوا أراضى أقل جودة من المستعملة قبلا أو يزرعوا الأرض المستعملة من قبل بدرجة أكثر تركيزا وفى كلتا الحالتين تتناقص الغلة .

٤ - نصيب صاحب الملك من الدخل وأسعار المحاصيل الزراعية :-

لقد وضع ريكاردو نظرية عامة لاتجاه الأرباح والاجور والارباح أثناء عملية التنمية .

فالأرباح هو ما يدفع لصاحب الأرض مساويا لمعدل الربح بين أصحاب رؤوس الاموال الناتج من استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال في زراعة أراضى مختلفة الخصوبة .

فلنتصور أن مقدارا معيناً من العمل ورأس المال مستخدما في زراعة فدان من الأرض ذات خصوبة معينة أعطى غلة قدرها مائة مكيل من القمح بينما نفس المقدار من العمل ورأس المال استخدم في أرض أقل جودة وأعطى غلة قدرها ٩٠ مكيلاً من القمح فإذا كانت هاتان القطعتان من الأرض هما المستعملتين فقط فإن المنافسة التامة بين أصحاب رؤوس

الاموال وأصحاب الاملاك تؤدي الى قيام ايجار مساو لعشرة مكابيل من القمح من أجل وحدة من العمل ورأس المال تستخدم في زراعة الارض الجيدة لانه اذا لم يطلب أصحاب تلك الارض ايجارا فان المولدين الذين يستخدمون الارض الاقل جودة يرضون أن يدفعوا ما يصل الى عشرة مكابيل كايجار لكي يحسنوا موقفهم بحيازة الارض ايجابية ومع ذلك فلا يمكن أن يزيد الايجار على عشرة مكابيل ويرجع ذلك الى الافتراض ان استخدام الارض الثانية ليس ضروريا لتزويد المجتمع بما يحتاجه من طعام وفي هذه الحالة لا يدفع ايجار للارض الاقل جودة ويكون استعمالها مجانا فاذا ما طالب صاحب الارض الجيدة بايجار يزيد على عشرة مكابيل فان صاحب رأس المال يتجه نحو الارض الاقل خصوبة وعلى ذلك فيكون هناك ايجار للارض الاقل خصوبة وتكون كمية الغلة التي يمكن الحصول عليها من كل من قطعتي الارض ٩٠ مكايلا مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال ٠ واذا ما زاد رأس المال وعدد السكان وكان لا بد من امتداد الزراعة الى قطعة أرض من الدرجة الثالثة اقل جودة من قطعة الارض الثانية فان الايجار يزداد بالنسبة لقطعة الارض التي من الدرجة الاولى وينشأ ايجار بالنسبة لقطعة الارض التي من الدرجة الثانية فاذا أغلت الارض التي من الدرجة الثالثة ثمانية مكايلا من القمح مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال فان ايجار قطعة الارض الاولى يزداد الى عشرين مكايلا وينشأ ايجار لقطعة الارض الثانية مقداره عشرة مكابيل. ومن ذلك نستنتج أن قانون تناقص الغلة يسود في الزراعة بينما الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعة فمع تقدم المجتمع وزيادة انتاج كل السلع فان أسعار السلع الزراعية ترتفع بالنسبة لأسعار السلع الصناعية. وانتاج وحدات اضافية من السلع الزراعية يتطلب مقدارا أكبر من العمل بينما انتاج الوحدات الاضافية من السلع الصناعية يتطلب فقط نفس مقدار العمل.

ويشير ريكاردو الى أن التحسينات الانتاجية في الزراعة قد تعوق مؤقتا ارتفاع الايجار مقدرا بالنقد أو بالسلع وهو يفرق بين نوعين من التحسينات تحسينات توفر في مساحة الارض اللازمة للزراعة وتحسينات توفر في القوى العاملة اللازمة للزراعة وهو يقدر أهمية الاختراعات التي توفر في استخدام الارض بالنسبة لعملية ائتمية ومع ذلك فهو يصر على أن سبيل التحسينات على مر الزمن لا يسير بالسرعة الكافية ليوازن الاتجاه العاكس الناتج من ازدياد عدد السكان وتجميع رأس المال وبذلك فحسب النظام الذي وضعه فان أسعار السلع الزراعية تميل الى الارتفاع على مر الزمن.

٥ - اتجاه ايجار الارض وأجور العمل وأرباح رأس المال : حالة

(الثبات) التوقف

في دراسته للدخل الذي يحصل عليه العمال وأصحاب رؤوس الاموال اهتم ريكاردو بالنصيب النسبي الذي يحصل عليه كل من العمال والمولدين من الانتاج باستخدام وحدة من العمل ورأس المال وعلى ذلك فعندما يشير الى

الاجور المرتفعة والارباح الهابطة فانه يقصد أن الاجور ترتفع بالنسبة للارباح ولا يعنى أن الاجور المطلقة ترتفع وإن الارباح المطلقة تهبط . وتلعب الاجور دورا فعلا عند تحديد تقسيم الدخل بين العمل ورأس المال وتوقف الارباح على الاجور العالية أو المنخفضة لا على أى شيء آخر .

كيف تحدد الاجور ؟ ان اثنى الطبيعى للعمل يساوى السعر النقدي الضروري ليمكن العمال من الحصول على الاجر الحقيقي لمستوى الكفاف وبذلك يحافظون على كيانهم . ويدل هذا على أن معدل الاجور - مع زيادة السكان - مترجما بالنقد يجب أن يرتفع لأن أحد العناصر الرئيسية التى يستهلكها العمال ألا وهى السلع الزراعية تخضع لتناقص الغلة وعلى ذلك فمعدل الارباح على رأس الاموال يميل الى الهبوط مع ازدياد عدد السكان وتجميع رأس المال . فمعدل الربح فوق الصفر يشجع المولدين على التجاوز عن استهلاك جميع دخلهم فيدخلون جزءا منه ثم يستثمرون مدخراتهم فى استخدام عمال اضافيين للتوسع فى الانتاج وعلى ذلك فتجميع رأس المال هو القوة الاساسية فى النظام الاقتصادى وتلعب الى الحركة سلسلة من النتائج . واذا فرضنا أن معدل الاجور كان فى الاصل عند السعر الطبيعى فان اضافة المدخرات الى مخصصات الاجور الموجودة بقصد استئجار العمل تدفع بمعدل الاجور فوق سعره الطبيعى لأن معدل الاجور عبارة عن مجرد حجم مخصصات الاجور مقسومة على عدد العمال . وينفق جماعة العمال دخلهم الاضافى على الحاصلات الزراعية وعلى السلع المصنوعة - وهذا الانفاق بواسطة العمال قد ينشط انتاج بعض السلع ويقلل انتاج البعض الآخر وذلك عن طريق تغير الاسعار . وبما أن العمال يحصلون على ازيد من الاجر الطبيعى فهم يزدادون فى العدد وفى ميزانيات الإبقاء يحل الطعام اللازم لاطعام الإبناء الجدد محل الكماليات النسبية التى كانوا يتمتعون بها فيحدث تحول فى الانتاج ناحية السلع الزراعية التى يزيد عليها الطلب ويدخل هؤلاء الإبناء فعلا فى سوق العمل يبدأ معدل الاجور فى الانخفاض اذا حدث أن مخصصات الاجور لم تزد بزيادة تجميع رأس المال .

ومن وجهة النظر الاقتصادية العامة فان عملية تجميع رأس المال وازدياد السكان تؤدى الى زيادة مجموع الاجور وقد تؤدى أو لا تؤدى الى زيادة ارباح رأس المال فان كمية رأس المال الثابت والدائر تزداد ولكن معدل الارباح يهبط وسرعة هبوط معدل الربح بالنسبة لزيادة رأس المال هى التى تحدد ما اذا كان مجموع الارباح ينخفض فنسبة مجموع الاجور الى مجموع الارباح - ترتفع اذا ارتفعت نسبة الاجور الى الربح لكل وحدة من العمل ورأس المال .

وليس من الضروري أن تؤدى نتائج تجميع رأس المال الى ما ذكرناه بالضبط فتجميع رأس المال يتم باستمرار طالما أن معدل الربح يزيد على المستوى الأدنى كما أن عدد السكان يزداد طالما أن العمال يحصلون على أجر حقيقى ازيد من الحد الأدنى المعتاد ويسلم ريكاردو أنه من الممكن جدا لتجميع رأس المال أن يحدث بسرعة ازيد من نمو السكان لمدة طويلة وفى هذه الحالة تظل الاجور فوق سعرها الطبيعى ومن الممكن جدا أن يحدث هذا فى الاقاليم المستوطنة حديثا حيث يكون ايجار الارض منخفضا نسبيا

لتوفر الأرض الخصبة ويكون عائد العمل ورأس المال مرتفعاً نسبياً . ويرى ريكاردو أنه في النظم الاقتصادية الناضجة يحوم معدل الاجور الحقيقي حول مستوى الكفاف العادى فتجميع رأس المال يؤدي الى زيادة معدل الاجور النقدي والحقيقي ولكن ارتفاع معدل الاجر الحقيقي يكون مؤقتاً فقط لان النمو السريع في عدد السكان الناتج من هذه الزيادة يرجع بالاجر الحقيقي القهقرى الى الحد الأدنى الاعتيادى ومع ذلك فلاجر النقدي يستمر في الزيادة ويمكن الحصول على اتحاصلات الغذائية الاضافية بزراعة الأرض الاقل خصوبة فيزداد ثمن الاطعمة ، وبما أن الطعام هو العنصر الاساسى في ميزانية العمال فان زيادة تكاليف مستوى الكفاف للعمال تؤدي الى زيادة معدل الاجر النقدي ويؤدي هذا بدوره الى ضغط معدل الربح في الزراعة والصناعة ولكن قلة معدل الربح يقلل من معدل تجميع رأس المال ويؤدي هذا بدوره الى هبوط مستوى الدخل القومي وأخيراً اذا هبط معدل الربح الى المستوى الذى لا يضمن تعويضاً مناسباً للمتاعب ومخاطر تجميع رأس المال الاضافى فان النظام الاقتصادى يصبح في حالة توقف (ثبات) فلا تحدث زيادة في رأس المال أو عدد السكان وترتفع الايجارات ويصل معدل الاجر الحقيقي الى حده الأدنى ويقترب معدل الربح من درجة الصفر .

٦ - مللولات السياسة الاقتصادية :

لقد تأثر ريكاردو في نظريته السياسيه الاقتصاديه بأراء أصحاب نظرية المنفعة في عصره . فهو يهدف من هذه النظرية الى الحصول على أعظم خير لأكبر عدد من الناس ويرى ان سياسة بعض الحكومات تضّر بهذا الهدف مثل سياسة الرسوم الجمركية فهو يبين مع افتراض صعوبة حركة عوامل الانتاج الدوليه - أن الدول المشتركة في التجارة يمكنها أن تزيد في دخلها الحقيقى بتخصيص كل منها في انتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة فى تكاليف الانتاج . ويرى ريكاردو أن حرية التجارة تمكن الدول من جنى فوائد التخصص وتقسيم العمل على أساس دولى فالدخل ائمالى يمكن أن يزيد باستخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من الكفاءة والمقدرة كما أن امتداد سوق الصادرات - والواردات يسمح بزيادة تجميع رأس المال فى داخل كل دولة عن طريق زيادة الدخل كما يسمح بتشجيع الاختراعات ويرى ريكاردو أن حرية استيراد الحبوبى بريطانيا تخفف الضغط عن الأرباح بجعل أسعار السلع الزراعية منخفضة وبذلك تنخفض الاجور . والاستثناء الوحيد لنظريته حرية التجارة الذى يقره ريكاردو وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هو فرض عوائد جمركية لحماية الصناعات الناشئة التى تلاثم ظروف الدولة التى تقوم فيها هذه الصناعات على أن يكون ذلك لزمان محدود وعلى أن تقتصر الحماية الجمركية على الحالات التى يكون فيها ضمان على أن الصناعات التى ترعاها الحماية الجمركية يمكنها بعد مدة أن تستغنى عن هذه الحماية .

ومن مظاهر التحليل الكلاسيكى للتجارة الدولية أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين يفترضون أن العمل ورأس المال عديما الحركة من الوجهة

الدولية لانهم يظنون أن العمل ورأس المال أقل ميلا للحركة دوليا منهم داخليا ويقول ريكاردو أن التجزئة قد أثبتت أن عدم ضمان رأس المال وعدم ميل الانسان الى مفادرة مسقط رأسه يعوقان هجرة رأس المال وهذه المشاعر تغري معظم أصحاب الاملاك أن يقتنعوا بمعدل ربح قليل في وطنهم بدلا من أن يبحثوا لرؤوس أموالهم عن معدل ربح أكبر في الدول الأجنبية. وينظر رجال الاقتصاد الكلاسيكيون نظرة مختلفة للدول المستعمرة فهي لا تعتبر كدول تقوم بتبادل السلع مع الدول التي يتبعون لها بل يعتبرونها كمؤسسات زراعية أو صناعية تنقسم على مشارف مجتمع كبير يضم المستعمرات والدول التي تحكمها فالتجارة بينها لا تعتبر تجارة خارجية بل انتقال رأس المال والعمل الى المستعمرات يعود بالفائدة على الدول القديمة التي تمتلكها عن طريق زيادة معدل الربح بامدادها بالمواد الغذائية وال خامات الرخيصة كما أن المهاجرين الى المستعمرات يستفيدون لانهم ينتقلون من مكان تكون فيه المقدرة الانتاجية قليلة الى مكان تزيد فيه المقدرة الانتاجية ولكي يمكن الحصول على أفضل المزايا فيجب أن تكون حركة انتقال رأس المال والعمل الى المستعمرات خاضعة للنظام الحكومي .

وقد بحث الاقتصاديون الكلاسيكيون نتائج انتقال رأس المال الى الخارج على ميزان المدفوعات وأهم نقطة في بحثهم هي أنهم يعتقدون أن معيار الذهب يؤدي الى قيام نظام أوتوماتيكي للتوازن . ويؤيد ريكاردو إلغاء قانون الفقراء في إنجلترا أي تقديم العون الى العاطلين الذي كان قائما في الوقت الذي ألف فيه كتابه فهو يصر على أنه بتقديم الطعام الى كل من يطلبه معناه زيادة الطلب الى ما لا نهاية على المخلوقات البشرية في حين أن الحد من زيادة السكان لا يتأتى الا بترك عقود العمل بين العمال الفقراء وأصحاب العمل حرة من كل قيد فيؤدي ذلك الى تحديد كمية العمل في السوق بما يتفق والطلب الحقيقي على العمل . ويبدو ريكاردو أسفه للاتجاهات الفكرية لزيادة عدد السكان عن الحد اللازم مما يؤدي الى هبوط معدل الاجور عن المعدل الطبيعي .

ويوجه ريكاردو اهتماما خاصا لنظام الضرائب فهو يحاول أن يكتشف على من يقع العبء الاخير لمختلف الضرائب وهو في هذا المجال يفرق بين العمل المنتج وغير المنتج وهو يعتبر كل السذين لا يساهم عملهم بطريق مباشر أو غير مباشر في انتاج الثروة كمستهلكين غير منتجين وهو يذهب الى حد اعتبار أن جزءا من استهلاك العمال المنتجين غير منتج اذا كان هذا الجزء يتكون من كماليات لا تساعد على تحسين قدرات انتاج العمال المستهلكين أو لا تساعد في تنشئة عمال منتجين .

ويرى ريكاردو أن جميع الضرائب تدفع في النهاية اما من الدخل العام للدولة أو من رأس المال فاذا لم يكن هناك زيادة في الانتاج أو نقص في الاستهلاك غير الانتاجي عند رفع قيمة الضريبة فان النظام الضريبي في هذه الحالة يعوق نمو رأس المال فعند فرض ضريبة معينة على المنتجات الزراعية الاساسية يزيد سعر هذه المنتجات بما يساوي قيمة الضريبة

فيزداد بذلك معدل الاجور العامة مما يؤدي الى نقص معدل الارباح ويقلل من سرعة تجميع رأس المال والضرائب التي حظيت باقل معارضة من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين هي الضرائب على الكماليات وعلى ايجارات الاراضي ففي حالة ضرائب الاجارات يقع العبء على اصحاب الاملاك الذين لم يكونوا يعتبرون من المدخزين وفي حالة الضرائب على الكماليات فان الضريبة لا تؤدي الى زيادة الاجور وبالتالي الى نقص معدل الارباح - لان الكماليات لا تدخل في حساب ميزانية العمال الاعتيادية ومن هذا ينضج ان تدخل الحكومة يجب ان يكون لاقل حد ممكن حتى تسود القوانين الاقتصادية كما ان الرسوم الجمركية العالية تؤدي الى زيادة أسعار المواد الغذائية واعانة الفقراء تشجع على زيادة عدد السكان وتخصيص جزء من الانتاج القومي لاستعماله في الأغراض غير المنتجة بقلل من القوى اللازمة لخلق لتنمية الاقتصادية وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون اعتقادا جازما انه بازالة التدخل الحكومي يمكن تشجيع وتنشيط التنمية الاقتصادية والاقبال من الفسافة .

٧ - تقييم التحليل الاقتصادي الكلاسيكي :

ان الاقتصاد الكلاسيكي عبارة عن تصوير بارز لنظرية التنمية العامة المتحركة وهو في الاصل تحليل للعملية التي بواسطتها يمكن استخدام جزء من الفائض الاقتصادي للمجتمع في تجميع رأس المال فالمنظر الاساسي لنظرية التنمية عند الكتاب الكلاسيكيين هو تكوين رأس المال وتحليلهم هذا يبرز كثيرا من المظاهر الهامة لعملية تجميع رأس المال . هذا ويرجع تشاؤمهم فيما يختص بالآمال المرتقبة لاستمرار تجمع رأس المال وزيادة دخل الفرد الى افتراضين وهما تناقص الغلة التاريخية ومبدأ مانتس الخاص بعدد السكان . ولكن اتاريخ أثبت فيما بعد أن الكتاب الكلاسيكيين كانوا يقللون من أهمية التقدم الفني الذي يمكن أن يوازن تناقص الغلة وقد ألفت سرعة التقدم الفني حججهم فيما يختص بانخفاض معدل الربح وزيادة ايجارات الاراضي كما أن نظرية مانتس الخاصة بالسكان ليست ملائمة لتفسير التغيرات التي طرأت على عدد السكان في العالم الغربي وعلى هذا فاستنتاجاتهم الخاصة بتوقف التنمية الاقتصادية تعتمد على افتراضين غير صحيحين ومخالفين للواقع وخصوصا فيما يخص بسير النظام الاقتصادي في العالم الغربي .

وحسب آرائهم فإن موجات الكساد تستج من زيادة المضاربات عن الحد المعقول ومن التغيرات المفاجئة في خطوط سير التجارة ويعتقد رجال الاقتصاد الحاليون أن مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الشامل آيست بالسهولة التي صورها الكلاسيكيون كما أن وصفهم لعملية ضبط ميزان المدفوعات وتصحيح وضعه يجب أن يعدل على أساس وجود ظروف لا يكون فيها التوظيف شاملا . وتقوم تحليلات اصحاب النظرية الكلاسيكية على أساس بيئة يحدث فيها انمو تدريجيا . حيث تسود المنافسة الحرة وتوجد فيها منظمات ومؤسسات ومواقف وقدرات ملائمة للتنمية وتحتاج تحاليلهم وتوصيات سياستهم الاقتصادية الى تعديلات بالقدر الذي لاتسود فيه مثل هذه الظروف .

الباب الثاني

التطبيقات الاقتصادية للماركسية

قليل من المفكرين في التاريخ من كان له تأثير مباشر أو أكثر انتشاراً من كارل ماركس فهو صاحب الفلسفة التاريخية التي تنبأت بسقوط الرأسمالية وقيام الاشتراكية ويؤيد اتباع ماركس نظام تفكيره باصرار يقرب من الحماس الديني وهذا الباب يخصص التحليل الماركسي لعملية التنمية الاقتصادية وعلى هذا فسيتصدر البحث هنا على ذلك الجزء من تفكير ماركس المتعلق بهذا الموضوع وبإلزام من أن ملم الاقتصاد يكون الجزء الأكبر من نظامه فان ماركس يعتبر أكثر من عالم اقتصادي ويدخل في تحليله علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والنظرية السياسية والتاريخ والفلسفة .

١ - التفسير المادي للتاريخ :

ان الإطار العام للتحليل الماركسي عبارة عن تفسير مادي فسردي في نوعه للتاريخ في محاولة لتوضيح أسس وسبب تطور جميع الحياة الاجتماعية وهو يرفض التفسير التاريخي الذي يشير الى ما وراء الطبيعة او القوانين النفسية للطبيعة البشرية فهو يعتبر ما وراء الطبيعة نوع من التصرف المذموم لا معنى له إما بالنسبة للقوانين النفسية فهو يقول « ليس الوعي الانساني هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي بل على العكس من ذلك فان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم » . والتاريخ بالنسبة لكارل ماركس ليس مجموعة من الاحداث وليدة الصدفة بل يتبع قوانين معينة تؤدي الى قيام أشكال من التنظيم الاجتماعي دائمة التغير ودائمة التجدد .

وفي رايه ان طريقة الانتاج هي مفتاح السلوك الانساني وتشير هذه العبارة الى نظام اجتماعي معين للانتاج في مجتمع يتميز بالعناصر الآتية :

١ - تنظيم العمل في مشروع للتخصص والتعاون ومهارات العمال وحالة العمل في سياق النظام الاجتماعي فيما يتعلق بدرجات الحرية والعبودية

٢ - البيئة الجغرافية ومعرفة استخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام

٣ - الوسائل الفنية والعمليات الفنية والحالة العلمية بوجه عام .

وحسب نظام ماركس فان طريقة الانتاج في الحياة المادية تحدد الطبيعة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة . وتمشيا مع طريقة الانتاج توجد مجموعة من علاقات الانتاج تعتبر من الوجهة القانونية علاقات للملكية وتحدد علاقات الانتاج هذه التكوين الطبقي للمجتمع ويقصد بكلمة « طبقة » مجموعة من الافراد يحتلون مركزا متشابها من حيث درجة تملكهم للممتلكات الاساسية للعمليات التي يقوم بها العمال ومن حيث درجة الحرية الشخصية التي يتمتع بها هؤلاء الافراد وفي رأى ماركس ان النظام الطبقي لكل مجتمع تحت النظام الاشتراكي يتكون من طبقة سائدة موجهة وطبقة كادحة مظلومة .

وتؤدي طريقة الانتاج والعلاقات الانتاجية الى تكوين هيكل من الافكار والنظم يستند اليها ولا يصير ماركس على ان الافكار والانظمة تتكيف ايجابيا مع طريقة الانتاج فبعض الانظمة الثقافية قد تنشأ مستقلة عنها استقلالا تاما وهو يتمسك بان مثل هذه القوى الدائمة غير الاقتصادية لا تحدث الا تأثيرا ضئيلا في التطور التاريخي .

ويحدث التطور في المجتمع نتيجة للتغيرات في العناصر المكونة لطريقة الانتاج والتغيرات في هذه العناصر هي القوى المستقلة في النظام الاقتصادي الماركسي والاشكال المختلفة للمجتمع قد تزيد في سرعة تطور هذه العوامل الاقتصادية او تؤخره ولكن هناك تغير ما في القوى الانتاجية يحدث في جميع الاحوال الاقتصادية ففي المراحل الاولى لاي نظام اجتماعي معين تكون قوى الانتاج المادية متفقة مع علاقات الانتاج والآراء والنظم القائمة على هذه العلاقات . وفي هذه الفترة تكون علاقات الانتاج القائمة عبارة عن صور لتطور القوى الانتاجية ولكن التغيرات في علاقات الانتاج والبناء الثقافي القائم عليها لا يمكنها ان تلحق بتطور القوى المادية للانتاج وعند مرحلة معينة تتصادم القوى الانتاجية مع علاقات الانتاج فنشأ الثورة الاجتماعية لان علاقات التملك القائمة تعمل كإفلال بالنسبة لقوى الانتاج .

فالصراع الطبقي هو طريقة العمل التي يتم بها التغيير فاذا ما نضجت علاقات الانتاج واشتدت بينما تستمر قوة الانتاج في التطور فان الخطوط الفاصلة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المظلومة تصبح اكثر عمقا وظهورا فالطبقة المهيمنة التي تهبط لتحصل على كسب عن طريق تعديل علاقات التملك القائمة تحاول ان تفرض نفسها وتحصل على اشراف سياسي وبما ان هذه الطبقة ترتبط بالقوى الانتاجية الشديدة القوة فان نجاحها يكون مضمونا وتنشأ مجموعة جديدة من علاقات التملك تتلاءم مع التوسع في قوى الانتاج الجديد ومع حدوث تغيير في علاقات الانتاج فان البناء الشامل للافكار والنظم

القائمة على هذه العلاقات بتغير بسرعة بدرجة قليلة أو كبيرة ، وحسب رأى ماركس يتبع التاريخ دورة ثورية تتكون من تطور تقدمي . ثم مقاومة للتغير في الانظمة القائمة ثم اضمحلال ثم ثورة ويميز كارل ماركس بين أربعة أنظمة اجتماعية في التاريخ (١) الشيوعية البدائية (٢) حالة العبودية القديمة (٣) الاقطاع (٤) الرأسمالية .

ولو ان معظم المراقبين الغربيين يتفقون على ان المادية التاريخية لكارل ماركس فلسفة ايحائية عالية للتاريخ فالحقون منهم هم الذين يوافقون على ان نظرية ماركس هي المفتاح لحل اسرار التطور الاجتماعي فهم لا يوافقون على رايه القائل بان كل نظام اقتصادي اجتماعي يمر بنفس الدورة التي تتكون من مولد النظام ثم تطوره التقدمي ثم الاضمحلال ثم اؤفاة ، كما انهم لا يوافقون على افتراضه ان الصراع الطبقي هو الوسيلة الوحيدة التي تؤدي الى حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التغيرات الاقتصادية وبالاختصار فان نظرية ماركس ككل النظريات المستندة الى عامل واحد تسم بطابع البساطة والتعميم .

٢ - نظرية القيمة المتناقضة :

يعتبر كارل ماركس رجلا ثوريا كرس جهوده لقلب النظام الاجتماعي القائم فدراسته السابقة من التاريخ ما هي الا أساس لابراز اهتمامه بطبيعة واسباب تفكك النظام الرأسمالي .

ونظرية ماركس الخاصة بالقيمة المتناقضة هي الاطار الذي عليه يبنى تحليله للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي ففي رايه ان انقسام السكان الى طبقتين هولب النظام الرأسمالي طبقة الرأسماليين تمتلك كل وسائل الانتاج والطبقة الاخرى هي الطبقة العاملة التي تبيع قوة العمل التي تمتلكها فمعرض قوة العمل ووسائل الانتاج القائمة لها القدرة على انتاج سيل من السلع يزيد على القدر الذي تدوم الحاجة اليه للاحتفاظ بعرف العمل ومجموع المعدات بدون مساس وبعبارة اخرى فان النظام الاقتصادي يقدر على انتاج فائض يزيد على قيمة احتياجات المعيشة العمال وقيمة المواد الخام والمعدات اللازمة للانتاج وهذا ما يسميه ماركس بقيمة الفائض وهذا الفائض يجنى ثماره طبقة الرأسماليين في شكل ارباح وفوائد وايجارات .

كيف ينشأ الفائض وكيف يتمكن الممولون من الحصول عليه ؟ ان قوة العمل في رأى ماركس التي يشتريها الممولون في السوق ويستهلكونها في عملية الانتاج لها خاصية فريدة لانتاج ما يزيد عن

قيمتها عند استعمالها فقيمة قوة العمل هي عبارة عن قيمة وسائل
المعيشة الفردية لبقاء العمال على قيد الحياة - وهناك السؤال « كيف
تجعل الاجور الفعلية مساوية لقيمة قوة العمل ؟ » ان حل ماركس
لهذه المسألة يتضمن فكرة الجيش الصناعي الاحتياطي وحسب نظريته
فان مجموع توظيف العمال يحدده حجم رأس المال المخزن وحالة
الفنون الصناعية « تكنولوجيا » وفي حالة معينة من الفنون الصناعية
لا يكون من الممكن احلال العمل محل معدات رأس المال وفوق ذلك ففي
أي وقت معين يزيد العروض عن العمل عن حجم التوظيف الذي يمكن
لقدرة استخدام رأس المال المخزن أن يحققه وعند ذلك تقوم المنافسة
بين الجيش الصناعي الاحتياطي وبين القوة العاملة المستخدمة مما
يؤدي الى هبوط الاجور الى مستوى الكفاف . ومن جهة نظر ماركس
يستحيل أن تنشأ القيمة الفائضة من المواد الخام ومعدات رأس المال
المستخدمة في الانتاج بدلا من قوة العمل .

وقيمة مجموع الانتاج في النظام الاقتصادي لاي فترة هي عبارة
عن مجموع ثلاثة عناصر وهي رأس المال الدائم (وهو قيمة المواد الخام
والأوسدة التي تستخدم في الانتاج) ثم رأس المال المتغير وهو قيمة
العمل المستعمل في تلك الفترة ثم القيمة الفائضة . وهدف اصحاب
رؤوس الاموال هو زيادة حجم القيمة الفائضة التي يحصلون عليها
وهذا الهدف يمكن تحقيقه مع استخدام قوة معينة من العمل
بواسطة زيادة معدل الاستغلال . وهناك ثلاثة طرق للوصول الى ذلك
أولا زيادة ساعات العمل اليومي ثانيا تخفيض الاجور المدفوعة الى اقل
من مستوى الكفاف وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها الا لفترة مؤقتة
لان العمال يجب أن يحصلوا على اجور تعادل مستوى الكفاف على الاقل
لكي يمكن الاحتفاظ بالمعروض من العمل - ثالثا يمكن زيادة الفائض
الاقتصادي الذي يحصل عليه اصحاب رأس المال وذلك برفع مستوى
القدرة الانتاجية للعمال عن طريق أحداث تغيير في حالة الفنون الصناعية
وبالنسبة لنقطة التقدم الفني نجد فارقا كبيرا بين ريكاردو وماركس
فبينما يقلل ريكاردو من قيمة التقدم الفني على اعتبار أنه لا يمنع
الوصول في آخر الامر الى حالة التوقف الاقتصادي فان ماركس يولي
اهمية كبرى لانه يرى أن استمرار التقدم في الفنون الصناعية يؤدي
بالرأسمالية الى مصيرها المحتوم لان كل صاحب رأس مال يحاول
أن يتفوق على منافسيه في الصناعة بادخال الآلات الحديثة المحسنة
لكي يحتفظ بمكانه النسبي وهذا يتطلب زيادة ما ينفقه على العمال
والمواد الخام ومعدات رأس المال وذلك بزيادة تجميع رأس المال واعادة
استثمار أرباحه .

٢ - التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية :

يقول ماركس في بيان قوى عن الطريق الذي يمتد أيام الرأسمالية « لم يعد العامل الذي يكسب من أجل نفسه هو الذي يجب أن يجرد من أملاكه بل صاحب رأس المال الذي يشغل كثيرا من العمال ونزاع الملكية هذا يتم عن طريق القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالي نفسه إذ أن واحدا من الرأسماليين يقضي على كثيرين من طبقته دائما بسبب تركيز رأس المال ففي نفس الوقت الذي تجرد فيه فئة قليلة من الرأسماليين كثيرين من زملائهم من أملاكهم ينشأ نوع من التعاون يزداد باستمرار في العملية التي يقوم بها العمال ويزداد استخدام الفنون الصناعية وزراعة الأرض بطريقة نظامية وتحويل وسائل العمل إلى وسائل مشتركة وبحث اقتصاد في وسائل الإنتاج عن طريق استخدامهما كوسائل إنتاج للعمل الاشتراكي المتحد كما يزداد اشتراك الشعوب في التجارة الدولية ومع التناقض المستمر في عدد أقطاب الرأسماليين الذين يفتصبون ويحتكرون كل المزايا الناجمة من التحول في عملية الإنتاج يزداد البؤس والظلم والعبودية والاستغلال للعمال ولكن إلى جانب ذلك تنتشر الثورة بين طبقة العمال التي يزداد استمرار عددها واتحادها وتنظيمها وذلك بواسطة نفس الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الرأسمالية . ويصبح احتكار رأس المال ظلما لا تقيد طريقة الإنتاج التي نشأت وازدهرت في ظل النظام الرأسمالي وتركيز وسائل الإنتاج في يد الرأسماليين وانتشار الروح الاشتراكية بين العمال يصلان إلى نقطة يصبحان فيها غير منسجمتين مع الغلاف الرأسمالي الذي يجمعهما فينشق الغلاف وتحل نهاية نظام التملك الرأسمالي ..

ويتضمن التحليل الاقتصادي الطويل الامد ثلاثة مبادئ وهي ازدياد بؤس العمال وتركيز رأس المال وانخفاض معدل الربح وبما أن هذه المبادئ متداخلة فيمكن دراستها معا . فمركز التحليل الاقتصادي المركب هو طبقة الرأسماليين الذين يجردون العمال من وسائل الإنتاج قسرا وبما أن الرأسماليين يمتلكون وسائل الإنتاج فكل ما يمكن أن يساهم به العامل هو وقت عمله ويكون الرأسماليون كل جهودهم لزيادة تدفق القيمة الفائضة التي يحصلون عليها ويصبحون قادرين لا على رفع مستوى معيشتهم فحسب بل يزدادون من قوتهم ونفوذهم في المجتمع وتزداد القيمة الفائضة بتجميع رأس مال أكثر وبتحسين حجم القوة العاملة والمبالغ اللازمة لتجميع رأس المال تنتج من القيمة الفائضة نفسها اما العمل الإضافي المطلوب فيحصل عليه من ازدياد عدد السكان طالما كانت الأجور العادية كافية لاعالة طبقة العمال وزيادة عددهم ١٥٠

وفي رأى ماركس أن ان الظروف الأكثر ملائمة للعمال هي تجميع رأس المال في حالة معينة من الفن الصناعي ففي عملية إعادة استثمار رأس المال قد يزداد الطلب على العمال لسرعة أكثر من الزيادة الطبيعية في عدد السكان مما يؤدي الى رفع مستوى معيشة العمال ولكن حتى في هذه الحالة فان الزيادة الناتجة في الاجور قد تخلق قوى رد فعل توقف ارتفاع الاجور فاذا ارتفعت الاجور بسرعة زائدة فقد ينقص معدل الارباح وارتفاع معدل الاجور يشجع على الزواج المبكر وبذلك يزيد المعروض من العمل بسرعة أكبر وفي هذه النقطة بالذات يقترب تفكير ماركس من تفكير مالتس ولكن ماركس يستخدم تطور الفن الصناعي « ألتكنولوجيا » أساسا للأحداث المقبلة في الرأسمالية فبدلا من زيادة تجميع رأس المال بمضاعفة الوسائل الإنتاجية القديمة يلجأ الرأسماليون في حالة حدوث تقدم في الفن الصناعي الى استخدام الاختراعات التي تقتصد في العمل والتي تزيد القدرة الإنتاجية لكمية معينة من مدة العمل .

وعند ما يقوم كل الرأسماليين في صناعة ما بادخال اختراع جديد فان سعر المنتجات في هذه الصناعة ينخفض تبعا لقلة كميات العمل اللازمة لإنتاج السلعة ولكن اذا أمكن لرأسمالي واحد أن يدخل التحسينات الجديدة قبل غيره في صناعة ما فان قدرة العمل الإنتاجية والارباح تزداد دون أحداث انخفاض في السعر لان كمية ما ينتجه لا تعدو أن تكون كسرا صغيرا من مجموع الناتج في السوق ولكن سرعان ما يحسذو المنافسون حذوه محاولين اقتسام الارباح الزائدة ولان ضغط الاسعار من جانب الذين يدخلون التحسينات يضرهم الى ذلك . وقدا يتمكن كثيرون منهم أن يقاوموا المنافسة فينزلون من طبقة الرأسماليين الى طبقة عامة الشعب وبذلك يزداد الاتجاه الى تركيز رأس المال في أيدي عدد أقل ثم أقل .

ومن النتائج الهامة الأخرى تجميع رأس المال عن طريق المستحدث من رأس المال الثابت خلق فائض من طبقة العمال من بين السكان فزيادة الدائبة لرأس المال بواسطة استخدام الآلات تتناسب تناسباً طردياً مع عدد العمال الذين يفقدون وسائل عيشهم بسبب الآلات وهؤلاء العمال الذين يفيضون عن حاجة الصناعة نتيجة استخدام الآلات أما يصبحون عاطلين وأما يتجهون نحو فروع أخرى من الصناعة يسهل الدخول فيها فيفهمون سوق العمل فينخفض سعر القوة العاملة عن قيمتها وعلى ذلك فالنظام الرأسمالي نظام متفجر غير مستقر فهو يلفظ العمال بسرعة أزيد من سرعة استئجارهم وفي حالة بقاء الفنون الصناعية مستقرة فان الطبقة العاملة قد تتاح لها فرصة الكسب مع زيادة تجميع رأس المال ولكن الاختراعات التي تقتصد في العمل تسير بسرعة كبيرة مما يجعل الجيش الصناعي الاحتياطي يتضخم مع

زيادة عدد السكان كما ان كبار الراسمالين يمتصون مؤسسات الصغار منهم وتحل الآلات محل الصناعات المهرة والذين يسعدهم الحظ من العمال فيجدون عملا يصبحون مستعبدين لحياة مملّة خالية من البهجة تسير على وتيرة واحدة واسوأ من ذلك فان المنافسة بين التمتعطين للحصول على عمل تمكن اصحاب رؤوس الاموال من تخفيض الاجور الى مستوى يقرب من المجاعة فلا يكتفون باطالة ساعات العمل اليومي بل يقتصدون من الاجور قيمة فائضة اكبر . وقد بلغا الممولون بسبب قيام المنافسة بينهم الى تشغيل النساء والاطفال فوق طاقتهم بأجور اقل من أجور الرجال فيزداد عدد الذين يقاسون من البؤس . وبالرغم من زيادة حجم القيمة الفائضة نتيجة لزيادة الانتاج فان المنافسة بين أصحاب رؤوس الاموال تصبح اكثر بشاعة بسبب انخفاض معدل الربح .

وقد يؤدي تقدم الفنون الصناعية الى رخص عناصر رأس المال الثابت ومعنى هذا ان الاختراعات قد تقلل من تكاليف رأس المال بالنسبة للوحدة الانتاجية كما تقلل تكاليف العمل بزيادة مقدرة العمال في صناعة الآلات وفي تشغيلها . وعندما يواجه الراسماليون بنقص معدل الربح فانهم يبذلون جهدهم للاحتفاظ بمعدل الربح بزيادة ساعات العمل اليومي وزيادة سرعته وانقاص الاجور وبعبارة اخرى بزيادة معدل الاستغلال وزيادة على ذلك عندما يقل معدل الربح ويتجه الراسماليون الاقوياء الى تجريد اخوانهم الضعفاء فان تركيز رأس المال في ايديهم يجلب لهم بعض التعويض المؤقت ومع ذلك فان هذا يؤدي الى زيادة عامة في التكوين العضوي لرأس المال والى هبوط ازيد في معدل الربح مما يسبب نقصا في معدل تجميع رأس المال وهذا الاتجاه نحو الركود الاقتصادي يهدد أسس النظام الراسمالي ويميزه ماركس بين ثلاثة اسباب منفصلة للازمات الاقتصادية وهي هبوط معدل الربح وعدم التناسب بين انواع الانتاج المختلفة ونقص الاستهلاك وتستند نظرية الهبوط الطويل الامل في معدل الارباح الى الزيادة الطويلة الاجل للتكوين العضوي لرأس المال والى ارتفاع اجور العمال . وحتى تفصل الى مستوى التوظيف الكامل للعمال فان أجورهم تكون في مستوى الكفاف ولكن بعد تلك النقطة فان ضغط تجميع رأس المال يؤدي الى رفع مستوى الاجور ويقلل من معدل الربح وهذا الهبوط في معدل الربح يقلل من تجميع رأس المال بدرجة تؤدي الى حدوث ازمة ومن العوامل التي تؤدي الى اضطراب النشاط الاقتصادي قيام محاولات جنوبية من جانب الراسمالين في محاولة لتجنب هبوط معدل الربح عن طريق مجاذفات تخمينية لا تستند الى أسس اقتصادية سليمة وتفرض الى نتائج وخيمة .

وعند حلول ازمة من الازمات يكون هناك اندفاع نحو تصفية الاعمال

وتصبح النقود هي السلعة الوحيدة المطلوبة مما يعطل وظيفتها كوسيلة للتبادل ويحجم الكثيرون عن سداد الديون المستحقة عليهم فيزداد اشتداد الأزمة بانفجار النظام الائتماني ويزداد عدد العمال المتعطلين وتهبط الاجور الى مستوى يقرب من المجاعة ويتلقى صغار الرأسماليين ضربات قاصمة في رؤوس أموالهم إما تفقد وأما تمتص بواسطة أقوىاء الرأسماليين وعلى أي حال فانخفاض الاجور وضياع رأس المال والاقلال من المجاذفات التخمينية تزيد من معدل الربح فتبدأ موجة مد جديدة من الاستثمار والسبب الثاني من اسباب الازمات وهو عدم التناسب بين انواع الانتاج فهو يشير الى الاخطاء من جانب الرأسماليين في تقديرهم للاسواق فالانتاج الرأسمالي معقد جدا والرأسماليون الذين يعملون بمفردهم يلمون المأما قليلا بحالة السوق ويطرق تصرف منافسيهم لدرجة ان زيادة الانتاج عن الحد المطلوب يمكن ان تحدث في قطاعات هامة من الاقتصاد مما يؤدي الى سرعة قيام أزمة عامة .

وفي تفسيره للازمات الناتجة عن نقص الاستهلاك يقول ماركس ان قدرة الاستهلاك عند اصحاب رؤوس الاموال تحدد منها نزعتهم الى تجميع رأس المال وجشعهم لزيادة أموالهم ولانتاج قيمة فائضة على مدى واسع وهذا أحد قوانين الانتاج الرأسمالي الذي تفرضه الثورات المتوالية في طرق الانتاج نفسها وما يتبعها من نقص في قيمة رأس المال القائم كما تفرضه المنافسة وضرورة تحسين الانتاج وزيادة مقداره من اجل المحافظة على النفس وخوفا من عقوبة الفشل . وهذا الاتجاه نحو تجميع رأس المال في رأي ماركس يزيد من حجم طبقة العامة يؤدي الى زيادة نسبية في عدد السكان ويهبط بمستوى الاجور الى مستوى الكفاف ومع تقدم القدرة الانتاجية فانها تجد نفسها على خلاف مع الاسس الضيقة التي يقوم عليها الاستهلاك ذلك لان اقدرة الاستهلاكية للعمال محدودة بسبب فقرهم بينما قسرة اصحاب رؤوس الاموال يحد منها جشعهم في زيادة تجميع رأس المال وما ينتج عن ذلك من عجز صناعات السلع الاستهلاكية عن امتصاص انتاج السلع الرأسمالية بسبب اتجاهها الى زيادة الانتاج العام عن الحد الضروري ويظهر ذلك في شكل ازمات فترية وركود اقتصادي

٤ - الاستثمار والاميرالية :

بصر ماركس على أن التوسع الاستعماري الاول لعب دورا هاما في اقامة النظام الرأسمالي فاكتشاف الذهب والفضة في أمريكا واستعباد السكان الاصليين وتسخيرهم في المناجم ثم القضاء عليهم وغزو جزر الهند الشرقية ونهبها وتحويل افريقيا الى مستعمرة لاصطياد العبيد والاتجار فيهم كل هذه كانت وسائل كبرى من الوسائل الاوليسية

لتجميع رؤوس الاموال كما ان اتساع الاسواق العالمية التي صحت النظام الاستعماري خلق طلبا كبيرا على السلع التي لم يكن من المستطاع اشباع الرغبة فيها في المجتمع الاقطاعي القديم . ومن جهة أخرى فان التجارة الخارجية استمرت تقوم بدورهم مع تطور النظام الرأسمالي بواسطة هذه التجارة امكن للدول الرأسمالية القديمة أن تستفيد من اتساع الاسواق لتصريف مصنوعاتهما ومن المصادر الرخيصة للمواد الغذائية والمواد الخام وللحصول على اكبر فائدة من هذه التجارب نشرت الدول الرأسمالية الناضجة نفوذها وشدت قبضتها على المناطق الفقيرة في العالم بتكوين امبراطوريات استعمارية وبعبارة أخرى يقول الماركسيون ان الاستعمار قد اعد لزيادة استغلال الدول الفقيرة لمصالح الامم الرأسمالية المتقدمة .

وتزداد أهمية الاسواق الخارجية عندما يصل النظام الرأسمالي الى مرحلة الاحتكار ويحدث هذا عندما يقضي تركيز وتتركز رأس المال تدريجيا على معظم مناطق المنافسة الحرة في النظام الاقتصادي فتظهر الامبريالية عند هذه المرحلة ويقول الماركسيون انه عند هذه النقطة من التطور الرأسمالي فان قوى الركود المتمثلة في نقص معدل الربح وزيادة الانتاج المؤمن تضغط بدرجة اشد على النظام الاقتصادي فتتجه الدول الرأسمالية القديمة أكثر وأكثر الى لقطاع الخارجى حتى يمكنها تأخير انهيارها النهائي ويصبح تصدير رأس المال الى المناطق المتأخرة حيث يكون معدل الربح مرتفعا وسيلة كبرى من وسائل محاولة الحد من الاتجاه نحو الركود كما يساعد وجود القطاع الخارجى على تصدير السلع مما يخفف الضغط عن زيادة الانتاج في الداخل وفي المناطق المستعمرة لأبد من القضاء على المقاومة لكي يتمكن الاجانب من وجود منافذ مريحة لرؤوس اموالهم كما ان كل دولة رأسمالية تسعى الى ابعاد منافسة الدول الرأسمالية عن مناطق نفوذها وبذلك لا يستفيد اهالى الدول الفقيرة المستعمرة شيئا وتنهار عوائدهم وتقاليدهم وتفضى الواردات الصناعية الرخيصة على الحرف الوطنية وتحرم الغالبية العظمى في تلك الدول من وسائل انتاجهم .

وبالرغم من كل ذلك فان هذا لا يحول دون ظهور التضارب في النظام الرأسمالي فبعد اقتسام العالم بواسطة الدول الفنية فان كلا منها تتغلب على الاخرى في محاولة لحل مشاكلها الاقتصادية بمد مناطق نفوذها وتتميز مثل هذه الفترة بقيام الحروب بين الدول الاستعمارية الكبرى بقصد اعادة تقسيم العالم ولكن في نفس الوقت تبدو نقائص النظام الرأسمالي أكثر وضوحا ويزداد الصراع الطبقي داخل الدول الاستعمارية القديمة وتزداد الروح الوطنية في الدول

المستعمرة والنتيجة النهائية في نظر ماركس هي تحطيم النظام الرأسمالي وظهور النظام الاشتراكي .

٥ - تقييم التحطيم الماركسي :

يقول ماركس ان كل النظام الرأسمالي بطبيعته نظام شديد التناقض كما يبدو في كل نشاط اقتصادي وفي كفاحه من أجل قيام مجتمع جديد يرى ماركس ان اشد القوى تأثيرا في اقامته هي قوانين النظام الرأسمالي نفسه فلا يمكن لاي شيء ان يحول دون تحطيم النظام الرأسمالي لنفسه . فالأقتصاد الرأسمالي يحمل في طياته مصيره المحتوم وكما ان النظام الرأسمالي مقضى عليه لا محالة فكذلك لا بد للنظام الاشتراكي من الخروج الى حيز الوجود وما على اتباع ماركس الا ان يقبلوا هذه العقيدة لكي يظهر الهدف المنشود في حينه .

ولكن الوقت قد مر وما زال الماركسيون ينتظرون وإذا تناولنا نظرية زيادة يؤس الطبقة العامة مثلا لوجدنا أنها غير صحيحة فاجور العمال في الدول الرأسمالية من الواضح انها لم تظل قريبة من مستوى الكفاف بل من الملاحظ ان اجورهم الحقيقية استمرت في الزيادة مع التقدم الرأسمالي . وقد بالغ ماركس في نتائج التقدم الفني الصناعي بالنسبة للبطالة فقد حاق الضرر احيانا ببعض المهن المعينة نتيجة لتلك الظاهرة ولكن هذا الضرر لم يكن عاما بالدرجة التي تؤدي الى خلق معين كبير دائم من البطالة وعلى العكس من ذلك فان تقدم الفن الصناعي قد أدى الى زيادة الطلب على العمل بدلا من انقاصه اذ ان الاستثمار الذي يصحب التقدم الفني يزيد من مجموع الطلب ومجموع الدخل .

ويدافع اتباع ماركس عن هذه النظرية بقولهم ان ماركس كان يقصد نصيب العمال النسبي في الدخل القومي ولم يقصد نصيبهم المطلق وعلى هذا الزعم فان النصيب النسبي للعمل يكون أكبر تحت النظام الاشتراكي منه تحت النظام الرأسمالي ولكن هذا لا يتماشى مع تعليقات ماركس العامة على النظام الرأسمالي فهو يعتقد ان الاجر الحقيقي للعمال في ظل النظام الرأسمالي لا يرتفع بل يحوم حول مستوى الكفاف وإذا اغفل هذا التفسير فان الماركسيين لا يكون لديهم نظرية تبين تقسيم الدخل القومي بين العمل وراس المال . وأكثر تنبؤاته نجاحا هو ما تنبأ به بخصوص تركيز رأس المال فقد رأى ان التقدم الفني للصناعي سوف يؤدي الى قيام وحدات صناعية كبيرة ولو انه بالغ في سرعة ومدى هذا الاتجاه كما أن الوسائل التي استخدمها لم تكن فعالة

من حيث معالجتها لمشاكل الاحتكار التي تنشأ نتيجة للاتجاه نحو الصناعات الكبرى .

اما تفسيره للاتجاه النزولي لمعدل الارباح فلا يدل على شيء مطلقا فهو لا يمكنه ان يدل على صدق القول بان الربح ينخفض الا اذا تنازل عن دعواه بان الاجر الحقيقي للعمل يظل قريبا من مستوى الكفاف . واذا زاد راس المال المستخدم بالنسبة للفرد فان العمل يصبح اكثر انتاجا كما يزداد انتاج قوى معينة من العمل . ويعنى وجود معدل ثابت للاستغلال ان الانتاج يقسم بين الراسمالين كريح وبين العمال كأجر بطريقة ثابتة وبذلك فان العمل يحصل على نصيب ثابت من فيض الانتاج المتزايد او بعبارة اخرى يحصل على أجر حقيقى مطلقا تزيد ولم يقدر ماركس في بحثه لهذا المبدأ انه اذا ظلت الاجور الحقيقية ثابتة فان معدل الاستغلال يزداد دون ان يكون لذلك علاقة بالعوامل الاخرى فمع زيادة اجمالى الانتاج وبقاء الاجور على ما هى عليه فان نصيب الراسماليين فى شكل ارباح يزداد .

وينظر ماركس الى الازمات الاقتصادية على انها جزء لا يتجزأ من التطور الراسمالى المبني على الطبيعة الفعلية للانتاج الراسمالى وليس على العوامل النقدية ويعتبر تحليله للازمات الدورية احيانا بدرجة كبيرة اكثر منه تحليلا ثوريا . وفى حجتة المبنية على انخفاض معدل الربح القصير الامد يقول ان جيش العمال الاحتياطى يكاد ينعدم وترتفع الاجور بتشجيع بعض المفريات الخاصة بتجميع راس المال كفتح اسواق جديدة وهذا الارتفاع فى الاجور يؤدي بدوره الى خفض معدل الربح وهذا يقلل من العروض من مخصصات راس المال ويقلل من سرعة تجميع راس المال فينخفض مستوى الاجور من جديد وينمو جيش العمال الاحتياطى .

ولا يرجع النقص فى معدل تجميع راس المال الى عدم وجود ما يغرى بالاستثمار فى رأى ماركس بل الى قلة مصدر الاستثمار فالانتاج الكلى يبقى كما هو ولكن توزيع السلع الاستثمارية هو الذى يتغير وعلى ذلك فان ماركس لا يهتم بالطلب الكلى الفعال على السلع الاستثمارية وبدا من ذلك فهو يهتم بالنقص النسبى فى مخصصات الاستثمار وعلى ذلك فيبدو انه اتبع نظرية الركود عند الاقتصاديين الكلاسيكيين ، ولكن النظرية الخاصة بحدوث الازمات يجب ان تدخل فى حسابها وان تبين اسباب النقص المطلق فى الانتاج الكلى ، ويقرر ماركس ان زيادة الطلب على العمل نتيجة تجميع راس المال قد تؤدي الى رفع مستوى الاجور النقدي ولكن ليس من الضروري ان تزيد فى الاجور الحقيقية كما ان مستوى الاسعار قد يرتفع مع بقاء النصيب النسبى من الدخل للعمال

ولاصحاب رأس الاموال ثانيا وبذلك فهو لا يؤيد الرأي القائل ان الارباح يجب ان تهبط نسبيا عند زيادة تجميع رأس المال ويختلف ماركس اختلافا كبيرا عن الاقتصاديين الكلاسيكيين في نظريته الخاصة بنقص الاستهلاك ، فهو يرفض رأيهم القائل بأنه لا يمكن ان يكون هناك نقص مزمن في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ، فهو يقول ان السبب الاساسي لهذا النوع من الازمات هو النقص في الطلب على الاستهلاك، ففقر العمال يحد من قدرتهم على الاستهلاك بينما يحد من قدرة الرأسماليين على الاستهلاك رغبتهم في تجميع رؤوس الاموال واذا كان عند الرأسماليين الرغبة في تجميع الاموال بصرف النظر عن معدل الربح فلن تكون هناك مشكلة على الإطلاق وذلك لان انتاج السلع الرأسمالية في هذه الحالة يسد الفراغ بين الانتاج الكلي والاستهلاك ، فهذه السلع تكون بمثابة نوع من الاستهلاك بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال ، ولم ينجح ماركس في بيان الكيفية التي بها يتوقف معدل الربح وتبعاً لذلك الاستثمار على الاستهلاك .

وجملة القول ان نظام ماركس الاقتصادي ضعيف في جملته فهو يتسم بالتناقض الداخلي الذي حاول ان يلصقه بالنظام الرأسمالي ولا تتضح صحة تفكيره فيما يخص بقوانين سير النظام الرأسمالي الموسمية والطويلة الامد عند فحصها في ضوء التجارب التاريخية والاختبار التحليلي وزيادة على ذلك فتفسيره المادي للتاريخ عبارة عن اطار مبالغ في تبسيطه حتى يمكن فحص التنمية الاقتصادية في دخله وبالرغم من كل ذلك فلا يمكن ان ننكر ان ماركس ساهم في دراسة التنمية الاقتصادية ببعض الآراء العميقة الملائمة وبالرغم مما في الماركسية من مغالطات فانها عقيدة سياسية تتحدى مستقبل الدول الغنية والفقيرة على السواء .

الباب الثانى

التحليل الاقتصادى لمدرسة احياء الدراسات الكلاسيكية

حوالى سنة ١٨٧٠ بدأ اتجاه جديد فى تيارات الفكر الاقتصادى ليحل محل التقليد الكلاسيكى ، وسبب هذا التحول هو الاكتشافات الهامة فى الفنون الصناعية والموارد الاقتصادية مما ادى الى زيادة معدل التنمية وامكانيات النمو الاقتصادى المستمر وهذه المدرسة الكلاسيكية المجددة ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى وهى تأخذ بنظرية أجور مستوى الكفاف التى اعتنقها الماركسيون والكلاسيكيون من قبلهم وقد بدأ واضحا فى ذلك الوقت أن التغيرات المتعلقة بعدد السكان فى الدول الغريبة لم ترتبط بالتغير فى الدخل الفردى بالطريقة البسيطة التى عبر عنها ماركس كما أن تجميع رأس المال نشط بتأثير التقدم الفنى وتزايد المعرفة فى الموارد الطبيعية وعلى ذلك فالتغيرات فيما يعرف بالتغيرات الكبرى الا وهى عدد السكان ومجموع رأس المال والفن الصناعى التى تؤثر فى معدل التغير فى الدخل القومى ظهر انها تحدد بقوى خارجة عن نطاق علم الاقتصاد .

وقد وجهت المدرسة الكلاسيكية المتجددة اهتمامها الى المشاكل القصيرة الامد ، ففى دراساتهم لتوزيع الدخل او نظرية القيمة او نظرية التوازن العام قد قصروا مدى الزمن وقد وجه معظمهم اهتمامهم الى العلاقات التى تربط أجزاء النظام الاقتصادى فى لحظة معينة بدلا من أن يوجهوا اهتمامهم الى الطريقة التى تعمل بها هذه الاجزاء فى فترات طويلة من الزمن ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون المجددون انه بواسطة كمية معينة من عوامل الانتاج يمكن انتاج دخل قومى اكبر فى ظل السوق تسوده المنافسة منه فى ظل ظروف احتكارية وذلك لان المنافسة الحرة تؤدي الى تخصيص موارد انتاجية بدرجة اكبر من الكفاية والقدرة . وقد كان هناك استثناء واحد لدراساتهم القصيرة الامد الا وهى دراسة سعر الفائدة على اعتبار انه يربط الحاضر بالمستقبل ، وفى بحثهم لسعر الفائدة درسوا تجميع رأس المال وفى هذا المجال قاموا بمساهمة كبرى فى دراسة نظرية التنمية الاقتصادية .

١ - نظرية تجميع رأس المال :

لا يوافق الكلاسيكيون المجددون على رأى المدرسة الكلاسيكية القديمة القائل بأن الانتاج يتطلب نسباً ثابتة من المال والعمل فى حالة معينة من الفن الصناعى وهم يسلّمون بإمكان إحلال رأس المال محل

العمل ويتضمن هذا ان النظام الاقتصادي يتمكن من تجميع رأس المال بدون حاجة الى زيادة قوة العمل وعلى ذلك فتنظرية رأس المال يمكن ان تنحصر من نظرية عدد السكان وبما ان مجموع رأس المال يزداد بالنسبة الى عدد معين من السكان فان الدخل الفردي والدخل القومي يمكن ان يزدادا ...

وفي رايهم ان سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار فالانسان يفضل عادة الدخل الحاضر على الدخل المستقبل وعلى ذلك فلا بد ان يكون سعر الفائدة مرتفعا ومغريا لكي نضمن زيادة معدل الادخار عند مستوى معين من الدخل وعلى اى حال فكلما زاد مستوى دخل الفرد كلما زاد المبلغ الذي يرغب في ادخاره بسعر فائدة معينة . ويحدد سعر الفائدة ايضا معدل الاستثمار اذا ما عرفت حالة الفس الصناعي وعدد السكان . وتحتاج زيادة معدل الاستثمار الى سعر فائدة اقل وذلك لان ما يظله فرع معين من رأس المال يقل مع زيادة العروض من هذا النوع ولان زيادة معدلات الاستثمار ترفع من التكلفة وبالتالي الاسعار النسبية للسلع الانتاجية .

يقول اتباع هذه المدرسة ان الزيادة المفاجئة في فرص الاستثمار نتيجة للتقدم في الفن الصناعي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية فيزداد سعر الفائدة ويزداد معدل الادخار تبعا لذلك وترتفع الاسعار بالنسبة للسلع الانتاجية وعندما يقترب اتمام المشروعات التي تفل ربحا كبيرا يهبط سعر الفائدة كما تهبط اسعار السلع الانتاجية ومع مرور الزمن تصبح المشروعات ذات الفلة المنخفضة مربحة ، وفي النهاية يهبط سعر الفائدة الى الحد الذي عنده لا يرغب المجتمع في الادخار وينتهي تجميع رأس المال عند هذه المرحلة ويصل النظام الاقتصادي الى نقطة التوقف ويفترض اصحاب هذه المدرسة ان التوظيف الكامل يستمر وان العروض من رأس المال يظل ثابتا خلال هذه العملية وعلى ذلك فزيادة معدل الانتاج تقلل من المستوى العام للاسعار النقدية .

وزيادة العروض من العمل حسب نظريتهم في حالة معينة من آلفس الصناعي تؤدي الى زيادة التوظيف عن طريق خفض معدل الاجور النقدي والسبب في ذلك ان الطلب على مجموع النقود من العروض ان يظل ثابتا مع انخفاض مستوى الاجور النقدي ومن ثم فالمنتجون يجدون انه من المربح لهم ان يزدوا في الانتاج باستخدام عدد اكبر من العمال وعلى اى حال فزيادة استخدام معدات رأس المال الكائنة يزيد من الانتاج الجدي لرأس المال ويزيد من الطلب على السلع الاستثمارية ويزداد سعر الفائدة ويرتفع معدل الاستثمار الى الحد الذي يستجيب فيه الادخار لسعر الفائدة المتزايد وعند ذلك تسير عملية تجميع رأس المال نحو نقطة

التوقف ويهبط مستوى الاسعار مع زيادة الانتاج . واذا حدثت زيادة في المروض من الموارد الطبيعية وكانت النسبة المثوية لزيادة السلع الانتاجية مساوية للنسبة المثوية لزيادة المروض من العمل فقد يرتفع الدخل الفردى وكلما قلت الموارد الطبيعية كلما ازداد احتمال انخفاض الدخل الفردى مع ازدياد عدد السكان .

ويعتبر التقدم الفنى عاملا آخر في زيادة الدخل القومى ، فان التحسينات في طرق الانتاج عن طريق خفضها للتكاليف تشجع المنتجين على التوسع في الانتاج ، ومن المظاهر الهامة في هذه النظرية الاعتقاد بان معظم الاختراعات تتجه الى توفير العمل ولكن تتطلب رأس مال ، وبذلك يمكن ان يقال انها موفرة للعمل أكثر منها موفرة لرأس المال ، والرأى القائل ان سير التقدم الفنى يزيد من الطلب على السلع الانتاجية يوضح لنا كيف ان هؤلاء الكتاب يربطون ربطا وثيقا بين تجميع رأس المال وعملية التنمية الاقتصادية .

٢ - التنمية الاقتصادية كعملية تدريجية :

يعتبر الكلاسيكيون المجددون ان عملية التنمية هي عملية تدريجية مستمرة ويؤكدون ان طبيعة هذه العملية شاملة ومتناسقة كما انهم متفائلون فيما يخص بإمكانيات التقدم الاقتصادى المستمر ويبدو هذا الاتجاه واضحا في كتابات «الفرد مارشال» أشهر كتاب هذه المدرسة الانجليز الذى تأثر بنظرية التطور والارتقاء لكل من داروين وسينسر فيعتبر مارشال النظام الاقتصادى ذا طبيعة عضوية ، فالتطور الصناعى او الاجتماعى ليس مجرد زيادة أو نقص وانما هو نمو عضوى ويطبق مارشال على التنمية الاقتصادية القول المأثور «ان الطبيعة ليس من ارادتها القفز» ولذا فهو يعتقد في التقدم التدريجى البطيء .

كيف يوفق هؤلاء بين نظريتهم الخاصة بالتغير التدريجى وبين المستحدثات الفنية الكبرى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؟ الجواب على ذلك انهم لا يقللون من أهمية هذه الاختراعات ولكن الى حد ما فان عملية الاختراع واستخدام الطرق الفنية الجديدة تتم تدريجيا وباستمرار وبالاختصار فانه يبدو ان اصحاب هذه المدرسة يعتبرون التقدم الفنى ثابتا من تقدم وانتشار المعرفة التدريجى وما يبدو انه تغير اساسى مفاجئ في الفنون الانتاجية ليس في الحقيقة الا نتيجة لمجهودات جماعية لكثير من المخترعين السابقين وذروة عملية مستمرة من الاختراع . والفن الصناعى الجديد في حد ذاته عبارة عن حلقة في سلسلة الاختراعات الأخرى ...

٢ - التنمية كعملية متناسقة :

وعند الكلاسيكيين المجددين تربط فكرة التنمية التدريجية بفكرة التنمية المتناسقة المتزايدة القوة والتي يستفيد منها الجماعات الكبرى. التي تحصل على دخل وهم يفترضون أن النظام الاقتصادي يتجه بقوة نحو تدبير التوظيف الكامل للعمال وهم يعترفون بأنه من الممكن حدوث بطالة مؤقتة بسبب عوامل مالية أو الحروب أو ادخال فنون انتاجية جديدة ، ولكنهم يظنون أن البطالة الطويلة الامد مستحيلة كما أنهم يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تنزع نحو رفع الاجور الحقيقية للعمال بوجه عام ، فادخال الآلات التي توفر الجهد يميل في اول الامر الى تخفيض الطلب على العمل في الصناعات التي تأثرت ولكن في نفس الوقت تقل اسعار المنتجات بدرجة كبيرة ومن ثم يزداد الطلب عليها وعلى العمل المتعلق بها ، وهذا يؤدي الى رفع الاجور ومن جهة أخرى فان التقدم في الفن الصناعي يسبب زيادة الانتاج العام للمجتمع ومن ثم زيادة مجموع الدخل فيزداد الطلب على العمل واذا امتد الطلب الى انواع العمل الاخرى المختلفة فان الطبقة العاملة تستفيد من هذا التقدم اثنى .

وبخلاف ريكاردو وكارل ماركس فان هؤلاء الاقتصاديين لا يعترفون بقيام نزاع بين الطبقات الاجتماعية أثناء عملية التنمية ويؤكدون أن العمال والراسماليين واصحاب الاراضى تعود عليهم جميعا فوائد التنمية وفي تحليلهم لعملية التنمية الشاملة المتناسقة بفرق الكلاسيكيون المجددون وعلى رأسهم مارشال بين الاقتصاديات الداخلية والاقتصاديات الخارجية ويقصدون بالاولى الاقتصاديات التي تنجم من زيادة معدل الانتاج الذي يتوقف على موارد وكفاءة المصنع الفردي ، اما الاقتصاديات الخارجية فتعتمد على التقدم العام للصناعة التي ينتمى اليها المصنع وعلى الصناعات الاخرى التي تمدها باحتياجاتها وعلى ذلك فيؤكد مارشال الطبيعة المتداخلة والتكاملة للنظام الاقتصادي ، فعندما تتوسع صناعة ما في مساحة معينة فانها تجتلب قوة عمالية حسنة التدريب ويرتفع مستوى التقدم الفني لهذه الصناعة بسبب قيام فرص افضل لتبادل المعرفة وهذا التوسع يفرى بنمو صناعات أخرى لاستغلال لمنتجات الثانوية وامداد المعدات وتسهيل عمليات النقل والمواصلات وهذه النتائج المختلفة تزيد عن اعمال الربح لكل المؤسسات الداخلة في دائرة هذه الصناعة وتشجع على زيادة التنمية التي يكون لها آثار توسعية في القطاعات الاخرى .

والطريقة التي تتم بها زيادة الغلة لا يمكن ادراكها بملاحظة آثار التغيرات في حجم مؤسسة فردية أو في حجم صناعة معينة لان تقسيم العمل وتخصص الصناعة جزء هام من العملية التي يتم عن طريقها زيادة

الفلة وفي داخل هذا الاطار تتوقف زيادة الفلة على تقسيم العمل التقدمي وعلى استخدام طرق الانتاج الرأسمالية ومع أن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق فإن حجم السوق من جهة أخرى يتوقف على تقسيم العمل وفي ضوء عملية التنمية هذه فإن معدل النمو في صناعة ما يتأثر بمعدل التوسع في الصناعات الاخرى ، فالتوسع المعين الذي يبدى في قطاع يفرى بالتنمية في قطاع آخر اذا زاد حجم سوق منتجات هذا القطاع الآخر ، وكلما اتسع سوق هذه المنتجات كلما أصبحت زيادة تقسيم العمل وسيلة لزيادة الفلة ، وعلى الرغم من أن تقسيم العمل يسمح بدرجة أكبر من التخصص في ادارة العمل وتوزيع جغرافي أفضل لعمليات الانتاج فإن المزايا الرئيسية تتبع من ادخال الفنون الصناعية الرأسمالية بدرجة أكبر . ومع وجود المعرفة العلمية فإن بعض وسائل الانتاج الرأسمالية التي تخفض تكاليف انتاج الوحدة لا يمكن أن تكون مربحة ما لم يكن حجم السوق كبيراً .

والتقدم في قطاع من قطاعات النظام الاقتصادي يفرى بالتنمية في قطاعات أخرى وتحقيق زيادة الفلة عملية بطيئة وغير مستوية تتطلب مهارات وتقاليد جديدة وتوزيعاً جغرافياً جديداً للسكان وتجميعاً لرأس المال لا يمكن أن يتم إلا تدريجياً وبعد الخطوة الاولى الى الامام لا يمكن اتخاذ الخطوة التالية الا بعد أن يتجمع مقدار معين من المزايا المرتقبة. ومن جهة أخرى فإن اكتشاف موارد طبيعية جديدة ونمو عدد السكان ، وازدياد المعرفة العلمية تؤدي جميعها الى التمجيد بالعوامل الاخرى التي ينتج عنها زيادة الفلة فازدياد المعرفة العلمية سبب ونتيجة في آن واحد للتقدم الصناعي .

٤ - التفاؤل فيما يخص بالتنمية :

كان الكلاسيكيون المجددون متفائلين فيما يخص بالامكانيات المستقبلية لاستمرار التنمية ، فبينما كان ريكاردو يتصور أن التنمية في تطورها التاريخي محدودة بسبب قلة الاراضي الخصبة كان الكلاسيكيون المجددون يؤمنون بقدرة الانسان في التغلب على عقبات التنمية التي تعرضها البيئة المادية ، فالتقدم في الفنون الصناعية والتحسين في نوع العمل ينزعان الى زيادة الفلة في تطورها التاريخي ، فالزيادة المتناسبة في العمل ورأس المال تجعل الانتاج بالنسبة للوحدة من العمل وبالنسبة للوحدة من رأس المال بدون تغير وعلى ذلك فليس هناك داع لتغير أجر العامل او سعر الفائدة لرأس المال ، فاذا كانت زيادة رأس المال أسرع من زيادة العمل فإن أجر العامل يميل الى الارتفاع بينما يصل سعر الفائدة الى الانخفاض وبذلك فهم ينظرون الى التنمية الاقتصادية على أنها سباق بين تجميع رأس المال وزيادة عدد السكان .

ويعتقد هؤلاء الكتاب انه حتى مع وجود حالة ثابتة من المعرفة الفنية. وعرض معين من العمل فان امكانيات زيادة الدخل القومي من طريق. تجميع رأس المال تكون ملائمة للغاية فالمفروض ان ينخفض الانتاج الحدى لرأس المال تدريجيا جدا مع زيادة كمية رأس المال على مر الزمن ، فالهبوط الطفيف في سعر الفائدة يزيد من الطلب على السلع الرأسمالية وتوالى ازدياد الطلب يؤدي الى استنفاد المعروض منها ويمنع أى هبوط آخر في سعر الفائدة وزيادة على ذلك فهؤلاء الاقتصاديون يفترضون أن هناك نموا تدريجيا وذاتيا في المعرفة الفنية وفي حاجيات المجتمع وهذا يفتح مجالا باسمرار لامكانيات طبيعية جديدة لزيادة الدخل بالنسبة. لوحدة العمل .

ويوجه هؤلاء الاقتصاديون أهمية خاصة لمعامل الادخار على انه احدى الفضائل الكبرى ، ويقول مارشال ان الانسان أصبح اقل اثره وأكثر ميلا للعمل والادخار لكى يضمن معونة مستقبله لاسرته وهناك من الدلائل ما يشير بمستقبل أكثر اشراقا ستزداد فيه الرغبة العامة في العمل والادخار لزيادة المخزن من الثروة العامة وزيادة الفرص لحياة اعلى مستوى .

ومع تفاؤل هؤلاء الاقتصاديون فانهم تأثروا بخاوف «مالتس» بالنسبة للمستقبل البعيد ، وفي هذا الصدد يقول مارشال «اذا استمرت الزيادة في عدد السكان حتى ولو بربع معدلها الحالي لفترة طويلة فان مجموع قيمة ايجارات الارض المستخدمة في شتى النافع قد تفوق مجموع الدخل المستمدة من جميع أنواع الملكية المادية الأخرى ، وقد ابدى هؤلاء الكتاب قلقهم أيضا بالنسبة للتجارة الدولية القديمة الأمد ، فمع تقدم الدول المتخلفة في التصنيع واستخدام الفنون الصناعية المتقدمة ستصبح الدول التى عندها فائض من المواد الخام صاحبة اليد العليا في المساومات الدولية مما يعرض الدول الصناعية القديمة الى خطر اضمحلال مستوى تجارتها او بعبارة أخرى اختلال نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات ، فتفقد مزاياها التجارية باطراد .

٥ - النظام الدولي للتنمية الاقتصادية :

ان نظرية التجارة الدولية تسيطر على التفكير في مجال الاقتصاد العالمى في الدول الغنية والفقيرة على السواء ويتساءل الاقتصاديون الكلاسيكيون المجددون عن أسباب التجارة بين الدول وما الذى يحدد كيان هذه التجارة وما هى طريقة الضبط التى بواسطتها يمكن الاحتفاظ بالتوازن في ميزان المدفوعات بين الدول المشتركة في التجارة وفي اجابتهم على السؤال الأول فانهم يتمسكون بنظرية التكاليف القارنة التى تقول

انه اذا تركت التجارة حرة فان كل دولة على مر الزمن تخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بميزة من جهة التكاليف المقارنة بمعناها الحقيقي فتقوم بتصديرها بينما تستورد السلع التي لا تمتلك فيها تلك الميزة وعلى هذا الاساس فالدول التي تمتلك مساحات كبيرة من الارض الخصبة بالنسبة لهوامل الانتاج الاخرى تخصص في المنتجات الزراعية بينما الدول التي تمتلك مقادير كبيرة من رأس المال بالنسبة لهوامل الانتاج الاخرى تخصص في الصناعات التي تحتاج الى رأس مال كبير نسبيا . وهذا التخصص الدولي مع وجود امدادات معينة من عوامل الانتاج يحقق أعلى مستوى من تخصيص الموارد الطبيعية في الاقتصاد العالمي وبذلك يمكن الانتاج العالمي لبعض السلع ان يزداد دون الاقلال من الانتاج العالمي للسلع الاخرى وهذه النظرية تؤكد مزايا التجارة الدولية في مساعدة الدول في زيادة الدخل القومي الحقيقي فهي تمكن الدولة من طريق فتح اسواق جديدة من ان تبني فوائد التخصص وتقسيم العمل وارتفاع الدخل الناتج من ذلك يسمح بالتوسع في الادخار ويزيد من معدل تكوين رأس المال القومي . وهم يستنتجون ان حرية التجارة هي احسن سياسة يمكن لكل دولة ان تتبعها ومع ذلك فهم يعترفون بالحماية الجمركية للصناعات الناشئة ويمكن تبرير الضريبة لان النشاط الذي يمكن أحداؤه في بعض الصناعات التقدمية المتنازعة القليلة يمكن ان يمتد الى جزء كبير من النظام الصناعي للدولة وبالرغم من هذه الاستثناءات فانهم يعتقدون ان التجارة الحرة كإلامانة هي احسن سياسة وفي نظريتهم الخاصة بالتجارة الدولية يركزون اهتمامهم بمظاهر التنمية المتصلة باستخدام مقدار معين من عوامل الانتاج بدرجة أكثر مقدرة وكفاءة او بالمظاهر المتصلة بتشجيع التنمية الداخلية للعوامل الانتاجية حتى يمكن زيادة الدخل القومي عن طريق التجارة ولكن النظرية لا تركز اهتمامها في ذلك النوع من التنمية المتعلق بخطوط سير رأس المال والعمل الدوليين وهم يعتقدون كما يعتقد الكلاسيكيون ان العمل ورأس المال أكثر حركة عادة داخل الدولة منها بين الدول كما ان العوائق المتعلقة باختلاف اللغات والثقافة تعوق انتقال العمل ورأس المال بين الدول

ويقول مارشال ان التوسع في التجارة الخارجية لدولة ما يتوقف الى حد كبير على تحسين طرق النقل الداخلي وهذا التحسن يدل عادة على عظم تقدم التجارة الداخلية وفي حالة نمو التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ومستعمراتها فان هذا النمو يسبق النشاط الصناعي المختلف ويمهد الطريق له ويؤدي الى زيادة الرخاء في الدول القديمة والدول الناشئة على السواء فالدول القديمة تستفيد من اتساع سوق بيع منتجاتها وما يتبع ذلك من تقسيم العمل

والتخصص وتستفيد الدول الناشئة من الموارد التي تحصل عليها من التجارة الخارجية لاقامة الطرق البرية والسكك الحديدية وانشاء المرافق وتحسينها وفي رأى هؤلاء الاقتصاديين أن تنقلات رأس المال الدولية تتم دون قيام صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات فهم يصرون على أن هناك عوامل موازنة قوية في الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات وهم يقصدون بالتوازن في ميزان المدفوعات ان واردات وصادرات السلع والخدمات تختلف فقط بمقدار تحركات رأس المال الطويلة الاجل . والكلاسيكيون المجددون يميزون بين خمس مراحل من الاقتراض والاقتراضات تمر فيها الدولة اثناء نموها ففي الثلاث مراحل الاولى تكون الدولة مستوردة لرأس المال وتكون مدينة وفي المرحلتين الاخيرتين تصبح الدولة مصدرة لرأس المال وتصبح دائنة .

٦ - تقييم التحليل الاقتصادي الكلاسيكيين المجددين :

يفترض الكلاسيكيون المجددون في عمل النماذج المتعلقة بتحليل التنمية الاقتصادية في الدول افريقية الرأسمالية وجود ظروف الاستقرار السياسي والرغبة القوية في النهوض بين الشعوب وعادة الادخار ووجود لذواق معينة وعرض مناسب من العمال المدربين ومهارة ادارية وقيام المنافسة ودرجة عالية من قدرة عوامل الانتاج على الحركة داخل الدولة وسبل سريع من المعرفة الاقتصادية ويؤكد هؤلاء الكتاب التغيرات الكمية في عدد السكان ومجموع رأس المال والموارد الطبيعية والتحسينات في الفنون الصناعية وهم يساهمون مساهمة فعالة في حسن ادراك اسباب وعمليات التنمية الاقتصادية في ذلك الجزء من العالم ولكن معالجتهم للموضوع تتسم بضيق حدود البحث فهم لا يهتمون بالتطورات في العناصر غير الاقتصادية كلاستقرار السياسي ومواقف السكان ومن الانتقاد الموجه الي بحثهم انهم يفترضون أن القوى التي تحدث التنمية تعمل بطريقة تدريجية مستمرة ويتضمن ذلك وجود بيئة اقتصادية ذات درجة عالية من الامور المؤكدة وهذا بطبيعة الحال يخالف الواقع إذ لا يمكن التاكيد من التطورات المستقبلية ومن الانتقادات الموجهة الى نظريتهم انهم لم ينجحوا في أن يطلوا بطريقة ملائمة مشكلة الاحتفاظ بمجموع الطلب على العمال على مستوى التوظيف الشامل .

كما ان تحليلهم لطريقة ضبط ميزان المدفوعات يحتاج الى تعديل خصوصا اذا لم تتوفر ظروف التوظيف الكامل للعمال .

الباب الرابع

تحليل المسالم الاقتصادى « شومبيتر » للتنمية الاقتصادية

يختلف الاقتصادى شومبيتر عن غيره من الاقتصاديين فى تشاؤمهم بالنسبة لمقدرة رأس المال على أحداث تنمية اقتصادية متصلة ناجحة فهو على عكسهم يقرر أن النظام الرأسمالى كفىل برفع مستويات الدخل الحقيقى على حساب اضطرابات وقتية فقط فى النشاط الاقتصادى . وفى حجة نفمة من نفمات كارل ماركس فهو يقول أن نجاح النظام الرأسمالى فى المجال الاقتصادى يخلق تغييرات فى المواقف والانظمة الاجتماعية تقضى على النظام .

١ - تصوير شومبيتر للتنمية الاقتصادية :

لايعترف شومبيتر بوصف الكلاسيكيين المجلدين للتنمية على أنها عملية تدريجية متناسقة وبدلا من ذلك فهو يقرر أن التقدم الهام فى الانتاج القومى يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة عند استغلال افاق جديدة من الموارد ويصاحب هذا التقدم فترات من الرخاء والكساد بالتبادل فهو يحاول أن يفسر التنمية بطريقة دائبة الحركة متقطعة فهو يماثل ماركس فى هذا الاتجاه ولكنه يختلف عنه فى استخدامه لوسائل التحليل وهو يعتمد فى تحليله على نظرية الكلاسيكيين المجلدين الخاصة بالنوازن الاقتصادى ..

والشخصية الرئيسية فى تحليل شومبيتر هو المنظم الذى يتولى جميع عوامل الانتاج والتجديدات التى يقوم بها المنظم قد تكون فى أحد الاشكال الآتية :

- ١ - ادخال سلعة جديدة .
- ٢ - استخدام طريقة جديدة فى الانتاج
- ٣ - افتتاح سوق جديدة
- ٤ - استغلال مورد جديد من موارد المواد الخام
- ٥ - اعادة تنظيم صناعة من الصناعات .

ولا تقتصر وظيفة المنظم على توجيه عوامل الانتاج فى ظل الفنون الصناعية القائمة فحسب بل ادخال شىء جديد فى عملية الانتاج وعلى

الرغم من أن النظم والممول قد يكونا شخصا واحدا فهما ليسا مترادفين فالممول يقدم مبلغ رأس المال بينما يقوم النظم بتوجيه استخدام هذا المبلغ فالقيادة هي التي يعول عليها أكثر من امتلاك رأس المال .

والسبب في توكيد شومبيتر لأهمية التنظيم في التنمية الاقتصادية يتعلق بوجهة نظره الخاصة بالتنمية كعملية تحدث بواسطة قفزات اقتصادية متقطعة في عالم دائم الحركة بينما في رأي الكلاسيكيين المجددين تحدث التنمية تدريجيا وبدون عقبات في العالم الاقتصادي وعلى ذلك فقرارات الاستثمار يمكن أن تقوم على أساس تقديرات معقولة ويعلقون أهمية عظمى على القيام بالإدخار في عملية التنمية ولكن في دنيا الاقتصاد التي تصورها شومبيتر توجد عناصر المخاطرة وعدم التاكيد بدرجة كبيرة وفي ظل هذه الظروف تكون التقديرات المعقولة مستحيلة ويتردد رجل الأعمال العادي في زيادة حجم عملياته ولا بد في مثل هذه البيئة الاقتصادية من وجود أفراد ذوي مواهب ودوافع خاصة كالمنظمين حتى يمكنهم أن يروا الفرص الربحية ويعملوا على استغلالها .

ويهتم شومبيتر أيضا بدور المدخر في عملية التنمية ولكن عملية الإدخار تدخل في نظامه بطريقة جديدة فالنظم يحصل على الاعتمادات لمشروعاته لا من المدخرات من الدخل الجارى ولكن من نظام البنوك الائتمانية وفي هذا اختلاف كبير عن تقاليد التفكير الخاصة بالكلاسيكيين المجددين فهم يفترضون أن النقود لا تلعب دورا هاما أو مستقلا في تحديد المتغيرات الحقيقية في النظام الاقتصادي فهي مجرد نقاب يخفى وراءه طريقة سلوك القوى الأساسية العاملة في الاقتصاد .

ولكن حسب رأي شو مبيتر عندما يصبح الائتمان جزءا مكتملا لنموذج التنمية فإن ذلك يزيد من احتمال التفكير في التنمية كعملية لا تسير على وتيرة واحدة حيث أنه من الممكن زيادة الاستثمار بسرعة عن طريق الاقتراض من البنوك ففي حالات التوظيف الكامل عند مايزيد المنظمون من نشاطهم الابتكارى بالاقتراض من المصارف فانهم يرفعون من ائتمان وسائل الإنتاج المطلوبة . ومع ارتفاع مستوى الاسعار وزيادة المعروض من النقود بسبب الاقتراض يجد المنظمون صعوبة زائدة في الحصول على الموارد الحقيقية وبعد انتماء المنظمين لشاريعهم يقومون بنسديد القروض الى البنوك من ارباحهم وتكون النتيجة النهائية طفرة في الاستثمار الحقيقي كان من المستحيل حدوثها لولا التوسع في الائتمان .

ومن المظاهر التي تزيد في أهمية وظيفة النظم في تكييف سيطرة المستهلكين في عملية التنمية فيفترض شومبيتر أن التغيرات في ادواق

المستهلكين تتم عن طريق اعمال المنتجين التي تؤدي الى التغير الاقتصادي السريع . وكل هذه الافتراضات يقصد بها تأكيد الدور الخطير الذي تلعبه عملية التنظيم في التنمية الاقتصادية وبدون وجود هذه الوظيفة الاقتصادية الحيوية يقول شومبيتر ان التقدم الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يكون ايضا كثير التغير كما هو في الواقع ..

٢ - علم الاقتصاد الخاص بالتنمية الرأسمالية :

كيف يمكن للمنظمين ان يديروا عملية التنمية في مجتمع معين يزدهر فيه التنظيم ؟ يفترض شومبيتر وجود نظام اقتصادي قائم على المنافسة في حالة استقرار حيث تتاح فرص تجميع وربط عوامل الانتاج فيقوم المخططون باستغلال هذه الفرص وللحصول على الموارد اللازمة يقوم المنظّمون بالافتراض من بنوك الائتمان والتمن الذي يدفعونه مقابل الحصول على الارصدة هو سعر الفائدة الذي يمثل جزءا من ارباحهم الفعلية وبعد ان يمهّد قادة المنظمين الطريق يظهر نشاط تنظيمي كبير في المجال الاقتصادي ويسر الرخاء بخطى سريعة فيرفع السعر ويزيد الدخل النقدي وتحرر عوامل الانتاج من صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة للاذخار القهري ويؤدي هذا بدوره الى ظهور موجة اقتصادية ثانوية مبنية على النشاط التنظيمي فتتوسع المصانع القديمة في انتاجها نتيجة لزيادة الانتاج وتقوم القروض الائتمانية لامتويل النشاط التنظيمي البتكر فحسب بل بتمويل اتوسع العام في الانتاج في ظل العوامل الانتاجية القائمة .

وفي المرحلة الاولى من التوسع الانتاجي يتحول مجموع الانتاج من السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية ولكن المشروعات التنظيمية الابتكارية تتم تدريجيا ويزداد فيض السلع الناتجة من هذا النشاط ويتبع ذلك عملية هدم لان المصانع القديمة امان تفقد اسواقها وتوجد انها قد نقصت الى حد كبير بتأثير السلع الجديدة المنافسة او بتأثير المصانع الجديدة التي يمكنها ان تعرض منتجاتها في السوق باسعار اقل كثيرا وينتج عن ذلك افلاس بعض المؤسسات القديمة وهبوط البعض الاخر الى مراكز ثانوية في الصنعة ويعقب ذلك توقف النشاط التنظيمي لبعض الوقت بسبب الاكماش النقدي عند تسديد القروض للبنوك هذامن ناحية ومن ناحية اخرى فان ازدياد فيض السلع الجديدة والقديمة يخلق حالة عدم التوازن تجعل على المنظمين ان يقدروا تكاليف الانتاج وما ينتظر الحصول عليه من ايرادات ويؤدي كل ذلك الى عملية تصحيح للاوضاع لفترة من الزمن ولكن قبـل

مرور زمن طويل تصبح الحالة ملائمة لاستئناف النشاط التنظيمي وبمجرد اعادة التوازن تبدأ موجة جديدة من الابتكارات التنظيمية وتماد الدورة الاقتصادية ويكون التوازن الجديد اعلا مستوى مما كان عند بداية النمو. ويزداد الدخل القومي والفردى باستمرار عن طريق نظام عمل الدورات الاقتصادية وتستفيد كل مجموعات الانتاج الكبرى في النظام الاقتصادى وبخلاف ريكاردو وماركس فان شومبيتر لا يؤكد قيام صدام عند توزيع الدخل بين العوامل الانتاجية أثناء عملية التنمية ويجنى العمال ارباحا كبيرة لان جزءا كبيرا من مجهودات النشاط التنظيمي في ظل الرأسمالية يتجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية على مدى واسع ويفترض شومبيتر قيام استثمار يعمل من الادخار من الدخل الجارى ومن زيادة عدد السكان ومن عناصر المناسبة غير الكاملة وبالاختصار فان الاشخاص المحركين لعملية التنمية هم المنظفون فهم الذين يخلقون التقدم الهام في الانتاج القومي ويتم هذا التقدم عن طريق عملية غير متواصلة وغير منتظمة الحركة كما ان التآرجح الدورى هو ثمن التنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالى .

٢ - علم الاجتماع الخاص بالتنمية الرأسمالية :

يقول شومبيتر لاتوجد عوائق اقتصادية خالصة تحول دون حركة الصعود العامة في الانتاج القومي في ظل النظام الرأسمالى ولكن نجاح هذا النظام يقرب الانظمة الاجتماعية التى تحميه ويخلق ظروفا لا يمكنه ان يعيش فيها وتسير الى قيام النظام الاشتراكى كبره وذلك لان الثقافة المكملة لنظام الاقتصاد الرأسمالى تقوم على استخدام العقل فهى بذلك تختلف عن تلك الثقافات التى تتخذ فيها القرارات دون مراعاة للمنطق والتى تكون فيها العقائد مستمدة من مصادر بعيدة عن الخبرة والتجربة كما ان النظام الرأسمالى يخلق بيئة اجتماعية جديدة تميل الى انتاج اعمال فردية في المجال الاقتصادى واجتذاب احسن العقليات الى هذه البيئة يضيف قوة جديدة الى الالة العقلية وعلى ذلك فكل مظاهر المدنية الحديثة وما تتمه من اعمال هى من نتائج عملية التنمية الرأسمالية ويقول شومبيتر ان الاسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالى آخذة في التفتت ويبنى قضيته هذه على ثلاث نقاط :

١ - تقدم النشاط التنظيمي بانتقال ذلك النشاط من الافراد ذوى المواهب التنظيمية الى بيروقراطية من المديرين المدربين تدريباً عالياً في المؤسسات الكبرى وبذلك يصبح المنظم الفرد وكل الطبقة البروجوازية بدون دور انتاجي فيفقدون وظيفتهم الاجتماعية وينتقلون الى طبقة ذوى الربوات التى يتقاضونها مقابل اعمال ادارية عادية .

٢ - تحطم اطار النظم الخاصة بالمجتمع الرأسمالى وذلك لان الاتجاه نحو التركيز وقيام الوحدات الانتاجية الكبرى تقضى على حيوية المبادئ الاساسية للنظم الرأسمالية مثل الملكية الفردية وحرية التعاقد فكبّر حجم الوحدات الانتاجية يضعف من فكرة الملكية الفردية وحرية التعاقد لان دور صاحب الملك ينتقل الى المديرين فى الشركات الكبرى ويحل محل مصالح الملكية عدد من حملة الاسهم الذين يبتعدون عن الادارة الفعلية ويفقدون موقفهم الاساسى كملاك ذوى مصالح ..

٣ - تحطم الطبقات السياسية التى تحمى هذا النظام ذلك انتمتع قيام النظام الرأسمالى نشأت دول قوية من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ذات نظام حكومى ملكى وقد عمدت السلطة الملكية بعد اخضاع طبقة النبلاء من اصحاب الاراضى الى تشجيع الطبقات الصناعية والتجارية من الناحية السياسية وقد ساندت هذه الطبقات السلطة الملكية من الناحية الاقتصادية وازيادة قوة الصناع والتجار الاقتصادية فقد تمكنوا من اقتحام الطبقة السياسية وحصلوا على السلطة وامكنهم ان يدخلوا كثيرا من الاصلاحات السياسية المبنية على مبادئ استخدام العقل وتحكيمه وقد ادى ذلك الى قيام جماعة من ذوى العقول الراجحة والمفكرين الذين وجهوا نقدهم الى الاشخاص والحوادث الجارية والطبقات الاجتماعية والنظم القائمة وفوق ذلك يعبرون عن ويتولون قيادة المصالح المناهضة للرأسمالية ويتضخم عدد هؤلاء المفكرين بواسطة جموع المتعلمين الذين وجدوا فرص التوظيف امامهم لا تكفى بالنسبة لتعليمهم ورغبتهم وادى ذلك الى ازدياد العداء نحو النظام الاجتماعى كما ان من مظاهر النظام الرأسمالى خلق حركة عمالية وهنا وجد المفكرون طبقة جاهزة تولوا قيادتها الفكرية وبواسطتها تمكنوا من الحصول على الاصلاحات السياسية المعادية للنظام الرأسمالى وكانت النتيجة النهائية هى الاضمحلال المستمر فى الاطار السياسى الذى تستند اليه الرأسمالية ونمو حركة مستمرة نحو الاشتراكية كما امتد تأثير مبدأ تحكيم العقل الى حياة الاسرة وقد أضعف هذا الموقف الفكرة التقليدية عن المنزل وكل مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية .

٤ - تقييم نظرية شومبيتر للتخبط الاقتصادى

ولو ان نظرية شومبيتر تعتبر من الاعمال الاقتصادية العظيمة الا انها تخل بمبدأ التعميم وذلك لانها تقتصر على مجموعة معينة من العلاقات الاقتصادية فالاساس الاقتصادى الذى تتركز فيه النظرية هو عملية الابتكار والتجديد التى يخلقها المنظّمون وهذه النظرية مهيّدة من وجهة

انها تعين على فهم التطور التاريخي للنظام الرأسمالي . ومن المؤكد ان طبيعة التنظيم في النظام الرأسمالي الحديث تختلف اختلافاً بيناً عما وصفه شومبيتر في نظريته فوظائف الابتكار في المؤسسات الكبرى يقوم بها عدد كبير متغير من الافراد وهذا يجعل من الصعب التمييز بين اعمالهم والدوافع التي تدفعهم في هذا الصدد وبين نشاطهم في الاعمال العادية كما ان تكاليف الابحاث والنهوض بالمفرق يمكن ان تعتبر كنفقات العمل العادية التي تعطى عائداً في شكل منتجات جديدة او عمليات .

ويبنى شومبيتر نظريته الخاصة بالازمات الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الصدمات الاقتصادية العنيفة التي صاحبت الاختراعات الكبرى كالسكك الحديدية والآلة البخارية والمحرك الكهربائي ولكن هذا الرأي لا يمكن الاعتماد به لان الابتكارات العظيمة الاهمية التي تمت في العصر الحديث لم تحدث صدمات اقتصادية عنيفة كما يزعم شومبيتر بسبب ان الوحدات الصناعية الكبرى المتنوعة عندها القدرة على امتصاص تلك الصدمات ووضع الخطط لتصحيح الاوضاع الاقتصادية التي تتطلبها هذه الابتكارات الهامة .

يقول شومبيتر في نظريته ان تمويل النشاط الابتكاري في الانتاج يتوقف على بنوك الائتمان مباشرة وقد حدث هذا فعلاً في ألمانيا اما في بقية الدول الرأسمالية فلم يحدث هذا النوع من التمويل ومن الواقع فان النظام المصرفي يقوم عادة بمنح القروض القصيرة الاجل اما الاختراعات التي تتطلب رؤوس أموال ثابتة فهي تمويل عن طريق الارباح المحتجزة او المدخرة وقد بالغ شومبيتر في توكيده امكانيات زيادة الاستثمار الحقيقي بواسطة طريقة التضخم في نظام اقتصادي يكون فيه التوظيف كاملاً .

ويصر شومبيتر على ان التفكير والسلوك المبنيان على تحكيم العقل هما المسئولان عن نجاح وتخطيط النظام الرأسمالي وعلى الرغم من ان النظام الرأسمالي لم يخلق مبدأ تحكيم العقل فان الانقلاص الصناعي بتغييره للعوامل الاقتصادية الاساسية اتاح فرصاً لانتشار هذا المبدأ لم تكن موجودة من قبل فان المكافآت في المجال الاقتصادي كانت مغرية جداً لدرجة انها اجتذبت الافراد المفكرين وقد ادى نجاح هؤلاء الافراد الى امتداد طريقة تفكيرهم المنظمة المتعمدة الى مجالات الحياة الاجتماعية الاخرى وقد سبب النجاح المتكرر في المجال الاقتصادي ازدياد أهمية التفكير المبني على تحكيم العقل ويبدو ان شومبيتر مثل كارل ماركس قد بالغ في القوة التأثيرية للعوامل الاقتصادية عند تفسيره لتطور الحياة الثقافية في العالم الغربي ويجادل معظم المراقبون في رأي شومبيتر الذي يقول ان النظام الرأسمالي آخذ في التفتت وأنه من المحتمل ان تلى الاشتراكية النظام الرأسمالي ومع التسليم بأن النظام الرأسمالي

قد تغير كثيرا عما كان عليه في مراحلہ الاولى فان ذلك لايعنى الاستنتاج بان الاشتراكية آخذة في الطول محله .

وفي تحليله للاحوال السياسية في ظل النظام الراسمالى يقول ان المنظمين مع نجاحهم في المجال الاقتصادى فانهم يبسدون عاجزين في المجالين السياسى والاجتماعى كما أنه يعلن أن الشعب لايمكن حكمه على أساس مبدأ تحكيم العقل فقط ولكنه يقف عند هذا الحد ولا يسمح لروح التمقل ان تمتد الى جماهير الشعب وبذلك فهو يصور طبقة مفكرة متدمرة تقود طبقة العمال في الطريق الى الاشتراكية ويبدو تحليل شومبيتر مبالغا فيه لا يقتصر على جانب واحد ينصب على فكرة واحدة وهى ان اضمحلال المجتمع القائم على الراسمالية لا بد ان يؤدي الى ظهور مجتمع اشتراكى ، فهو عند ما يرى النظام الراسمالى يتغير فانه يستنتج انه اخذ في الاضمحلال ولا بد من فئائه اما كيف سيفنى وكيف سنحل الاشتراكية محله فلم يوضحهما شومبيتر .

الباب الخامس

التحليل الاقتصادي للمدسة التي أعقبت إكينز

بالرغم من أن العالم الاقتصادي كينز أحدث انقلاباً في نظرية تقلبات العمل الاقتصادية فإنه قصر بحثه على التحليل القصير الإيجسل وقد افترض أن العناصر الآتية عناصر محددة ومستديمة وتشتمل المهارة القائمة وكمية العمل الممكن الحصول عليها وكمية ونوع المعدات الصالحة للاستعمال والفن الصناعي القائم ودرجة المنافسة وعادات وأذواق المستهلكين ولم يركز كينز اهتمامه في المشاكل الطويلة الأجل التي أثارت اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين وماركس وشومبيتر .

ويحاول الاقتصاديون الذين جاءوا في أعقاب كينز أن يتوسعوا في نظامه حتى يتوصلوا إلى نظرية شاملة طويلة الأمد للاقتصاد والتوظيف تحلل التقلبات القصيرة الأمد على أنها داخلية في وضع طويل الأمد للتنمية الاقتصادية والسؤال الرئيسي في مثل هذا التحليل هو : ما هي مستلزمات الاحتفاظ بنمو مطرد للدخل مع توظيف شامل دون حدوث تضخم أو انكماش وهل من الممكن للدخل أن ينمو فعلاً بمعدل يجعل من الممكن تجنب الركود أو التضخم الطويل الأجل .

ومن الواضح أنه إذا زاد عدد السكان فإنه لا يمكن الاحتفاظ بالدخل الفردي ما لم يزد الدخل الحقيقي وفضلاً عن ذلك إذا زادت القوة العاملة فإن الإنتاج يجب أن يزيد حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل وإذا كان هناك استثمار صاف فيجب أن يزداد الدخل الحقيقي لكي يمكن تجنب القدرة المغطاة وقد حل كل هذه النقاط عالمان هارود ودومار في نظريتهما عن التطور الاقتصادي .

١ - تحليل هارود ودومار للنمو الاقتصادي المطرد :

لقد خصص كل من هارود ودومار دوراً هاماً لتجميع رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية ويؤكدان أن تجميع رأس المال يقوم بفور مزدوج فمن جهة يؤدي الاستثمار إلى إنتاج الدخل ومن جهة أخرى فهو يزيد القدرة الانتاجية للنظام الاقتصادي بزيادة مجموع رأس المال . ومع افتراض وجود مستوى دخل متوازن كامل التوظيف فإن المحافظة على هذا التوازن سنة بعد أخرى تقتضي أن يكون حجم الإنفاق الناتج عن الاستثمار كافياً ليمتص الإنتاج الزائد الممكن حدوثه بواسطة الاستثمار ولكن إذا كان الميل الحدي للاختار معلوماً فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال وكلما ارتفع الدخل القومي كلما وجب ازدياد حجم الاستثمار المطلق وعلى ذلك إذا زيد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل فيجب أن يزيد مقدار الاستثمار الصافي وهذا بدوره يتطلب استثمار زيادة الدخل القومي الحقيقي .

وإذا لم يصاحب تكوين رأس المال زيادة في الدخل فإن هذا يؤدي إلى عدم توظيف العمل ورأس المال وعلى ذلك فزيادة الدخل لازمة لتجنب البطالة بين العمال وزيادة السلع والأسعالية عن الحد المطلوب فانههدف من التنمية في هذه الحالة هو ايجاد الظروف اللازمة للتوظيف الكامل على مر الزمن .

وقد در بحث كل من العالمين الاقتصاديين هارود ودومار حول تحديد معدل زيادة الاستثمار لجعل زيادة الدخل مساوية لزيادة القدرة الانتاجية حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للعمل وقد استعانا في بحثهما باستخدام معادلات جبرية وخلصا منه الى النقط الهامة الاتية :

١ - ان الاستثمار هو المركز الذي تدور حوله مسألة النموالاقتصادى المطرد لان عملية الاستثمار ذات صفة مزدوجةفهى تولد الدخل وفي الوقت نفسه تزيد القدرة الانتاجية للنظام الاقتصادى .

٢ - يمكن أن تؤدي زيادة القدرة الانتاجية الى زيادة الانتاج أو الى زيادة البطالة حسب سلوك الدخل .

٣ - يمكن تعيين الظروف الخاصة بسر الدخل التى تمكن التوظيف الكامل من الاستثمار على طول الزمن وهذه الظروف تحدد نسبة معينةمن نمو دخل التوظيف الكامل تكفى لامتناس مدخرات التوظيف الكامل والانتفاع الكامل بمجموع رأس المال وعلى ذلك فيجب أن يزيد الدخل بنسبة ربع مركبة اذا أريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل .

٤ - هذه الظروف تحدد خطا ثابتا واحدا فقط لتنمية النظام الاقتصادى وقد يختلف معدل التنمية الفعلى عن معدل التنمية المحددة فاذا زاد المعدل الفعلى عن المعدل المحدد للتنمية مال النظام الاقتصادى نحو التضخم المزمع واذا نقص المعدل الفعلى عن المعدل المحدد للتنمية فان النظام الاقتصادى يميل نحو الانكماش المزمع .

٥ - تعتبر الازمات الاقتصادية الدورية انحرافات عن طريق التنمية الثابت وتتفاقم هذه الانحرافات تلقائيا ويحد من اتجاههاالى أعلا سقف من التوظيف الكامل ومن اتجاهها الى أسفل أرضية من الاستثمار والاستهلاك يعملان بقوة ذاتية . وقد يصيب النظام الاقتصادى الكساد اذا كان المعدل الطبيعى للتنمية أقل من المعدل المحدد لانه فى هذه الحالة لا يمكن للانتاج أن ينمو فعليا بدرجة كافية وسريعة .

ويظهر ضعف نظريتهما من الافتراضات التى فرضاها مثال ذلك انهما فرضا ان الميل الى الادخار بنسبة رأس المال الى :انتاج شيئان ثابتان لكن الواقع بخلاف ذلك فان نسبة الادخار ونسبة رأس المال الى الانتاج من المحتمل تغيرهما مع مرور الزمن كما انهما افترضا أن نسب الانتاج كميات ثابتة وأن العمل لا يمكن أن يحل محل رأس المال وهذا الافتراض يجعل نظريتهما جامدة خالية من المرونة كما أن النظرية لم تتعرض لبحث ما اذا كانت التغيرات فى الاسعار تؤدي الى سهولة التنمية المطردة أم لا اذ أن مرونة الاسعار ولو بدرجة ضئيلة قد تكفى فى الواقع الى حدوث

استمرار في موقف من المواقف الاقتصادية غير الثابتة . وبالرغم من الجحود التي لا داعي له في تحليلها فإن نقط بحثهما تعتبر جزءا مكملًا لأي بحث لمشاكل التنمية في الدول التي عرت بتوسع كبير في التنمية في الماضي وتواجه الآن مشكلة الاحتفاظ باستمرار التنمية في المستقبل

٣ - نظرية الركود الطويل الأجل :

بالرغم من الاختلاف في الأغراض وطرق التفكير بين كل من دريكاردو وماركس وشومبيتر ودومر وهارود فإنه من المدهش أنهم جميعاً قدموا حججاً تدل على أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد يصل فعلاً إلى موقف من الركود الاقتصادي والعجز عن التوظيف الكامل للعمل .

ويشير ، « الركود الطويل الأجل » إلى وجه من أوجه التنمية الرأسمالية يعمل فيه صافي الادخار عند نقطة التوظيف الكامل إلى الزيادة بينما يصل فيه صافي الاستثمار عند نقطة التوظيف الكامل إلى الهبوط فهو يدل على اتجاه طويل الأمد نحو انكماش نسبي في النشاط الاقتصادي ونحو زيادة حدة وإطالة وقت الازمات القصيرة ومع استمرار الدورة الاقتصادية فإن فترات الرخاء تكون أضعف وأقصر بينما تصبح فترات الكساد أعمق وأطول وعلى مدى الزمن يصاب الاقتصاد بكساد مزمن وفي هذه الظروف تتسع الهوة بين اتجاه الدخل مع التوظيف الكامل وبين اتجاه الدخل الفعلي هي النقطة الهامة ويعني الركود الطويل الأجل بعبارة بسيطة وشاملة أن النظام الاقتصادي يحقق بدرجة أقل ثم أقل زيادة في الإنتاج الممكن الحصول عليه وبذلك فالنظام الاقتصادي قد ينزلق إلى أسفل أو يتحرك جانباً أو يسير إلى الامام بمعدل بطيء جداً .

وهناك فروض مختلفة للكساد يمكن ادخال معظمها تحت إحدى المجموعات الآتية :

- ١ - فروض تؤكد أهمية العوامل الخارجية مثل الفن الصناعي وازدياد عدد السكان وبدء استقلال أرض جديدة وتطويرها .
- ٢ - فروض تقوم على تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية مثل زيادة رقابة الحكومة على الأعمال الاقتصادية وازدياد قوة النقابات العمالية .
- ٣ - فروض تؤكد أهمية العوامل الداخلية مثل ازدياد المنافسة الاحتكارية وتركيز الصناعة .

ومن رأى « هانش » أحد مؤيدي هذه العقيدة أن نمو السكان السريع وتنمية أراض جديدة وموارد جديدة وسرعة تقدم الفن الصناعي كلها تنشيط صافي الاستثمار فيزداد الدخل ، فزيادة عدد السكان تقوى الطلب الإجمالي وخصوصاً الاستثمار ولكن مجرد زيادة السكان ليست بذات أهمية إنما المهم هو زيادة القدرة الشرائية ومن المفروض أن هناك تقدماً في الفن الصناعي يكفي لرفع قدرة العمال الإنتاجية وإن الطلب على العمال يساير النمو في عدد السكان .

وإذا كان النمو في عدد السكان بطيئاً فإن تنشيط الاستثمار يقل .

ومن ثم يقل الطلب الإجمالي ويسير تجميع رأس المال بغطى وثيدة لأن المنظمين يتوقعون في هذه الحالة أن ينقص حجم السوق وبما أن معدل الربح يتناسب مع حجم السوق فإن الاستثمار الذي يتأثر بمعدل الربح يبدو أكثر خطورة ومن ثم يهبط مستواه وقد يهبط الاستثمار بسبب تحول في الطلب مع بطء النمو في عدد السكان فازدياد عدد السكان السريع يزيد من الطلب على وسائل الإسكان والمنافع العامة فإذا ما هبط معدل الزيادة في السكان قلت فرص الاستثمار في هذه القطاعات .

وبما أن الطلب على وسائل الإسكان والمنافع العامة يتطلب استثمارا من رأس المال أكبر منه في غالبية المطالب الاستهلاكية الأخرى فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تميل إلى الهبوط ويحدث تغير في تكوين ميل السلع الاستهلاكية .

ومن جهة أخرى فإن البطء في نمو السكان قد يؤدي إلى تجميع رأس المال بدرجة أزيد من اللازم بمعنى أن يصبح رأس المال كبيرا جدا بالنسبة لعدد العمال ومع ارتفاع نسبة رأس المال للعمل فإن القدرة الإنتاجية المحدية لرأس المال تقل وهذا يؤدي إلى منع تجميع مزيد من رأس المال وعدم فتح أراض جديدة واستغلال موارد جديدة يقلل من فرص الاستثمار وقد تؤدي التطورات في التنظيمات الاجتماعية إلى بطء الابتكارات وتضييق منافذ الاستثمار واحداث أثر أقل من جهة زيادة الميل إلى الاستهلاك .

فازدياد قوة النقابات العمالية والاتحادات المهنية والمنافسة الاحتكارية قد تعوق الابتكارات في المجال الصناعي والإنتاجي وإذا كانت الابتكارات تؤدي إلى توفير رأس المال أكثر مما تؤدي إلى استخدامه فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تقل .

وتؤكد نظرية هارود ودومار أهمية العوامل الخارجية عن نطاق الإنتاج كمشجعات للتنمية الاقتصادية فإذا لم يكن الاستثمار كافيا لاستمرار التنمية فإن ارتفاع المستوى الاستهلاكي قد يؤدي إلى ذلك ولكن من المستبعد أن يقل الميل إلى الادخار بالدرجة التي تجعل هذا الاحتمال واقعا فإن الميل إلى الادخار قد ظل ثابتا لفترات طويلة من الزمن وليس هناك من دليل على قلة الميل إلى الادخار ومع وجود هذا الميل فإن تقدم الفن الصناعي وازدياد عدد السكان وزيادة الموارد الطبيعية تعمل كمشجعات ومنتشطات للتنمية .

والرأى الثالث الخاص بالركود يشير إلى التغيرات الداخلية التي تزيد من درجة الاحتكار وقلة عدد ملاك المشروعات الإنتاجية الكبرى داخل النظام الاقتصادي فإن الاتجاه نحو الاحتكار يرفع من الأرباح المحدية مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والقوة وهذا بدوره يقلل من معدل نمو رأس المال ولكن إذا كانت الصناعة على أساس من التنافس فإن الحد من ارتفاع الأسعار يقلل من القوة الزائدة للمحتكرين ويؤدي إلى إعادة تأسيس مستوى عادي لاستخدام مجموع رأس المال .

ومقدرة الاحتكارات على حماية أنفسها من الحسائر الرأسمالية ضارة بالنظام الاقتصادي فإنها تحاول تأجيل الاستثمار حتى تستهلك المعدات القائمة بدرجة كافية وبذلك فإن المشروعات الجديدة الفنية تمول من احتياطي الاستهلاك فتعول دون خلق فرص للاستثمار من المدخرات الخارجية وهذا الباب يبين إمكان حدوث الركود الطويل الأجل ولقطع الطريق على هذا الركود لابد من قيام سياسات عامة معينة .

الباب السادس

مقارنة نظريات التنمية

فى هذا الباب سنلخص أوجه الخلاف وأوجه الشبه بين نظريات التنمية المختلفة .

١ - حدود المعالجة الاقتصادية لنظرية التنمية :

ان علم الاقتصاد التقليدى يهتم فقط بالعوامل المباشرة التى تحدد الانتاج البكامن فى النظام الاقتصادى وهذه العوامل هى (١) حالة الفن الصناعى والعلم بصفة عامة (٢) كمية ونوع العمل (٣) كمية وتكوين مجموع رأس المال (٤) طبيعة ظروف الموارد الطبيعية .

وفى داخل هذا الاطار فان معدل التنمية يتوقف على درجة استخدام ومعدل زيادة هذه العوامل الانتاجية المختلفة ولكن عندما يحاول الانسان أن يتتبع أسباب التغير بين العوامل الانتاجية فانه يجد نفسه واقفاً فى شرك عند ضخ من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهذه القوى لا يمكن ترتيبها فى نظام أنيق من الاسباب والمسببات لانها كلها متداخلة .

ونظرا لهذه الصعوبات لم يحاول الاقتصاديون الذين تناولوا التنمية الاقتصادية بالبحث أن يصوغوا نظرية عامة ولكنهم ركزوا بحثهم فى عدد صغير نسبيا من المتغيرات التى يعتقدون أنها ذات أهمية خاصة فى تحديد معدل التنمية وفى عملهم هذا افترضوا قيام ظروف معينة فيما يتعلق بطبيعة القوى المركبة المؤثرة فى التنمية ، وبما أن هذه الظروف تختلف على مدى الزمن ومن دولة الى أخرى فان نظريات هؤلاء الكتاب يجب تعديلها والتوسع فيها .

ومن الكتاب الذين حاولوا ايجاد نظرية عامة للتنمية الاقتصادية هو كارل ماركس فقد أدخل كل المظاهر الثقافية كمتغيرات فى نظامه والشئ الوحيد المسلم به فى نظريته هو تطور القوى المادية للانتاج التى منها تخرج كل الاشياء الأخرى ولكن هذه النظرية ينقص من قدرها التبسيط الكبير فى سلوك القوى الاجتماعية والتعميم الى درجة عظيمة مما يجعلها غير مجدية فى تفسير أحوال تاريخية معينة خاصة بالتنمية .

ويعتبر شو مبيتر من الكتاب الذين كونوا نظرية عامة عن التنمية فهو يتخذ وجهة نظر واسعة لعملية التنمية وبحسب رأيه فان روح العقل التى تعمل داخل النظام الرأسمالى هى السبب فى كل ما يتم فى النظام الاقتصادى من أمور اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن الصعب أن ندرك كيف يمكن للانسان أن يستنتج بطريقه مضبوطة كثيرا من التنظيمات الفعلية والواقف التى يستخدمها شو مبيتر فى تحليله من الروح السامة للاستخدام العقل .

أما بقية الكتاب فيقصرون تحليلهم على العمل الاقتصادي للنظام الرأسمالي الغربي ولهذا الفرض فهم يقومون بعمل افتراضات للطبيعة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا المجتمع فهم يفترضون أن السكان عندهم قوة دافعة نحو التقدم المادي ويعتبرون أن هذه الرغبة في تحسين الموقف الاقتصادي تسود هذا المجتمع فمن المفروض أن العمال وأصحاب رؤوس الأموال والملأك يسعون لانتهاز الفرص الملائمة اقتصاديا ويستجيبون للدوافع الاقتصادية وهذا الموقف في نظر ركاردو هام جدا بالنسبة لجماعة أصحاب رؤوس الأموال الذين لديهم الرغبة في تخطي الاستهلاك الحاضر في سبيل إمكان الحصول على دخل أعلا مستقبلا بينما نجد أن هذه الرغبة ليست قوية بمثل هذه الدرجة بين جماعة العمال والملأك لانهم ينفقون الدخل الزائد في الأغراض الاستهلاكية العاجلة .

ويفترض الكلاسيكيون المجددون أن لدى كل فرد القدرة على تفضيل السلع الاقتصادية وأنه يسمى عمدا إلى الحصول على أكبر قسط ممكن من المنفعة الكلية من هذه السلع ولذا فهو يستجيب إلى التغيرات الحديثة في الأسعار ويفترض هؤلاء الكتاب جدلا وجود حكومة مستقرة قوية تحافظ على النظام المدني وعلى التنظيمات الرأسمالية الخاصة بالملكية الفردية وحرية التعاقد وأنه ليس هناك أي عوائق تحول دون السعي الناجح للحصول على أرباح اقتصادية ويسلمون بوجود مستوى وتوزيع للدخل أصلا يسمحان بقيام مقدار كبير من الادخار داخل النظام الاقتصادي ولا يخلقان عقبات جسيمة في السوق تمرقلى الإنتاج المحلى الكبير للسلع المصنوعة ويفترض أصحاب هذه النظرية بالنسبة للمستقبل أن مستوى المهارات العمالية والإدارية اللازم لزيادة التنمية لن يشكل رغبته في سبيل استمرار التنمية مستقبلا لأن هذه المهارات ستستجيب لمطالب التنمية بدون صعوبة ومن المسلم به أيضا أن المعروض من الموارد الطبيعية والمعرفة الفنية يلائم أصلا وبدرجة كافية حدوث توسع اقتصادى بدرجة كبيرة وكثيرة من هذه الافتراضات لا يصلح أساسا للبحث في التنمية في الدول الفقيرة ويجب الاقتصار بحث أصحاب نظريات التنمية على الناحية الاقتصادية البحتة فقط بل يجب أن يمتد إلى دراسة التغيرات الاجتماعية حتى يمكن فهم مسألة التنمية بصورة اكمل وقد كان التوسع في الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد بطيئا جدا . وبالرغم من ضرورة الحرص من ناحية التعميم في نظريات التنمية فانها قد ساهمت مساهمة فعالة في تفهم التنمية الاقتصادية لانها قد ركزت بحثها في عوامل اقتصادية معينة خطيرة الأهمية تتعلق بمشكلة التنمية في أي نوع من أنواع المجتمعات الإنسانية ويمكن اتخاذ هذه النظريات أساسا يمكن أن تشيد عليه تفسيرات أدق وأكمل لهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة ألا وهي مشكلة التنمية .

٢ - ازدياد عدد السكان :

في رأي ريكاردو أن معدل زيادة عدد السكان يتوقف على معدل تجميع رأس المال بمعنى أن الزيادة في مهمل تجميع رأس المال ترفع الأجور وهذا يؤدي إلى نمو سريع في عدد السكان ومع أنه يعترف بأنهم يمكن أن يحدوا

تجميع رأس المال ان يسير بخطى أوسع من معدل زيادة السكان في فترات طويلة نوعا فهو يؤكد استجابة عدد السكان القوية لعملية تجميع رأس المال وهذه الاستجابة من القوة بحيث تميل الاجور في النهاية الى مستوى الكفاف .

وقد فرض كل من آدم سميث وماركس وجود علاقة اقل جمودا بين عدد السكان وبين تجميع رأس المال فيتحدث آدم سميث عن زيادة الطلب على العمال كمشجع للزواج وازدياد عندهم كي يتمكنوا من انقواء بالطلب المستمر المتزايد على العمل ولكنه على أساس استجابة عدد السكان لا يكون نظرية مستوى الكفاف للاجور على مر الزمن كما فعل ريكاردو ، وقد كان ماركس اقل تزمنا فيما يختص بالعلاقة بين معدل تجميع رأس المال ومعدل زيادة عدد السكان فمن رأيه أن الاجور العادية تكفى لا لعاية الطبقة العاملة فحسب بل تكفى أيضا لزيادة عندهم .

وقد اعترف الكلاسيكيون المجددون ان هناك عوامل كثيرة غير اقتصادية ومعقدة تؤثر في معدل زيادة عدد السكان وعلى ذلك فقد سلموا بأن معدل زيادة السكان عنصر يحدد ذاته وبخلاف ريكاردو لم يساورهم القلق من ناحية الآثار السيئة التي يحدثها ازدياد عدد السكان في الدخل الفردي فهم يجادلون بأن الفرص مواتية جدا لزيادة مجموع رأس المال بمعدل أسرع من زيادة عدد السكان وهذا يؤدي الى المساهمة في رفع الدخل الفردي ومع ذلك فإن تفاؤلهم يبدأ في التناقص عندما ينظرون الى المستقبل البعيد وحسب نظريتهم فإنه عندما تسود البطالة تهبط الاجور ولكن نظرا لان مجموع الطلب على النقود لا يهبط فإن الاسعار لا تنخفض في الحال لأن المنتجين يجلبون انه من المربح لهم ان يتوسعوا في الانتاج ويمتصوا العمال المتعطلين . وفي نظرية كينز فان الهبوط في الاسعار المناسب مع انخفاض الاجور يبقى الاتفاق الحقيقي على الاستهلاك بدون تغيير فاذا لم تهبط الاسعار بالتناسب مع الاجور فيحدث امادة توزيع في الدخل في صالح الذين يحصلون على ارباح ومن المحتمل ان يؤدي ذلك الى هبوط الاستهلاك وزيادة البطالة . ويوضح كينز انه مع بقاء المعروض من النقود ثابتا فان النقص في الدخل النقدي يميل الى خفض سعر الفائدة اذ يقل الاحتياج الى النقود للاغراض التعامل ومن ثم ينخفض سعر الفائدة

ويؤكد العالم الاقتصادي هانسن ان زيادة عدد السكان تنشيط الاستثمار باحداث تغيير في اتجاه الطلب فيجعله يتحول نحو العناصر التي تتطلب رأس مال كبير مثل الاسكان والمنافع العامة كما ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة الامتلاك على حساب الادخار وهذا بدوره يميل الى زيادة التوظيف وعلى ذلك فان النقص في معدل نمو الاسكان قد يؤدي الى انتشار البطالة والى انخفاض معدل التنمية .

وفي نظرية « هارود » يقرر ان معدل زيادة السكان ومعدل التقدم الفني الصناعي يحددان المعدل الطبيعي للتنمية وكلما زاد معدل نمو السكان كلما زاد الحد الاعلى لمتوسط معدل التنمية لفترة طويلة من الزمن . واذا كان معدل التنمية الطبيعي اقل من معدل التنمية مع القدرة الكاملة

لرأس المال فإن النظام الاقتصادي يسوده الكساد ويقل مستوى التوظيف وزيادة معدل نمو السكان يقلل من أحوال هذا الركود .

ومن الأوفق ان نبني تحليلنا لمسألة زيادة عدد السكان في الدول الصناعية الفنية على أساس نظرية كينز ومن تبعه من الاقتصاديين التي تقول ان زيادة معدل نمو السكان لا تميل الى زيادة معدل التنمية الفعلي فحسب بل تؤدي ايضا الى زيادة معدل التنمية اللازم لقيام التوظيف الكامل للعمال وتؤكد هذه النظرية ان توافق معدل التنمية الفعلي ومعدل التوظيف الكامل يتوقف على عوامل معينة تشمل طبيعة ومعدل التقسيم الفني الصناعي والميل الى الادخار واستجابة الاستثمار لتغيير سعر الفائدة كما ان اتجاه الدخل الفردي يتوقف على هذه العوامل .

ومن الافرق تحليل مسألة نمو السكان في الدول الزراعية على أساس نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين التي تقول ان مشكلة البطالة في النظام الاقتصادي الصناعي ليس من المحتمل قيامها في الدول الزراعية لان الزيادة في عدد السكان يمكن استخدامها بدون صعوبة في الوحدات الزراعية المتنامية في حجم الاسرة عن طريق استخدام مساحة الارض والسلع الرأسمالية الموجودة بدرجة أكثر تركيزا وبالرغم من زيادة الانتاج تبعاً لزيادة توظيف العمل فإن الدخل الفردي يميل الى الهبوط بحسب مبدأ النسب المتغيرة ، وفي نفس الوقت فإن استخدام رأس المال بدرجة أكثر تركيزا يرفع من الدخل الحدي لقدرة رأس المال الانتاجية وبذلك يزيد من الطلب على السلع الاستثمارية وإذا حدث توافق زمن بين زيادة معدل نمو السكان وبين سرعة تقدم الفن الصناعي وارتفاع معدل الادخار ووجود سوق تسود فيه المنافسة ودرجة عالية من القدرة الادارية التنظيمية فإن معدل التنمية في هذه الاحوال يزداد كما يزيد الدخل الفردي .

٣ - تجميع رأس المال :

على الرغم من ان معظم اكتاب الاقتصاديين يسلمون بأن التقدم المدهش في الفن الصناعي واكتشاف الموارد الطبيعية الفنية هما القوى المحركة لزيادة معدل تجميع رأس المال في الدول الفنية خلال القرنين الماضيين فانهم يختلفون في الطريقة التي يعالجون بها هذه القوى فبينما يستنتج كل من ماركس وشومبيتر ان النظام الرأسمالي سيتحطم نجد على العكس من ذلك ان الكلاسيكيين المجددين يرون ان الدخل الفردي يزداد تدريجية اذا كان ازدياد السكان معتدلاً وقوية عادة الادخار وتحسن مستوى العمال الفني باستمرار .

ويرى ريكاردو وكينز واصحاب نظرية الركود الاقتصادي ان زيادة التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة لا يبشران بمستقبل زاهر وعلى ذلك فان الركود الاقتصادي في المستقبل القريب أمر محتمل الوقوع ويتمثل هذا الركود في وصول الاجور الى مستوى الكفاف وعدم اطراد تجميع رأس المال .

في رأى الكلاسيكيين ان كل صاحب رأس مال يعمل في سوق يقوم

على المنافسة يجد الفرصة لزيادة أرباحه بإدخال اختراع فني جديد قبل منافسيه وتكون بطبيعة الحال عندما تقوم بقية المصانع بإدخال هذا الاختراع فإن الأسعار النسبية للمنتجات التي تتأثر بهذا الاختراع تهبط لتعكس نقص ما تتطلبه الوحدة الإنتاجية من العمل وهبوط أسعار هذه السلع يجعل من الممكن زيادة عدد السكان قبل أن تنفذ مخصصات الأجور بأنفاقها بواسطة العمال على ضروريات الحياة وتبعاً لذلك فإن معدلات الأجور انقضية تميل إلى الزيادة بدرجة أقل مما لو لم تحدث هذه التحسينات كما يميل معدل الربح كذلك إلى الهبوط بدرجة أقل مما لو لم توجد هذه التحسينات . وبما أن أصحاب رؤوس الأموال يدخرون معظم دخلهم إذا كان معدل الربح يزيد عن مستوى الصفر فإن الجزء الأكبر نسبياً من الدخل القومي المتكون من الربح يزيد من معدل تجميع رأس المال ومع هبوط الأجور انقضية نتيجة لخفض أسعار الطعام فإن إدخال الآلات الحديثة قد يسبب البطالة بين العمال .

وفي رأي الكلاسيكيين المجددين أن إدخال الفنون الإنتاجية المتقدمة يؤدي إلى خفض التكاليف الحديثة للإنتاج القائم للتصنيع ويشجع على التوسع في الإنتاج وفرصة الأرباح الزائدة هذه تزيد من الطلب على الاستثمار ومن ثم يرتفع سعر الفائدة ومع نمو الادخار نتيجة لارتفاع سعر الفائدة يزيد معدل سعر الاستثمار لتحرر الموارد من الاستعمال الاستهلاكي . وزيادة سعر الفائدة والأسعار النسبية للسلع الإنتاجية يقصر الاستثمار على المشروعات التي تقل دخلاً مرتفعاً . وعند ما تتم هذه المشروعات تبدأ أسعار السلع الإنتاجية وسعر الفائدة في الهبوط تدريجياً وينتقل الاستثمار إلى المشروعات ذات الدخل المنخفض وأخيراً يهبط سعر الفائدة إلى المستوى الذي لا يشجع على الادخار ويتوقف تجميع رأس المال وهذه هي حالة التوقف الاقتصادي وينظر ماركس إلى عملية تجميع رأس المال في ظل التحسينات الفنية الصناعية واكتشاف موارد جديدة على أنها عملية غير متناسقة وهدامة للنظام الرأسمالي وذلك لأن التناقضات الكامنة في هذا النظام تبدأ في الظهور بوضوح تام فمع تجميع المال في هذه الظروف تنمى بعض الصناعات ونصح المهارات والحرف عتيقة فتندمج المصانع الصغيرة في مصانع أكبر وأقوى منها وأسوأ من ذلك كله فإن الآلات الحديثة تحرم كثيراً من العمال من عملهم ويبدأ معين البطالة في الزيادة فيهبط معدل الأجور إلى مستوى الكفاف فتحرم الطبقة العاملة من ثمار التنمية الاقتصادية وحتى أصحاب رؤوس الأموال يتحملون بعض الخسائر بحلول الإزمات التي تمتد لفترة من الزمن وهبوط معدل الأرباح .

ويؤكد شو ميتر أن التقسيم الصناعي أمر ضروري وليس بالامر الوحيد الكافي للتنمية فيقول إن هناك فرصاً مفرية للاستثمار من ناحية تقدم الفن الصناعية ولكن القدرة على إدراك هذه الفرص والأقدام على انتهاز هذه الفرص لا تتوفر في كل نظام اقتصادي ولا بد من وجود جماعة من المنظمين لهم دوافع خاصة لكي يمكن القيام بمهمة التنمية الاقتصادية إذ أن معظم مشروعات الاستثمار الهامة تشتمل على مخاطر جسيمة من المستحيل تقديرها فكثير من المشروعات الجديدة تتضمن خلق سلع جديدة كلية وتخلق

رغبات جديدة من جانب المستهلكين وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية يصبح سعر الفائدة قليل الأهمية في تحديد الاستثمار . وفيما يختص بطبيعة الادخار يعلن شوميتز ان المنظمين يقومون بالاستثمار عن طريق الحصول على الاعتمادات اللازمة من بنوك الائتمان ثم بعد ان يقوموا بالاستثمار يسدّدون مختارين القروض الى البنوك مما يدفعونهم من أرباحهم . ويؤكد شوميتز الطبقة الهامة للنظام الرأسمالي لأن خلق سلع جديدة يحطم أو يضعف أوجه النشاط المتصلة بإنتاج السلع القديمة مما يؤدي الى حدوث انكساد ولكن يمكن استعادة التوازن بسرعة ويدرج أكبر فتمتد فوائد التنمية الى جميع الطبقات .

وفي رأى مدرسة كينز ان ما يحدد الاستثمار هو المقارنة بين الارباح المتوقعة للمشروعات الرأسمالية المختلفة وبين سعر الفائدة وعلى ذلك فليس سعر الفائدة هو العامل المباشر لتحديد معدل الادخار ، فالادخار وظيفة من وظائف مستوى الدخل أكثر منه وظيفة من وظائف سعر الفائدة ويؤيد الكتاب الذين أعقبوا كينز نظريته في ان الادخار المتعمد هو وظيفة من وظائف مستوى الدخل الحقيقي ولكنهم يختلفون عنه في نظريته للاستثمار فهم يقولون ان مقاصد الاستثمار تتوقف من ناحية على معدل تقدم الفن الصناعي ومن جهة على معدل التغير في مستوى الدخل ويربط العلاقات بين الادخار والاستثمار يعلن هؤلاء الكتاب انه اذا ما ظلت معاملات الادخار والاستثمار ثابتة فلا بد من زيادة معدل التنمية المطلق في الاستثمار لمنع حدوث الازمات الاقتصادية الدورية ويوجد شبه اجماع بين الاقتصاديين في الوقت الحاضر فيما يختص بالعوامل التي تحدد الاستثمار في الدول الرأسمالية الفنية فجميعهم يتفقون على أن تقدم الفن الصناعي ينشط الاستثمار كما ان النظام الاقتصادي المتطور يفرى بقدر كبير من الاستثمار .

ويقول الاقتصاديون الذين جاءوا بعد كينز انه يجب توافر ثلاثة شروط لكي يكون الاستثمار سريعا وهي :

١ - استخدام القدرة الانتاجية الكائنة استخداما تاما .

٢ - ان يكون التمويل ملائما بدرجة تسمح بسد الطلب على سرعة الاستثمار .

٣ - أن يكون التغير في الإنتاج تغيرا غير وقي ، ونظرا لعدم وجود نظرية للاستثمار يسلم بها جميع الاقتصاديين فانهم يختلفون في تعليلهم لأسباب عدم وجود معدل معرود للتنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية الفنية ولماذا يعترض الكساد امام طريق الاتجاه الصعودي للدخل القومي في هذه الدول من فترة لآخرى ولا يمكن ان نجد تفسيراً صحيحاً لهذه المظاهر وذلك لان في عالم الواقع تختلف أهمية العوامل المبيئة للكساد من دورة لآخرى ، كما أنهم يختلفون في تعليلهم لأسباب تقطع التحول الصعودي والنزولي في الدورة الاقتصادية ، وبالرغم من

هذا الاختلاف فانهم يتفقون في تفسير الطريقة التي بها تصبح التغيرات الدورية في الدخل شاملة كما انهم يتفقون فيما يختص بالشروط اللازمة لكي تتجنب الدول الغنية انتشار البطالة أو التضخم حتى تستمر في التنمية الاقتصادية ومظاهر هذا التوافق بين الاقتصاديين يبين التقدم الهام في فهم عمليات التنمية والوسائل التي تسهل هذه التنمية .

٤ - المظاهر الدولية للتنمية الاقتصادية :

يشير معظم علماء الاقتصاد الى الفوائد التي جنتها الدول الصناعية الناهضة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من التجارة الخارجية وتؤكد فكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتكاليف المقارنة أهمية الأرباح من التجارة التي تنتج من تخصص أفضل للموارد العالمية . فالتجارة الدولية تزيد من حجم الأسواق وتساعد على تقدم تخصص العمل وتنشط تجميع رأس المال وتمتد الدول بنظم اقتصادية خارجية وتقوى المنافسة وكل ذلك يؤدي في نظر الكلاسيكيين الى التنمية .

ويعد دماركس فوائد التجارة الخارجية بالنسبة للدول الرأسمالية الاولى فان الأرباح الكبيرة المستمدة من تجارة المستعمرات هي التي سمحت بتجميع رأس المال الاصل الذي مهد الطريق للنظام الرأسمالي كما ان اتساع الأسواق العالمية عجل بالقضاء على المجتمع الاقطاعي الذي سبق قيام النظام الرأسمالي والأسواق الخارجية هي آخر سند للدول الرأسمالية الناهضة اذ أنه نظرا لانخفاض معدل الربح الداخلي تضطر هذه الدول الى الاتجاه نحو الجهات المختلفة لكي تتفادى الركود الاقتصادي فيصبح تصدير رأس المال الى الخارج هو الوسيلة الكبرى لمنع معدل الربح من الهبوط الى مستوى مخرب ولكن هذا المنفذ محدود لانه بعد أن تتم الدول الرأسمالية القديمة اقتسام السوق العالمي تنقلب على بعضها وتنشأ الحروب الاستعمارية لاعادة تقسيم السوق العالمي .

وفي الوقت الذي ظهرت فيه المدرسة الكلاسيكية المجددة بدأت كل من ألمانيا والولايات المتحدة ترزعزع مركز السيادة الذي كانت تشغله بريطانيا في تصدير السلع الصناعية وقد أدى ذلك الى أن يوجه هؤلاء الاقتصاديون اهتماما أزيد الى ردود الفعل الماكسة من القطاع الخارجي على اقتصاديات الدول الصناعية القديمة وقد أبدى الاقتصاديون الانجليز على الاخص قلقهم فيما يختص بزيادة ضغط المنافسة في أسواق التصدير وأكدوا الحاجة الى المرونة وإلى استمرار التقدم في الفن الصناعي في صناعات التصدير وكانوا يخشون ارتفاع أسعار الواردات على مر الزمن بالنسبة الى أسعار الصادرات مع انتشار التصنيع في العالم ولكن هذه المخاوف لا تكفي لزعة ثقتهم في المزايا الاجمالية لحرية التجارة بالنسبة لبريطانيا .

وبالنسبة لرد فعل التجارة في الدول غير الصناعية يؤكد الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المجددون أن كلا من الدول الصناعية وغير الصناعية تجني أرباحا من التخصص في الانتاج حسب مبدأ التكاليف

المقارنة كما انهم يوافقون على ان سياسة الحماية الجمركية بالنسبة للصناعات الناشئة يمكن تدبيرها في بعض الدول المتدنية في الانتاج ويعتبرون ان حركة العمل ورأس المال الدولي مفيدة بالتبادل للدول المصدرة والدول المستوردة بينما ينظر الماركسيون نظرة مخالفة تماما للمبادلات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والدول غير الصناعية فان الدول الفقيرة تكون قطع الشطرنج في مباراة الكفاح من أجل البقاء بين الدول الغنية والدول الفقيرة قلما تربح شيئاً لان التوسع في التجارة بين الدول الغنية والفقيرة يمثل امتداد الاستغلال الرأسمالي وإيقاع الدول الفقيرة في شرك الرأسمالي .

ولا يميل الاقتصاديون المحدثون الى تأييد رأى الكلاسيكيين فيما يختص بالفوائد التي تجنيها الدول المتخلفة من التجارة الدولية اذ ان هذه الدول لا يصيبها نصيب كبير من توزيع أرباح التجارة كما ان الاستثمار الاجنبي في هذه الدول يساعد على تطوير الموارد الطبيعية أكثر مما يساعد على تقدم السكان ونظرا لان تخصيص الموارد الطبيعية لقطاعات الانتاج لا يتم بدرجة كبيرة من المقدرة والكفاءة فانهم يحذرون امتداد الحماية الجمركية الى جميع المنتجات بدلا من قصرها على الصناعات الناشئة فقط .

ويختلف الاقتصاديون المحدثون عن الكلاسيكيين فيما يختص بالطريقة التي يتم بواسطتها ميزان المدفوعات فبينما يؤكد الكلاسيكيون اهمية التغيرات في مستويات الاسعار النسبية بين الدول المختصة من حيث تصحيح وضع ميزان المدفوعات يقرر الاقتصاديون المحدثون ان تصحيح الاوضاع في ميزان المدفوعات يتم عن طريق التغير في الدخل النقدي الناتج من حركة رأس المال بين الدول المختصة وأثر ذلك في الميل الحدي الى الاستيراد .

الجزء الثانى

الهيكل التاريخى للتنمية الاقتصادية

الباب السابع

ظهور مركز الاقتصاد العالمى

يختص هذا الباب بفحص التنمية فى الاقتصاد العالمى فى صيغة مركز وحدود الدائرة حول هذا المركز كما يستعرض ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى .

١ - مراحل التنمية الاقتصادية :

يقرر كثير من المؤرخين الاقتصاديين ان الدولة تمر بمراحل مختلفة فى خلال تطورها الاقتصادى ويعرفون المرحلة على انها حالة جديدة تتنافس مع الحالة القديمة التى سبقها وقد اختلف المؤرخون الاقتصاديون فى تبويبهم لهذه المراحل لاختلاف الاسس التى بنوا عليها هذا التقيب . ومع تنوع تقسيم التطور الاقتصادى الى مراحل فان هذا التقسيم لا يمكن ان يعتمد به لانه لا يمكن وجود نوع واحد من تتابع المراحل يتفق مع تاريخ كل الدول ولا يمكن أن يقال ان كل نظام اقتصادى يسير فى نفس التتابع لمراحل التنمية التى تسير فيها الانظمة الاخرى مع وجود ماض واحد ومستقبل واحد ومن أجل ذلك فلم يعد المؤرخون الآن يحاولون تقسيم الدول ، حسب مراحل التطور الاقتصادى .

ومن الأوفق أن ننظر الى الصفات المميزة للدول المختلفة فى ضوء تنظيمها الاقتصادى الداخلى وعلاقاتها الخارجية فى سياق الاسواق العالمية ومن جهة تكوين السوق الداخلى للدول فهناك نوعان من التنظيم الاقتصادى الداخلى وهما النظام الاقتصادى لتدبير وسائل العيش والنظام الاقتصادى السوقى . فى النوع الاول لا تتميز أوجه النشاط الاقتصادى عن بعضها ويكون تقسيم العمل ضئيلا وحجم السوق ضيقا ومقدار استثمار رأس المال بسيطا وتقوم كل أسرة بسد حاجاتها عن طريق ما تنتجه والزراعة فى شكل فلاحه المزرعة لسد الحاجات المنزلية هى التى تسيطر على كل أنواع النشاط الاخرى وهذه المجموعة من النظام الاقتصادى تضم معظم الدول الفقيرة المختلفة .

أما النظام الاقتصادى السوقى فهو نظام مختلف عن سابقه وفيه تقوم الوحدات الاقتصادية المتخصصة بتأدية وظائف متباينة وفيه يكون حجم السوق متسعا وتقسيم العمل واسع المدى ومقدار استثمار رأس المال

كبيراً وتقوم كل أسرة إما ببيع أو استبدال منتجاتها وتسيطر الزراعة أو الصناعة أو كلاهما معا على أنواع النشاط الاقتصادية الأخرى والصفة المميزة لهذا النوع من النظام الاقتصادي هي أن العلاقات السوقية والنقدية تكون أكثر سيطرة على الإنتاج الزراعي أو الصناعي من الإنتاج المحلي بقصد الاستهلاك الداخلي العاجل وتدخل كل الدول الفنية تحت هذا النوع من النظام الاقتصادي .

وهذا التقسيم إلى نظام اقتصادي لتدبير وسائل العيش وإلى نظام اقتصادي سوقى يمكن تعميمه لأنه يضم معظم الصفات المميزة لأنظمة تتابع مراحل التنمية الأخرى ولكن هذا لا يعنى أنه منع سير الموائد التاريخية فلابد لكل دولة أن تمر من مرحلة النظام الاقتصادي لتدبير وسائل العيش إلى مرحلة النظام الاقتصادي السوقى . ويمكننا أن ندخل فى هذا التقسيم مستويات أخرى من حيث موقع الدول فى الاقتصاد العالمى ويمكننا أن نميز بين الدول الواقعة فى مركز الاقتصاد العالمى وبين الدول الواقعة على محيط دائرة الاقتصاد العالمى . ويمكننا أن نسمى دولة باسم مركز الاقتصاد العالمى إذا كانت تلعب دوراً فعالاً ومسيطرًا فى التجارة العالمية ومثل هذه الدولة تكون النقطة التى تدور حولها التجارة الخارجية وتتميز بأن تكون دولة مصدر ومستوردة بدرجة عظيمة ومنها تمتد حركة رأس المال الدولية إلى الدول الأخرى وعلى النقيض من ذلك تعتبر الدولة من دول محيط النظام الاقتصادي العالمى إذا كانت تلعب دوراً سلبياً أو ثانوياً فى التجارة العالمية والمظهر العام للدول الواقعة على محيط النظام الاقتصادي العالمى هو اعتمادها الخارجى على مركز الاقتصاد العالمى كمصدر تعتمد منه معظم وارداتها وقروضها وكمبر ترسل إليه معظم صادراتها .

٢ - مركز ومحيط الاقتصاد العالمى :

إذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمى فى منتصف القرن التاسع عشر على أنه يتكون من مركز للدائرة ومحيط فإن بريطانيا كانت تحتل المركز بوصفها أولى دول العالم الصناعية ولسيطرتها على التجارة العالمية بينما كانت الدول الأخرى واقعة على المحيط لأنها لم تكن قد وصلت إلى مستوى التقدم الاقتصادي الذى وصلت إليه بريطانيا كما أنها كانت تلعب دوراً ثانوياً فى التجارة الدولية بالنسبة إلى بريطانيا وكانت الدول الواقعة على محيط الدائرة إما دولاً داخل الإمبراطورية البريطانية أو دولاً خارج حدودها وكانت دول الإمبراطورية فيما وراء البحار فى مستوى منخفض من التطور الاقتصادي وكان مستوى الدول الخارجة عن نطاق الإمبراطورية إما منخفضاً أو متوسطاً من حيث التطور الاقتصادي وعلى هذا الأساس فقد كانت أمريكا الجنوبية والشرق الأدنى والشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا واليابان والصين دولاً فقيرة بينما كانت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا فى مستوى متوسط من التطور الاقتصادي . وفى بقية هذا الباب والباب الذى يليه سنفحص الانقلاب الصناعى قبل سنة ١٨٥٠ وبعض قوى التطور المتوقعة بظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى .

يقال عادة ان الانقلاب الصناعي قد أحدث تحولا كبيرا في بريطانيا منذ سنة ١٧٦٠ لان التغير الكبير في اهن الصناعي والنظم الاقتصادية قد سبقه نشاط عظيم في التفكير العلمي والمجال الاقتصادي ، ومع ذلك فبصرف النظر عن المدة التي استغرقتها الفترة التحضيرية فان هناك ما يبرر اعتبار سنة ١٧٦٠ كحد تاريخي فاصل لانها كانت بداية لفترة جديدة سار فيها التقدم الصناعي بخطى سريعة وصاحب التغيرات الكمية تغيرات نوعية هامة في النظام الاجتماعي . ففي منتصف القرن الثامن عشر بدأ انطلاق القوى التي لم تكن قد تطورت بعد وبدأ النمو المفاجيء وازدهار البذور التي ظلت سنين طويلة مدفونة في باطن الارض ووصل التفسير الفنى الصناعي الى ذروته وبعد منتصف القرن المذكور بدأ الاقتصاد البريطاني ينمو بسرعة كبيرة .

ويمكننا الآن أن ندرس مظاهر ازدياد السكان والتقدم الفنى وتجميع رأس المال - التى سبق دراستها نظريا - فى سياق التنمية الاقتصادية البريطانية التى تعتبر نظاما صناعيا حديثا .

٤ - ازدياد عدد السكان :

ان المشكلة الاساسية للتنمية الاقتصادية هى كيف يمكن أن تكون هناك زيادة فى الدخل القومى الحقيقى تفوق الزيادة فى عدد السكان حتى يمكن للدخل الحقيقى للفرد ان يرتفع . وفى الواقع هذا هو سر نجاح قصة الانقلاب الصناعي في بريطانيا لانه عندما يصاحب ازدياد عدد السكان الانقلاب الصناعي وما يتبعه من تغيرات فى الزراعة والنقل يصبح فى الامكان اعالة عدد السكان المتزايد بسرعة فى بريطانيا دون الالتجاء الى مستوى الكفاف وقد تضمنت الثورة الصناعية فى بريطانيا ارتفاعا فى معدل التنمية جعل من الممكن ازدياد عدد السكان والدخل الحقيقى للفرد وقد بددت الثورة الصناعية مخاوف مالتس من حيث ازدياد عدد السكان ووضحت أن مشكلة ازدياد السكان امكن حلها فى بريطانيا ففي سنة ١٧٥٠ كان متوسط عدد السكان للميل الربع فى انجلترا ١٠٦ وفى سنة ١٨٠٠ ، ١٦٢ وبلغ سنة ١٨٤٦ ، ٢٧٨ وهذه الزيادة الضخمة فى عدد السكان حدثت عندما كان الانتاج ينمو بمعدل سريع ولكن كيف يمكن تفسير هذا الاتجاه المتوازى للزيادة فى السكان وفى الانتاج وهل حسب رأى مالتس يؤثر التقدم الصناعي فى زيادة السكان ام يؤثر ازدياد السكان فى التوسع الصناعى حسب رأى كينز .

وهناك آراء مختلفة عن اسباب زيادة السكان منها ان تقدم علم الطب وتحسين الصحة العامة وما يتبع ذلك من نقص فى نسبة الوفيات يؤدي الى سرعة ازدياد السكان ومنها ان التقدم الصناعى يخلق فرصا اقتصادية

جديدة ويزيد من الطلب على العمل ويرفع الأجور الحقيقية وينتج عن ذلك الزواج المبكر وكثرة عقد الزواج فترتفع نسبة المواليد

فلذا كان نقص نسبة الوفيات الناتج عن تقدم الطب والصحة العامة هو السبب الرئيسي لزيادة السكان فيمكن اعتبار عدد السكان عاملا خارجيا في التنمية الاقتصادية ويمكن ان يكون دافعا من دوافع الانقلاب الصناعي اما اذا كان ازدياد السكان واجعا الى زيادة نسبة المواليد نتيجة لزيادة الطلب على العمل فيمكن تفسير زيادة عدد السكان على انها نتيجة للتقدم الاقتصادي وحتى مع اعتبار عدد السكان عاملا مساندا ومقويا للتقدم الاقتصادي فيجب ان نبحث عن عوامل أخرى ادت الى قيام الانقلاب الصناعي . وسنبحث الآن في الدور الذي قام به تقدم الفن الصناعي في التنمية الاقتصادية .

٥ - تقدم الفن الصناعي

لقد كان تقدم الفن الصناعي سريعا جدا في صناعة المنسوجات القطنية وقد بدت سلسلة الاختراعات سنة ١٧٦٠ باحداث انواع جديدة من المغازل والانوال التي امكن ادارتها بواسطة قوة البخار باستخدام آلة جيمس وات البخارية وبعد سنة ١٧٩٠ امكن انشاء مصانع كبيرة في المدن تدار بقوة البخار وكان ذلك نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة اذا بدأ التحول من نظام الصناعة المنزلي الى نظام المصانع ومع التطور العظيم في عمليات الغزل والنسيج تطورت ايضا عمليات التشطيب في صناعة النسيج كالتيبيض والصبغة والطباعة كما صاحب ذلك التقدم في الصناعات الكيماوية ويمكن تلخيص اهم مظاهر تقدم الفن الصناعي في صناعة المنسوجات في ظهور آلات جديدة حلت محل العمل اليدوي وانواع جديدة من القوى المحركة واستخدام جديد للكيمياء في الصناعة. واذا كان اختراع الآلات أحد المظاهر العظمى لتقدم الفن الصناعي فان انتاج الحديد كان مظهرا عظيما آخر لانه اوجد المعدن الذي تصنع منه الآلات وكان هذا بداية التوسع في الصناعات المدنية واستخدام الفحم الكوك امكن حل مشكلة صهر الحديد كما امكن استخدام الفحم الحجري في عمليتي الصهر وطرق الحديد ثم استخدمت الآلة البخارية في افران الصهر العالية وفي تشغيل المطارق واهرا في مصانع لسف وشق الحديد وفي سنة ١٨٢٨ امكن استخدام تيارات الهواء الساخن في افران الصهر مما ادى الى نقص كبير في استهلاك الفحم وقد أحدث اختراع الآلة البخارية وتطور صناعة الحديد تقدما عظيما في استخراج الفحم من المناجم وكان من جراء التحسينات في صناعة التعدين حدوث توسع كبير في انتاج الحديد وهبوط في تكاليف الانتاج واستخدام

الحديد في اغراض جديدة وازدياد منتجات الصناعات الهندسية ومع
انتاج الحديد المصبوب تقدمت الصناعات الميكانيكية الهندسية
وصناعات تشييل المعادن .

ولولا استخدام قوة محرك جديدة لما أمكن ان يكون المظهورين -
العظيمين من مظاهر تقدم الفن الصناعي وهما اختراع الآلات وصناعة
الحديد اثر فعال وكان نيوكومن وجيمس وات هما القادة في اختراع
الآلة البخارية وقد سبق نيوكومن جيمس وات في اختراع الآلة البخارية
قبل وات بربع قرن ولكن اختراع نيوكومن كان يستهلك كثيرا من الوقود
مما جعل استخدام الآلة تجاريا أمرا مستحيلا كما أن حركة هذه
الآلة كانت راسية فقط أما الآلة البخارية التي سجلها جيمس وات فقد
أمكن استخدامها اقتصاديا كما أن حركتها الدائرية جعلت من الممكن
استخدامها في ادارة الآلات وأصبحت مصدرا كبيرا من مصادر
القوى المحركة فطلت محل قوة الماء في مصانع النسيج ومناجم الفحم
والنحاس ومصانع الحديد ومصانع الجعة ومطاحن القلندر وباستخدامها
في أفران الصهر سنة ١٧٧٦ أمكن ادخالها في مصانع الفخار سنة ١٧٨٢
وفي انطايع سنة ١٨١٤ وفي الملاحة النهرية سنة ١٨٢٠ وقطارات
السكك الحديدية سنة ١٨٢٠ . وبعد اختراع الآلة البخارية حدث
تقدم فني عظيم في وسائل النقل وأدخلت تحسينات على الطرق البرية
والقنوات الملاحية والسكك الحديدية فارتبطت انحاء البلاد بشبكة
من الطرق المرصوفة والسكك الحديدية والقنوات الملاحية مما كان له
اثر بعيد في تنشيط الحياة الاقتصادية .

وقد كان لتقدم الفن الصناعي اثر كبير على الزراعة في انجلترا
وعلى الحياة الريفية فمع تركيز الصناعات في المصانع قلت الصناعات
الريفية التي كانت تقوم بها الأسر المشتغلة بزراعة الأرض ثم انتقلت تلك
الصناعات الى المدن ومع انتقالها هاجر كثير من أهل الريف الى المدن
الصناعية وإلى مناطق التعدين لوقوعهم تحت اغراء الأجور المرتفعة
في المصانع والتمتع بمستوى حياة أعلا في المدن ولكن بالرغم من ذلك
فقد دل الإحصاء سنة ١٨٥١ على أن نصف سكان انجلترا كانوا
لا يزالون مقيمين بالريف وكانت الزراعة تضم خمس السكان العاملين .
وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر نشطت عملية إقامة
الأسوار حول المزارع لتزليل الآثار الباقية من العصور الوسطى لنظام
زراعة الحقل المفتوح الذي كان يعرقل التحسينات في نظام الزراعة
وكان المزارعون يلتزمون في زراعة الأرض بقواعد تقليدية غير مرنسة
وكانت قطع الأرض المنزرعة ضيقة ومتناثرة مما جعل تحسين الحرث والمصرف
يكاد يكون أمرا مستحيلا كما أن عقود الإيجار كانت قصيرة الأمد
لا تزيد عن مدة سنة وقد تغير الحال بعد سنة ١٧٦٠ فان ضغط زيادة

عدد السكان ونمو الصناعات التي خلقت أسواقا جديدة للمسود الغذائية جملا من المحتم زيادة كمية الطعام وقد أدى ذلك الى التعجيل بإقامة الأسوار حول الاراضي الزراعية والمراعى والى اطالة مدد عقود الإيجار ومع تجميع الحيازات بدلا من الرقع الزراعية المتناثرة فى حقول القرى المفتوحة امكن للمزارعين ان يزيّدوا الإنتاج باستخدام طرق الزراعة المتقدمة وقد حدثت زيادة عظيمة فى الإنتاج الزراعى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر نتيجة للتخلى عن الطرق الزراعية التقليدية والتوسع فى استخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور وتحسين الصرف واستخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور وتحسين الصرف واستخدام الطرق العلمية فى تربية الماشية ومع زيادة الإنتاج الزراعى زادت المقدرة الإنتاجية الزراعية باستخدام المخصبات الكيماوية واستعمال الاختراعات الحديثة فى الزراعة نتيجة لاتساع الحيازة الزراعية وانتشار الزراعة الرأسمالية على مدى واسع . وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان التقدم الزراعى مبنيا على تطور التنظيم الزراعى وذلك عن طريق تجميع الحيازات وتسويرها فزاد متوسط الوحدة الزراعية فى الحجم وقد قضى ذلك على نظام الإشراف الجماعى على الزراعة وحل محله الإشراف الفردى الذى أعطى مجالا لاجراء التجارب وتطوير نظام الزراعة واصبح الملاك اكثر رغبة فى ادخال التحسينات مما شجع المؤجرين على فلاحه الارض بدرجة كبيرة من المقدرة والكفاءة وبعد منتصف القرن التاسع عشر زادت القدرة الإنتاجية زيادة عظيمة نتيجة للتقدم الفنى الكبير فى الآلات والادوات الزراعية واستخدام الكيماويات فى الزراعة كما أدت المخترعات البخارية والميكانيكية الى تركيز الزراعة او ببساطة أخرى التوسع الرأسمالى فى الزراعة .

الباب الثامن

تبع ظهور مركز الاقتصاد المالى

هل الحاجة هي ام الاختراع ؟ وهل العوامل التى تحدد المخترعات هي العبقورية الفردية لم هي جزء من البيئة الاجتماعية الاقتصادية ؟ هناك نظريتان خاصتان بالاختراع الاولى نظرية البطولة التى تنسب الاختراع الى عبقورية فرد من الافراد والنظرية الثانية هي نظرية الاختراع المبني على طريقة منظمة فهو المرحلة النهائية لسلسلة من الاكتشافات المتزايدة فعملية الاختراع الميكانيكى تعتبر سبلا مستمرا من تتابع اعمال الفحص والتعمق تؤدي في النهاية الى نظام يجمع العناصر الفردية الصغيرة فعملية الاختراع تتضمن تجميع القدرة العقلية والعناصر الثقافية فالقدرة الكامنة قد توجد ولكنها يجب ان تحصل على التدريب الثقافى الضرورى ويجب ان تطبق . ولا بد من قيام مشكلة بطلب حلها لصالح المجتمع فتدرب القدرة العقلية وتنشط لمواجهة هذه المشكلة لذلك يمكن ان يقال ان الاختراع هو نتيجة لحافز عملية اجتماعية بدلا من ان يكون مجرد امر تلقائى فيمكن تفسير الاختراعات الكبرى للاقلام الصناعى بالضروريات الاقتصادية المختلفة التى تتطلب قيام الاختراعات وظروف البيئة الملائمة للاختراع ويمكن تقسيم الحوافز الاقتصادية للاختراع الى (١) الرغبة في اقتسام توسع الاسواق (٢) الرغبة في حل مشكلات الانتاج العملية (٣) الرغبة في الاستفادة من التغير في الاسعار النسبية لعوامل الانتاج .

وقد ادرك المخترعون الاشياء المطلوبة والمغروب فيها لحل المشكلات الاقتصادية واستجابوا الى الحوافز الاقتصادية وفي الحالات الاستثنائية التى تكون فيها الاختراعات وليدة الصدفة فانها تفقد اهميتها في العمليات الاجتماعية الكبرى التى ادت الى تقدم الفن الصناعى من ذلك ندرك ان معظم الدارسين بدلا من اعتمادهم على نظرية البطولة الخاصة بالاختراع فانهم يدركون ان اختراعات الانقلاب الصناعى ذات طبيعة تنظيمية وان كثيرا من اسباب الاختراعات تدخل في نطاق العملية الاقتصادية .

وبدل كثرة الاختراعات اثناء الانقلاب الصناعى التى جعلت من الممكن قيام الانتاج الكبير على الحاجة الى مقابلة ضغط زيادة الطلب على المنتجات مع اتساع الاسواق وبذلك فالتغيرات في الفن الصناعى للانتاج كانت استجابة لزيادة الطلب والتغير في نوع الطلب فاختلت

الصناعة تبحث عن طرق فنية تسمح بازدياد كمية الناتج . كما ان كثيرا من الاختراعات كانت حلا لمشكلات عملية في الانتاج فقلة المعروض من المواد الخام مثلا قد توجه الاهتمام الى اكتشاف طريقة اخرى لانتاج المطلوب دون استخدام المواد الخام النادرة أو قد تحول الطلب الى نوع آخر من المنتجات لا يعتمد على المادة الخام النادرة الوجود . هذا وقد يستلزم اختراع ما وجود اختراع آخر فالغزل الالى استلزم اختراع النول الالى وهذا بدوره استلزم تحسينات في الكيمياء الصناعية . وأخيرا من الحوافز الاقتصادية للاختراع التغيرات في الاسعار النسبية لموامل الانتاج مثال ذلك اذا زاد رأس المال بسرعه اكبر من مدد العمال يكون ذلك مشجعا على ايجاد اختراع يوفر في العمل .

والى جانب حوافز الاختراعات تقوم الظروف التى تسمح باتمام الاختراعات وتشمل هذه الظروف زيادة التخصص والحركة العلمية والطبيعة الشاملة للاختراعات .

٢ - الابتكارات الصناعية وعامل التنظيم :

اذا لم تستخدم الاختراعات الصناعية تجاريا فلا يكون لها اهمية اقتصادية فالذى يعتبر في مسألة التنمية ليس هو الاكتشاف العلمى فى الفن الصناعى بل هو استخدام التقدم الفنى الصناعى فى الانتاج . . فالاختراع فى حد ذاته ليس الا حقيقة علمية اما الابتكار فهو حقيقة اقتصادية .

والى حد كبير كان المنظّمون مدفوعين نحو الابتكار بدافع زيادة ارباحهم فالابتكار يؤدى اما الى خفض تكاليف الانتاج او الى خلق الطلب على الانتاج فالتوسع الاسواق والتغيرات فى اسعار عوامل الانتاج وازدياد الطلب على المنتجات تتطلب قيام الاختراعات التى يمكن استخدامها لتوفر فى استخدام عامل زاد سعره النسبى او استخدامها فى زيادة الانتاج لمقابلة الزيادة فى الطلب فالحاجة الى خفض التكاليف او زيادة الانتاج او التغير فى نوع الطلب جعل المنظّمين يبحثون عن ابتكارات فنية جديدة لاعادة تنظيم الانتاج للوفاء بمستلزمات موقف جديد وبمعنى اوسع فان التغير فى ظروف العرض والطلب كان هو المظهر الاساسى للانقلاب الصناعى ومن الدوافع القوية نحو الابتكارات قيام صعوبات خاصة بالتكاليف فى بعض المجالات وفرص الربح فى البعض الآخر وكان ظهور الابتكار يخلق تغييرات اضافية لها ود فعل فى نواح اخرى من النظام الاقتصادى .

ومع أن الأمل في الربح يعتبر عاملا مشجعا على الابتكار لكن لا بد من شروط أساسية وهي المعرفة الفنية والصناعية التي يمكن استخدامها ثم المنظّمون الذين يمكنهم إدراك الفرص فيستجيبون إليها ثم القدرة على الاستجابة بامتلاك وسائل التمويل اللازمة لاستخدام وادخال الفنون الصناعية الجديدة ومع أن البيئة الطبيعية في القرن الثامن عشر كانت ملائمة للتنمية الاقتصادية لكن الأمر كان يقتضى وجود أفراد عندهم الرغبة في القيام بمخاطرة الابتكار يدفعهم لذلك اغراء تكوين الثروة وهؤلاء هم المنظّمون .

ومن جهة التنمية الاقتصادية يعتبر ازدياد عدد المنظّمين المبتكرين في إنجلترا حدثا عظيما في القرن الثامن عشر فقد أصبحوا يدركون أهمية الطبقة التي ينتمون إليها وارتبطوا في نظام وثيق للدفاع عن مصالحهم إذ كان عليهم أن ينافسوا طبقة النبلاء أصحاب الاراضى من أجل النفوذ السياسى والاقتصادى ومع تضالّ التقاليد الزراعية الجامدة أصبحت البيئة الاجتماعية ملائمة لوظيفة المنظّم وعلى ذلك فجزء كبير من تاريخ الانقلاب الصناعى في بريطانيا يرتبط بالمنظّمين المبتكرين . ومع وجود المنظّمين الراغبين في الابتكار ومع وجود انتقد المبتكرين الصناعى الذى يجعل الابتكار ممكنا فلا بد من وجود شرط آخر ضرورى وهو القدرة على تمويل الابتكارات .

ومن الآثار الهامة للابتكارات يمكننا أن نذكر (١) التغيير فى تجميع عوامل الإنتاج ومزجها «٢» الزيادة فى القدرة الإنتاجية «٣» التغيير فى التنظيم الصناعى فحل الإنتاج الكبير للسلع الموحدة القياس محل الإنتاج الصغير للحرف اليدوية كما حل نظام المصانع محل النظام المنزلى للصناعة .

٢ - تجميع رأس المال :

هناك من الأدلة ما يثبت أن عناصر الاستثمارات الداخلية الخاصة الممثلة فى تشييد المساكن وإقامة المصانع ومعدات الإنتاج الطويلة الأمد قد زادت زيادة محسوسة أثناء الانقلاب الصناعى وقد انعكس ذلك على التوسع فى الإنتاج الصناعى وانتشار وسائل النقل وزيادة التركيز فى المراكز الصناعية وما يتبع ذلك من ازدياد الاسكان والمنافع العامة وربما أن تجميع رأس المال جزء أساسى من التنمية الاقتصادية فما هى الظروف التى ساعدت على ازدياد مجموع رأس المال فى بريطانيا أثناء الانقلاب الصناعى ؟ لابد وأنه كانت هناك موارد طبيعية حقيقية وموارد مالية سمحت بتجميع رأس المال كما ولا بد أنه كانت هناك دوافع نحو الاستثمار .

إذا زاد الاقتصاد عن مستوى الكفاف فلا يكون هناك من ضرورة تخصيص كل الإنتاج للاستهلاك وهذا ما حدث في بريطانيا قبل منتصف القرن الثامن عشر لذلك زادت الوارد الحقيقية التى كانت معدة لإنتاج المعدات الرأسمالية كما أنه كانت هناك زيادة فى كمية الوارد التمويلية وقد كان من السهل تمويل الاستثمار فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر نتيجة للتضخم فى الأرباح وكان تخلف زيادة الأجور النقدية عن مدرجات الارتفاع فى الأسعار عاملاً مساعداً فى تجميع المبالغ اللازمة للاستثمار فى المشروعات الجديدة كما ساعد ذلك على زيادة هامش الأرباح التى أمكن إعادة استخدامها فى التوسع فى إقامة المصانع .

وقد كان التمويل طول القرن الثامن عشر فى بريطانيا تمويلاداخليا يعتمد على الأفراد أو بعض الشركاء وكان معظمهم من أصحاب الأراضى الذين جمعوا صورة من إيجارات الأراضى أو من التجار الذين أثروا من التجارة الداخلية والخارجية ولم يكن هناك سوق عام للمال ولم يصبح التمويل الخارجى عن طريق البنوك والشركات شائعاً إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر وطول القرن الثامن عشر كان سوق لندن المالى مرتبطاً بالتمويل الحكومى أو باحتياجات التجارة أكثر من ارتباطه بالتمويل الصناعى وكان المقترضون من السوق هم أصحاب الأراضى الذين استخدموا القروض فى تمويل المزارع المغفلة وإقامة الطرق وشق القنوات وعن طريق هذه التحسينات فى الزراعة والنقل ساهم أصحاب الأراضى فى نجاح التصنيع . وقرب نهاية القرن الثامن عشر كان هناك نمو سريع فى البنوك الخاصة وبعد صدور قانون سنة ١٨٢٦ أمكن تكوين البنوك المساهمة التى لها حق إصدار أوراق النقد وقد ساعد ذلك على نقل الأموال الزائدة من المساحات الزراعية إلى المناطق الصناعية النامية وحل الائتمان المصرفى محل النقد وبالرغم من زيادة أهمية الدور الذى لعبه الائتمان المصرفى فى بريطانيا فإنه كان يستخدم بصفة رئيسية كدور أموال متحركة أما رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للصناعة فكان يحصل عليها من مخدرات الأفراد الخاصة ومن إعادة استثمار الأرباح . وكان تمويل المشروعات الابتكارية يعتمد فى غالب الأحيان على المدخرات الشخصية للأفراد . أو يحصل عليه عن طريق الرهونات أو عقود المشاركة أما المشروعات العامة الكبرى فكانت تقوم بها شركات عامة تقترض من السوق المالى القومى .

ويمكن تلخيص الدوافع إلى تجميع رأس المال على أنها تنحصر فى جانب الطلب على رأس المال وتشمل زيادة عدد السكان التى تستلزم المحافظة على رأس المال بالنسبة لعدد الأفراد وتقسيم الفن الصناعى الذى يزيد من مجال الاستثمار المربح .

٤ - المعرض الكبير :

في منتصف القرن التاسع عشر اتخذت قوى ازدياد السكان وتقدم الفن الصناعى والاختراعات وتجميع رأس المال لتمنح بريطانيا التفوق الصناعى والتجارى على بقية دول العالم ففى المدة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٥٠ زاد الدخل الفردى الحقيقى بما يزيد على ٢٥٪ وكأثر من الاثر الدالة على ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى وكدليل على الاعتقاد فى التقدم المنتظر أقيم سنة ١٨٥١ المعرض الكبير بحديقة هايدبارك بلندن والمعرض الذى لم يسبق له مثيل للمواد الخام والآلات والمصنوعات فى بريطانيا والدول الخارجية كان رمزا للماضى وبشيرا للمستقبل . وكان القصر البلورى الذى شيد ليكون مقرا للمعرض آية من آيات فن البناء كما كانت قبته الزجاجية التى تغطى مساحة ٢٢ فدانا انتصارا فنيا رائعا . وكان هذا المعرض دليلا واضحا على التقدم الصناعى الذى وصلت اليه بريطانيا ومقياسا لما أحرزته بريطانيا من التفوق « كورشة للعالم اجمع » وقد كان هناك بون شاسع بين المعارضات البريطانية ومعروضات الدول الاجنبية من حيث اتقان الصناعات ومن حيث تنوع المنتجات فبينما كانت معروضات الدول الاخرى محدودة الانواع كانت المعارضات البريطانية متنوعة الى حد بعيد . اما من حيث المستقبل فقد كان هذا المعرض يحمل فى طياته تقدما رائعا بالنسبة لمستقبل التعدين والصناعة الانتاجية وصناعة المعادن وفى القرن التالى لاقامة المعرض استمر الاقتصاد البريطانى فى التقدم بدرجة عظيمة وسنبحث فى الباب التالى سير هذا التقدم العظيم .

الباب التاسع

التقدم الاقتصادى المركز فى بريطانيا

فى هذا الباب ملخص لاربعة مظاهر هامة من مظاهر التنمية المركزة فى بريطانيا بعد سنة ١٨٥٠ وهى زيادة الدخل الحقيقى وزيادة القوة البشرية وتجميع رأس المال وازدياد القدرة الانتاجية والتحويلات فى الكيان الصناعى .

١ - اتجاهات الدخل الحقيقى :

لقد كانت الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى والدخل الفردى الحقيقى مذهشة فقد أصبح الدخل القومى اربعة أمثاله بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٣٩ واذا زاد من ٧٦٩ مليونا سنة ١٨٧٠ الى ٢٧٢٥ مليونا سنة ١٩٣٨ ومع أن عدد السكان قد ارتفع فى تلك المدة بمقدار ٥٠٪ فقد تضاعف الدخل الفردى الحقيقى اذا زاد من ٢٥ جنيها سنة ١٨٧٠ الى ٥٢ جنيها سنة ١٩٣٩ وقد وصل الى ٧٤ جنيها فى المدة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . ومع زيادة عدد السكان العاملين فمن الطبيعى أن تتوقع ارتفاع الدخل القومى الحقيقى لان العمال الأكثر عددا ينتجون سلعا أزيد وقد تضاعف الدخل الحقيقى للفرد العامل فيما بين سنة ١٨٦٢ وسنة ١٩٣٨ وكان هذا يدل على التوسع المحفوظ فى الاقتصاد البريطانى وهناك فرق معين بين معدل الزيادة المطردة قبل سنة ١٩٠٠ ومعدل الزيادة الإبطأ بعد سنة ١٩٠٠ وهذا اختلاف معدل التنمية فيما بين الفترات الزمنية فبعض الفترات يكون فيها معدل التنمية أسرع منه فى غيرها مع عدم وجود ضمان للتنمية المستمرة ويجب أن ندرس العوامل الإيجابية التى ساعدت على التنمية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والقوى السلبية التى كانت تعوق معدل التنمية فى نهاية هذا القرن . ومن المتوقع أن يزيد الدخل الفردى مع زيادة مقدار المواد الاقتصادية المستعملة فى الانتاج بالنسبة للفرد ومع زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الصادرات .

٢ - اتجاهات عرض عوامل الانتاج :

بما أن خدمات العمل ورأس المال هى الموارد العظمى للانتاج فإن اتجاهات مقومات الانتاج هذه لابد وأن تؤثر تأثيرا بالغا على اتجاه الانتاج فى بريطانيا . ومنذ بداية الانقلاب الصناعى حتى سنة ١٩١٣ كانت

هناك زيادة محسوسة مطردة في عدد السكان العاملين وكانت الزيادة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ سريعة أيضا وبدرجة أكبر من زيادة السكان بوجه عام . وزيادة نسبة عدد السكان النضمين الى القوة العاملة أدت الى زيادة كمية العمل الفردى ومع ذلك فقد نقصت ساعات العمل خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى وقد كانت هناك زيادة بسيطة في ساعات العمل السنوية بالنسبة للفرد من السكان في النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقد تبع ذلك نقص في ساعات العمل السنوية خلال هذا القرن ولكن معدل نمو العمل الفردى في الانتاج ليس بذى أهمية كبرى الى جانب زيادة رأس المال بالنسبة للفرد التى كانت أكبر بكثير من العمل الفردى الداخلى فى الانتاج .

لقد كانت معدلات تجميع رأس المال ذات اثر فعال فان مجموع السلع الرأسمالية باستثناء المباني زادت من ١ ١/٢ بليون جنيه سنة ١٨٧٠ الى ١ ١/٢ ٥ بليون جنيه سنة ١٩٢٨ وخلال هذه المدة زاد رأس المال بنفس معدل زيادة الدخل فقد تضاعف كل من رأس المال الحقيقى بالنسبة للفرد والدخل الفردى الحقيقى . ومن سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٠ كانت نسبة الزيادة فى الدخل الحقيقى وفى مجموع رأس المال واحدة فقد زاد الاثنان بمقدار ٥٠٪ بالنسبة للفرد المشتغل فى الانتاج غير انهم سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ لم تحدث زيادة فى الدخل الحقيقى للفرد بينما استمرت الزيادة فى تجميع رأس المال وهناك سؤالان هاما يتعلقان بخطط سير الدخل الحقيقى وتجميع رأس المال هما «١» ماهى القوى الدافعة التى تكمن وراء تجميع رأس المال ؟ «٢» لماذا توقفت الزيادة فى الدخل الحقيقى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مع استمرار تجميع رأس المال فى الزيادة ؟.

نتيجة للتقدم الفنى العظيم فى وسائل النقل والتجارة والصناعة بكافة فروعها استمر الاقتصاد البريطانى فى تجميع مبالغ ضخمة من رأس المال فقد ارتفع متوسط الزيادة السنوى من ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٨٧٠ الى ١٢٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ وليس تجميع رأس المال مجرد استجابة لتشجيع وتنشيط التقدم الفنى فان النظام الاقتصادى اذا بدأ فى التطور فانه يكسب قوة دافعة فاذا ما ارتفع الاستثمار بدرجة تكفى لزيادة القدرة الانتاجية فان ارتفاع الدخل يزيد مقدرة النظام الاقتصادى على ايجاد المدخرات لزيادة الاستثمار وبذلك يمكن لمعدل التنمية أن يزيد ومع ارتفاع القدرة الانتاجية وزيادة الدخل الحقيقى ينمو تجميع رأس المال ذاتيا ومع التوسع فى النظام الاقتصادى ازدادت الحساسة الى زيادة رأس المال . ومع زيادة الانتاج كانت هناك زيادة فى مجموع رأس المال وفى العمل لامكان تحقيق زيادة الانتاج .

وفي المدة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ اضطرب نمو راس المال فلم تحدث اى زيادة لمدة ١٤ عاما في المعدات الصناعية بالنسبة للفرد العامل من السكان ومن هذا يتضح ان الاحتفاظ بالتنمية المطردة مسألة دقيقة وفي المدة بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٤ كان هناك تحول غير عادي في توزيع الدخل فقلت الارباح والقيمة الاجارية فادى ذلك الى عسدم تشجيع الادخار . وفي المدة ما بين الحريين العالميتين كان مجموع الاستثمار الصناعي ضئيلا مما عاق ارتفاع الدخل الحقيقي ولكن كانت هناك قوى ادت الى الاحتفاظ بالزيادة في الدخل وهي الزيادة في القدرة الانتاجية للصناعة ووجود ظروف ملائمة لحركة التجارة .

٢ - اتجاهات القدرة الانتاجية :

ان زيادة القدرة والكفاءة في الانتاج كما يبدو من زيادة الانتاج بالنسبة الى وحدة الموارد كانت قوة دافعة اخرى لتقدم بريطانيا الاقتصادية فمع وجود وحدة معينة من العمل ورأس المال امكن للنظام الاقتصادي ان ينتج مقداراً متزايداً من السلع . فالانجاء الصهيودي في القدرة الانتاجية الصناعية امكنه ان يسير متوازياً مع اتجاه الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد العامل وقد استمر ارتفاعهما حتى سنة ١٩٠٠ ثم بدأت الزيادة فيهما تتراخى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٤ ثم عادت الزيادة ثانية من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٠ تسير باطراد وترجع الزيادة في القدرة الانتاجية والدخل الحقيقي للفرد حتى سنة ١٩٠٠ الى الاستخدام الواسع للتقدم الفني في القوة المحركة والنقل والالات الصناعية في عصر البخار والصلب في حين ان هذا انتقدم العام السريع في النواحي الفنية اخذ يقترب من نهايته بعد سنة ١٩٠٠ الا ان التقدم الفني في آلة الاحتراق الداخلي والمعدات الكهربائية والعمليات الكيميائية لم يبدأ تطبيقها بشكل واسع الا بعد الحرب العالمية الاولى .

ولم يحدث نقص في سير الانتاج الزراعي بالنسبة للعامل الفرد كما حدث في الانتاج الصناعي وبذلك لم تكن الزراعة مسئولة عن المعوقات التي اعترضت طريق ارتفاع الدخل القومي الحقيقي . وقد تأثرت التجارة البريطانية بعد سنة ١٨٩٠ بطريقة غير مرضية بسبب ضعف اثر الابتكارات في البخار والصلب بعد هذا التاريخ فارتفعت اسعار الواردات بالنسبة لاسعار الصادرات من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مما ادى الى خفض نسبي في الدخل الحقيقي ولكن العامل السلبي الاساسي في هذا الخفض يرجع الى نقص القدرة الانتاجية في تلك المدة .

٤ - التحول في التكوين الصناعي:

يمكن اكتشاف التغير في المقدرة الانتاجية بدراسة الارقام القياسية للانتاج بالنسبة للفرد في صناعات معينة . وقد حدثت نقط التحول من الاتجاه الصعودي الى الاتجاه النزولي في تاريخ مبكر في صناعات استخراج الفحم والنقل بالسكك الحديدية عنه في الصناعات الاخرى فقد بدأ الاتجاه الصعودي في الهبوط حوالي سنة ١٨٩٠ . اما في صناعات الاقمشة الصوفية والحديد والصلب فقد استمر الاتجاه الصعودي للانتاج بالنسبة للفرد العامل وفي صناعات القطن واستخراج الحديد الخام وصهر الحديد الخام وصهر الحديد والصلب بدأ الاتجاه الصعودي للمقدرة الانتاجية في التحول من الهبوط سنة ١٩٠٠ الى النشاط .

وقد ازدادت القدرة الانتاجية في الزراعة ولكن معدل الزيادة كان اقل منه في التعدين والصناعة ولم تكن هناك عوائق تقف في سبيل صعود القدرة الانتاجية الزراعية سنة ١٩٠٠ كما حدث في القدرة الانتاجية الصناعية .

ويمكن معرفة اسباب اختلاف معدلات المقدرة الانتاجية في الصناعات الفردية بدراسة العوامل التي تشكل المقدرة الانتاجية لكل صناعة والعامل المباشر الذي يؤثر في الانتاج بالنسبة للعامل هو مقدار الآلات المعدة للاستعمال وهذه يحددها حجم المصنع الذي يتوقف بدوره على حجم وطبيعة سوق السلعة المنتجة كما تتوقف المقدرة الانتاجية على عوامل التنظيم لكل صناعة ورغبة ومقدرة العمال في بذل الجهود وعدد ساعات العمل ونظام دفع الاجور . اما في الزراعة فتتوقف المقدرة الانتاجية على استمرار التقدم الفني واستخدام الآلات وقصر انزراعة على الاراضي ذات التربة الجيدة والادخار في العمل بسبب هبوط اسعار الحاصلات بالنسبة لمعدل الاجور النقدية . ومن الملاحظ ان خط سير المقدرة الانتاجية في الصناعات القديمة يميل نحو الهبوط عند التوزيع من فترة زمنية الى اخرى وتحليل الاحصائيات الخاصة بعدة صناعات بريطانية نرى ان النسبة المئوية لمعدل النمو في أي صناعة فردية تميل الى الهبوط كلما تقدم عمر هذه الصناعة .

ويمكن تلخيص الاسباب التي تعوق نمو الصناعات المختلفة في (١) بطء تقدم الفن الصناعي (٢) استنفاد الموارد الانتاجية (٣) ان الصناعات البطيئة النمو تؤثر تأثيرا معوقا لفروع الصناعة التكميلية السريعة النمو (٤) ان الصناعة في دولة من الدول قد يعوق نموها منافسة صناعة معاملة لها في دولة اخرى .

واختلاف معدلات التنمية في الصناعات المختلفة ينعكس اثره على

التغيرات في التوزيع المهني وكان التغيير البارز في بريطانيا هو الهبوط انفراد في نسبة السكان العاملين المشتغلين بالزراعة اذ هبطت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٨٥١ الى ١٢٪ سنة ١٨٨١ الى ٨٪ سنة ١٩١١ الى ٦٪ سنة ١٩٣١ اما نسبة المشتغلين في الصناعة فقط ظلت ثابتة نسبيا فكانت تتراوح ما بين ٣٨٪ سنة ١٨٥١ و ٣٣٪ سنة ١٩٣١ اما نسبة السكان العاملين المشتغلين بالخدمات المباشرة فقد زادت باطراد من ٣٨٪ سنة ١٨٥١ الى ٥٠٪ سنة ١٩٣١ .

وليس هناك من شك في ان التغيير الاساسي في تكوين الاقتصاد البريطاني كان بالنقص في الزراعة والتوسع المذهل في التصنيع وقد كان من نتائج ذلك تغيير كبير في توزيع السكان فقد هاجر كثير من اهل الريف الى المدن الصناعية ومناطق التعدين وقد ساعد على ذلك التقدم السريع في وسائل النقل وخصوصا إنشاء الخطوط الحديدية . وقد حدث تدهور سريع مطرد في الزراعة في بريطانيا واصبحت تعتمد على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام وقد وجدت بريطانيا انه من الممكن ومن المرغوب فيه الحصول على المنتجات الزراعية بنسبة اقل من مواردها الانتاجية بسبب زيادة القدرة الانتاجية في الزراعة كما ان قيمة صافي الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد كان اقل منه بوجه عام في الصناعة وقد ادركت بريطانيا انه من المربح لها ان تستورد المنتجات الزراعية وتستخدم عمالها في انتاج السلع الصناعية للتصدير بدلا من تشغيلهم في الزراعة وبذلك فقدت الزراعة اهميتها في الاقتصاد البريطاني المنظور واصبحت بريطانيا بعد سنة ١٨٩٠ تعتمد على التجارة الخارجية في الحصول على المواد الغذائية والخامات الاساسية وراهنبت بمستقبلها على التخصص في الصناعة

الباب العاشر

الحركة الدولية لعوامل الانتاج

ان تاريخ التنمية الاقتصادية في بريطانيا في النصف الاخير من القرن التاسع عشر يدخل ضمن التاريخ الاكبر للتنمية الواسعة للاقتصاد العالمى فمع انتشار الآلات الميكانيكية وتقدم الدول الأخرى ومع ازدياد الهجرة الدولية للعمل ورأس المال ومع دخول عدد أكبر من الدول ضمن نطاق الاسواق العالمية ومع ازدياد تماسك شبكة التجارة الدولية أصبح النمو الاقتصادى لكل دولة مرتبطا ارتباطا وثيق بالتنمية الاقتصادية فى الدول الأخرى كما أثر التقدم الاقتصادى الداخلى لكل دولة فى التجارة الدولية واصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية .

١ - أهمية عوامل الانتاج والتجارة الدولية :

تختلف الدول عن بعضها فى ثرواتها الطبيعية وفيما تمتلكه من السلع الرأسمالية وفى عدد ونوع سكانها وبمباراة مختصرة لايتسأى توزيع عوامل الانتاج بين الدول . وتختلف الاسعار النسبية لعوامل الانتاج فى الدول المختلفة باختلاف المروض من عوامل الانتاج واختلاف تكوين انطب على هذه العوامل فاساس قيام التجارة الدولية هو اختلاف نسب عوامل الانتاج بين الدول وعلى مر الزمن تحدث تحولات فى المروض النسبى لعوامل الانتاج بسبب هجرة العمل ورأس المال من دولة الى أخرى وحددت التقدم الفنى وتجميع رأس المال الداخلى والتغير فى عدد السكان والتعديل فى حجم الاراضى الزراعية من الناحية الاقتصادية فأمثال هذه التغيرات فيما تمتلكه الدول من عوامل الانتاج تغير من التكوين النسبى لتكاليف الانتاج وتحدث تعديلا فى النظام القائم للتجارة العالمية .

وتحدث التغيرات فى المروض من الارض والعمل فى المقام الاول من موارد داخلية ترتبط بالتنمية الرأسية أما فيما يخص برأس المال فأحد الموارد الهامة هو الاستثمار الخارجى ويرتبط ذلك بالتنمية الأفقية فى الاقتصاد العالمى وترجع أهمية الاستثمار الخارجى الى مساهمته فى تجميع رأس المال الحقيقى فالدولة التى تقترض من الخارج يمكنها أن تستهلك أو تستثمر بدرجة أزيد عن ذى قبل وتزيد القوة الانتاجية للدولة المقترضة فالادخار الذى يتم فى دولة من الدول يفيد فى تكوين رأس مال حقيقى فى دولة أخرى .

٢ - الاستثمار الخارجى من مركز الاقتصاد العالمى :

لم تشهد أى فترة زمنية نموا عظيما من الاستثمارات الخاصة الاجنبية كما شهدت فترة الأربعين سنة التى سبقت الحرب العالمية الاولى . وكانت أولى الدول المقرضة هي بريطانيا وكان يليها فى هذا المجال فرنسا .

والمانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ولكن المبالغ التي ساهمت بها هذه الدول تعتبر صغيرة بالنسبة للاستثمارات البريطانية وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت كل المدخرات البريطانية تقريبا موجهة لبناء المدن والسكك الحديدية داخل بريطانيا ذاتها وكانت جملة الاستثمارات الخارجية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه في اوروبا والشرق الادنى وأمريكا الجنوبية وبعدها ١٨٧٠ زادت الاستثمارات واتجهت نحو دول شمال أمريكا وجنوبها وآسيا وأستراليا وجنوب افريقيا وخلال الأربعين سنة السابقة للحرب العالمية الأولى هبطت قيمة الاستثمارات البريطانية في أوروبا إلى النصف بينما زادت

إلى خمسة أمثالها في الدول الأخرى التي كانت تشمل أستراليا والهند وجنوب أمريكا والولايات المتحدة وكندا وجنوب إفريقيا والارجنتين - وبين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ زادت الاستثمارات البريطانية الأجنبية ٢٥٠٪ ووصلت إلى ٤ بليون جنيه في سنة ١٩١٣ وكانت تشتمل على نصف المدخرات البريطانية ومن ١٨٧٠ - ١٩١٣ كانت الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ٤٪ من صافي الدخل القومي ومن ١٩٠٥ - ١٩١٣ كانت ٧٪ وفي سنة ١٩١٣ كانت ٩٪ .

كيف أمكن لبريطانيا أن تستثمر هذه المبالغ الطائلة خارج حدودها يمكن تفسير ذلك بأن لدى بريطانيا نظام اقتصادي سريع النمو والتقدم مكنها من أن تجمع مقدارا من المبالغ الاستثمارية تسمح بالاستثمار الأجنبي نتيجة للزيادة الهائلة في الدخل القومي الحقيقي الذي زاد ثلاثة أضعاف فيما بين ١٨٧٠ و ١٩١٣ كما أن عملية الاستثمار نفسها أنتجت زيادة مستمرة في متحصلات الدخل الذي سمح بتصدير رؤوس أموال إضافية - وهناك سؤال آخر وهو ماهي العوامل التي حددت الاستثمار الخارجي ؟ لقد تم الاستثمار البريطاني في الخارج بواسطة مستثمرين لم يوجهوا بأي برنامج حكومي بل قاموا بذلك من تلقاء أنفسهم عندما تراءت لهم فرص الربح فقد فتحت أراض جديدة للاستثمار واكتشفت موارد جديدة واستحدثت منتجات جديدة وقد استخدم الاستثمار البريطاني الأجنبي في الدول المختلفة في إنشاء السكك الحديدية وتنمية الموارد الطبيعية وفي الفترة من ١٨٧٠ - ١٩١٣ اتسعت مجالات الاستثمار بسرعة كبيرة وقد استخدم الاستثمار البريطاني فيما وراء البحار في تنمية المنتجات الأولية المهددة للتصدير بصفة مباشرة في مناطق اعتمادين والمناطق الزراعية وبصفة غير مباشرة في المنافع العامة اللازمة لتسهيل تصدير تلك المنتجات وكان من العوامل المشجعة على الاستثمار الأجنبي زيادة الطلب على الواردات من الدول المقترضة وجو التفاؤل الذي ساد العصر الفكتوري في بريطانيا والثقة في تقدم الاقتصاد البريطاني والدور الذي كان يقوم به وكلاء التاج البريطاني في المستعمرات الذين كانوا يمدون المستثمرين بالمعلومات اللازمة وكانوا يضمنون القروض

التي تحصل عليها المستعمرات كما كان لهم اثر فعال في جعل المصادرات البريطانية تتبع الاستثمارات كما أن حكومات الدول المتضررة كانت ضامنة لمائد الاستثمارات البريطانية ومما يسهل عملية الاستثمار الاجنبي مقدره بريطانيا على تادية الخدمات المرتبطة بالاستثمار عن طريق البنوك التجارية اعظيمة وبيوت الاصدار ذات السمعة الطيبة والمصارف ووكالات التأمين المتينة زد على ذلك أن الاستثمار الاجنبي كان اكثر ربحا من الاستثمار الداخلي بالنسبة للمستثمرين الافراد .

وإذا كان تدفق رأس المال البريطاني الى الخارج قد لعب دورا هاما في تاريخ التنمية الدولية فلم يقل عنه الدور الذي لعبته هجرة العمال التي صاحبت هجرة رأس المال .

٢ - الاستثمار الاجنبي وهجرة العمال والاستثمار الداخلي :

لقد ازيت القيود على هجرة اصحاب الحرف في بريطانيا سنة ١٩٢٥ وفي السنة التالية اوصت لجنة بريطانية برلمانية بالاستثمار كملاخ لضغط زيادة السكان في بريطانيا وخصصت الحكومة مبالغ مالية لهذا الغرض ثم شكلت لجنة لتقديم النصح وتوجيه المستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار وقد ايد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحكومة في موقفها وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهجرة من المملكة المتحدة الى المستعمرات ضئيلة نسبيا ثم بدأت الموجة العظمى من الهجرة الى المستعمرات بعد سنة ١٨٥٠ وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك اربعة مظاهر بارزة فيما يختص بسكان العالم وهي «١» ازدياد عدد سكان غرب أوروبا وخصوصا بريطانيا زيادة سريعة «٢» كانت هناك مستعمرات للمستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار ولكن عددا السكان كان قليلا فيها «٣» بدأت الهجرة من غرب أوروبا وخصوصا من بريطانيا الى الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية ولكنها كانت قليلة عند مقارنتها بالهجرة في نهاية القرن التاسع عشر «٤» لم تكن الدول الواقعة على محيط الاقتصاد العالي خارج أوروبا قد مرت بمدي تجربة زيادة معدل السكان عند مقارنتها بأوروبا ، وكانت حركات الهجرة العظمى في الخمسين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ من أوروبا وآسيا الى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والبرازيل وقد ادى ذلك الى إعادة توزيع بعض سكان العالم المشتغلين بالزراعة الى الاقطار الجديدة التي تنتج المواد الأولية وفيما بعد ساهمت هذه الحركة بجزء من عرض العمل في قطاعات الصناعات الكندية والأمريكية . وقد حدثت موجات الهجرة العظمى من بريطانيا سنة ١٨٨٠ عندما حدث الكساد الزراعي وفي سنة ١٩٠٠ عندما بدأت الزيادة السابقة في الاجور الحقيقية تتوقف ولم يكن سبب الهجرة راجعا الى الكساد وحده بل أن فرص الكسب

التي تفتتحت في الدول الناشئة والمتخلفة اقتصاديا كانت عاملا هاما من عوامل الهجرة ومن المظاهر التي تدعو الى الدهشة هي ان هجرة العمل سارت في خط متواز مع هجرة رأس المال . ومن الامور الهامة انه حينما حدثت حركة واحدة في نفس الوقت لهجرة رأس المال وهجرة العمال فان الاستثمار الداخلي كان يسير في اتجاه عكسي للاستثمار الخارجي وذلك لان اجتذاب الاستثمار الاجنبي للاموال البريطانية يختلف باختلاف ظروف التجارة فاذا كانت احوال التجارة سيئة ازداد الاستثمار الاجنبي وهناك ارتباط بين سوء الاحوال التجارية بالنسبة لبريطانيا وميول الاجور الحقيقية وازدياد هجرة العمال ورأس المال وفريسة الاستثمار الاجنبي .

٤ - الاستثمار الاجنبي الأمريكي :

طلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كاعظم دولة مقرضة بميد الحرب العالمية الاولى ففي اثناء الحرب صفت بريطانيا ما يقرب من ٤.٤ بليون دولار من استثماراتها الاجنبية . وفي العشر سنوات التي بدأت سنة ١٩٢٠ أصبح المتوسط السنوي لصافي رأس المال المستثمر من بريطانيا يزيد قليلا من ثلث مقداره قبل الحرب وقد بلغت الولايات المتحدة تستثمر رأس مالها في الدول الاجنبية على مدى واسع بمقدار ١٩١٠ سنة . ففي سنة ١٩١٤ بلغ الاستثمار الاجنبي الأمريكي الطويل الاجل ٣ ١/٢ بليون دولار في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة ذاتها ١٦ بليون دولار وعلى ذلك فقد كانت الولايات لاتزال مدينة عند بداية الحرب العالمية الاولى ولكنها خرجت بعد الحرب الدولة المديانة الاولى في العالم واستمرت بعد الحرب المصدر الرئيسي للقروض الدولية وقد اختلف الاستثمار الاجنبي الأمريكي عن الاستثمار البريطاني في ان الاول لم يكن يمثل ضخمة الاستثمار البريطاني كما انه لم يكن ذا أهمية في التأثير في التنمية الدولية . وقد بلغت جملة الاستثمارات الامريكية في الخارج ١٧ بليون دولار سنة ١٩٢٠ و ١١ بليون دولار سنة ١٩٤٠ وكان جزء صغير نسبيا من محفظة الاستثمارات الامريكية يذهب الى الدول الفقيرة المتخلفة الا خص اوريا ٤٠٪ وكندا ٢٩٪ أما أمريكا اللاتينية والشرق الاقصى فقد خصهما ٣١٪ فقط وكان اربعة اثمان من هذه الاستثمارات تعطى للحكومات او تضمنها الحكومات وقد تركز معظم الاستثمارات في صناعة البترول ووزعت بين عدد قليل من الدول التي تمتلك حوافر بترولية يمكن استغلالها . وبعد الحرب العالمية الثانية نقص الاستثمار الخاص الأمريكي في الخارج مما كان عليه في المدة بين

١٩٢٠ - ١٩٣٠ فكان المتوسط السنوي بين ١٩٤٦ - ١٩٥٣ ٧٨٨ مليون دولار بينما كان في المدة السابقة الذكر ١٦٦ بليون دولار وفي نهاية سنة ١٩٥٥ بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية الأجنبية الكلية ١٩ بليون دولار كانت تستغل في التعدين وفي البترول وأهم الدول التي وجهت إليها الاستثمارات هي كندا وأمريكا اللاتينية واندونيسيا ودول الشرق الأوسط ذات الموارد البترولية .

الباب الحادى عشر

التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

تنحصر حلقات الاتصال بين التنمية الراسية والتنمية الاقنية فى العالم فى الهجرة الدولية لموامل الانتاج وحجم وتكوين التجارة الخارجية وظروف التجارة ثم نظام المدفوعات الدولى والطريقة التى تنفر بها هذه الموامل على مر الزمن تؤثر على سير التنمية بدرجات متفاوتة فى الدول المختلفة .

١ - قطاع التصدير :

لأنمو كل قطاعات الاقتصاد فى نفس الوقت بنفس المعدل فبعض القطاعات ذات قوة دافعة فالتوسع فى صناعة قد يؤدى الى نمو صناعة اخرى وهكذا . وقطاع التصدير فى دولة ما قد يكون بالغ الاهمية كقطاع ذى قوة دافعة فالاسواق الخارجية تفتح مجالا واسعا امام سلع معينة فإى صناعة يمكنها ان تنمو بسرعة أزيد اذا أمكنها ان تبيع منتجاتها فى الاسواق الخارجية بدلا من اقتصرها على السوق الداخلية الضيقة وقد يؤثر هذا على نمو صناعة اخرى ترتبط بها ثم ان التوسع فى تجارة الصادر يساعد على سهولة التنمية وذلك لان الصناعة المصدرة يمكنها ان تنمو دون ان تحتاج الى استثمار رأس مال بنفس الكمية التى كانت تحتاجها لو اقتصر بيعها على السوق الداخلى . كما ان التصدير يخلق طلبا فعالا جديدا على السلع فى السوق الداخلى فقيام المنافسة بين الصناعة المصدرة والصناعات التى تعتمد على السوق الداخلى فقط من أجل الحصول على الموارد الانتاجية يحفز تلك الصناعات على ادخال ابتكارات لتزيد من قدرتها الانتاجية .

ولعب الصادرات الكمية البريطانية دورا فعالا فى التنمية لاقتصاديه فبلغت الصادرات فى المدة ١٨٧٠ - ١٩١٢ خمس الدخل القومى وثلاث الانتاج الصناعى فكثير من الصناعات الفردية تتوقف الى درجة كبيرة على الاسواق الخارجية واهم هذه الصناعات هى صناعات الصلب والمنسوجات القطنية والصوفية والفحم والجوت فصادرات هذه الصناعات لا تؤدى الى زيادة الانتاج فحسب بل ان زيادة الطلب عليها من الاسواق الخارجية يتيح لها فرصة زيادة رؤوس اموالها وانخلا وسائل انتاج رخيصة مما يؤدى الى زيادة المبيعات فى السوق الداخلى

كما أن زيادة الدخل القومي الممكن الحصول عليه من الصادرات في هذه الصناعات يغري بالتوسع في الصناعات الأخرى .

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدث هبوط في معدل نمو الصادرات البريطانية وفي نفس الوقت حدث هبوط معدل نمو الصناعات في بريطانيا مما يدل على وجود علاقة بين الهبوط في الصادرات والهبوط في الإنتاج الصناعي وهذه الحالة تبين لنا كيف أن نمو الصادرات يؤثر بدرجة فعالة في تنشيط نمو الاقتصاد للدولة كما أنه يوضح أن الهبوط في نمو الصادرات له رد فعل يؤدي إلى الانقراض من معدل التنمية الرأسية للاقتصاد العام ما لم تكن هناك زيادة في الاستثمار الداخلي والاستهلاك أو الاتفاق الحكومي .

٢ - شروط التجارة ونسبها :

إن شروط التجارة تؤثر على طبيعة ومدى التنمية الاقتصادية للدولة كما أن سير التنمية يؤثر على ظروف التجارة فالزيادة في نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات تؤدي إلى تقدم التنمية لانها تزيد من قدرة الدولة الشرائية في الأسواق العالمية كما أن ذلك يساعده على اجتذاب رأس المال الأجنبي ويحدث العكس عندما تهبط أسعار الصادرات . ومن ناحية أخرى تؤثر التنمية في شروط التجارة فمع تقدم التنمية قد تحدث تغييرات في نظام الاستهلاك وفي الناحية الفنية الصناعية وعرض وأسعار عوامل الإنتاج وتكوين السوق وكل هذه التغييرات تؤثر على أسعار السلع وبذلك على ظروف التجارة وشروطها . . ويتفق المؤرخون الاقتصاديون على أن جزءا هاما من الزيادة في الدخل الحقيقي البريطاني يمكن أن ينسب إلى التحسن الطويل الأمد في نسب وشروط التجارة البريطانية ففي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تبنى ثمار استثمارها الأجنبي السابق فزيادة كمية الواردات البريطانية من المواد الأولية كانت تنعكس من الهبوط في أسعار الواردات البريطانية إذ هبطت الإرقام القياسية لهذه المواد المستوردة من الولايات المتحدة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ إلى ٥٥ سنة ١٩٠٠ والمستوردة من المستعمرات الناشئة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ إلى ٧١ سنة ١٩٠٠ . وبالقدر الذي سهل به الاستثمار البريطاني الأجنبي استيراد المواد الغذائية بأسعار منخفضة فانه ساهم في رفع مستوى المعيشة في بريطانيا نفسها .

وتدل الإحصائيات الخاصة بالدخل على أن كلا من الدول الصناعية

والدول غير الصناعية المنتجة للمواد الأولية قد حصلت على فوائد اقتصادية خلال القرن الماضي فالدول المنتجة للمواد الأولية قد صدرت المواد الخام الأساسية اللازمة لعملية التصنيع في مقابل السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية من الدول الصناعية ، والتقدم الفني والبيع الانتاجية التي تقدمها الدول الصناعية قد اوجدت اساسا لها للتوسع في التنمية في الدول غير الصناعية وعند تقديرنا لتاريخ التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية يجب ان لا يغيب من بالنا العلاقة الدائبة النشاط والحركة بين الواردات وبين زيادة امكانيات الانتاج في المناطق المنتجة للمواد الأولية وكذلك العلاقات المتداخلة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الراسية .

٢ - موازنة ميزان المدفوعات :

هناك علاقات معينة بين الادخار القومي والاستثمار الداخلي تتحكم في سلوك ميزان المدفوعات في المراحل المختلفة للاقتصاد . والإقراض ، فالصادرات مضافة الى الاستثمار الداخلي تتساوى في التوازن مع المدخرات القومية مضافة الى الواردات وذلك بحسب التحليل للدخل القومي فعندما تكون الدولة دولة مدينة ناشئة فان وارداتها تزيد على صادراتها كما ان استثمارها الداخلي يفوق مدخراتها القومية وفي هذه الحالة فان الراسمال الاجنبي يملأ الفراغ وفي بعض الحالات يضطر الاستثمار الداخلي الى انتظار رأس المال الاجنبي ولا تحدث زيادة في الواردات على الصادرات الا بعد ان يصبح رأس المال الاجنبي معدا لتمويل عملية الاستيراد . وعندما تصبح الدولة فيما بعد دولة مدنية ناضجة او دولة دائنة ناشئة تزيد الصادرات على الواردات كما يزيد الادخار القومي على الاستثمار الداخلي .

فالدول الفقيرة في العالم تكون عادة في موقف اقتراض طويل الاجل لرأس المال الاجنبي ويكون لديها استثمار داخلي يزيد على مدخراتها القومية بمقدار القروض الاجنبية او بمقدار زيادة الواردات على الصادرات وعلى العكس من ذلك فان الدول الغنية تزيد فيها الادخار القومي مادة عن الاستثمار الداخلي فتزيد من استثماراتها خارج حدود بلادها .

وهناك طريقة يتم بها ضبط نظام المدفوعات بالنسبة لحركة رأس المال الدولية فالدول المدينة الناشئة عليها ان تزيد من الواردات وعليها ان تقصر زيادة الواردات على اجتلاب رأس المال الى الدول المدينة الناشئة تصبح مدفوعات الأرباح وتسديد القروض ازيد من مقدار

وأس المال الجديد المستورد وعليها أن تزيد صادراتها على وارداتها ويعدل توازن ميزان المدفوعات بواسطة دولة دائنة كبرى مثل بريطانيا والدول المقترضة على أن طريقة ضبط موازين المدفوعات الدولية كانت تعمل بسرعة وسهولة خلال القرن التاسع عشر .

وقد أمكن لبريطانيا أن توازن مدفوعاتها من ١٨٨٠ - ١٩١٣ بالرغم من المنافسة الصناعية القوية من جانب ألمانيا والولايات المتحدة وذلك عن طريق وجود نظام مرن واسع أدى للتجارة الدولية كما يسمح بتسوية الدين على أساس متعدد الجوانب بدلا من أساس مزدوج الجوانب فقط فالدول الصناعية المنافسة لبريطانيا كانت تعمل الزيادة في الواردات من الدول المنتجة للمواد الأولية عن طريق زيادة صادراتها للملكة المتحدة التي كانت بدورها تزيد صادراتها للدول المنتجة للمواد الأولية عن وارداتها فتمتد سنة ١٩٠٠ كتبت بريطانيا كبرى زيادة الصادرات على أساس تعاملها مع الدول الحديثة النمو في آسيا وأفريقيا كي توازن الزيادة في وارداتها من أمريكا وأوروبا وكندا . وكان الهند مركز بارز في نظام المدفوعات البريطانية فمن ١٩٠٠ - ١٩١٣ كانت زيادة الصادرات البريطانية للهند بمعدل ٢/٥ من خمسي العجز البريطاني في نظام المدفوعات فأمثال هذه المعاملات التجارية الثلاثية للجوانب كانت ذات أهمية خاصة في عملية التنمية وما اشتملت عليها من حركة انتقال رؤوس الأموال .

وعلى ذلك فوجود نظام واضح المعالم متعدد الجوانب لتسوية ساعد على إيجاد الموازنة في ميزان المدفوعات بين الدول كما ساعد على نمو نظام التخصص في الصناعة حسب الزاوية المقارنة كما ساعد على استغلال التبادل التجاري بين الدول وتوحيد معدلات التبادل في الأسواق المختلفة .

فلولا وجود رؤوس الأموال البريطانية في القرنين الثامن والتاسع عشر لما أمكن للدول المنتجة للمواد الأولية أن تزيد من صادراتها بالقدر الذي يكفي لسد طلبات الدول الصناعية التي كانت تنمو بسرعة كما أنه لولا وجود نظام المنافسة المتعددة الجوانب لأصبح تحويل حصص الأرباح والفوائد المستحقة لبريطانيا محدودا .

الباب الثاني عشر

التوسع الأفقي للتنمية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل هذه الحرب في القرن التاسع عشر فقد تولت الولايات المتحدة القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي وفي المدة التي بين الحربين العالميتين تفكك النظام الدولي الاقتصادي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر . وبمسند الحرب العالمية الثانية أصبحت كل دولة مرتبطة ارتباطا أوثق بالتنمية الاقتصادية في الدول الأخرى كما اثر التقدم الاقتصادي الداخلي لكل دولة في التجارة الدولية وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية .

١ - اختلاف معدلات التنمية :

تختلف مظاهر التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة ويمكن تقسيم الدول عامة الى مجموعتين الدول ذات الاقتصاد المتقدم وهي الدول الغربية الآن والدول المتخلفة اقتصاديا وهي التي لا تزال فقيرة الآن . وبالرغم من ان بريطانيا احتفظت بأسرع معدل للتنمية حتى منتصف القرن التاسع عشر فقد تقدمت دول أخرى اقتصاديا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وقد فاقته سرعة التنمية في بعضها سرعة التنمية في بريطانيا . وقد كان انتشار المعرفة الفنية الصناعية من بريطانيا الى دول القارة الأوروبية ذا أهمية خاصة . كما كان الدور الذي لعبه المنظّمون والمدرّبون والعمال المهرة البريطانيون في النهوض بالتنمية في صناعات المنسوجات والصناعات الهندسية والنقل في كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا كما ساهم راس المال البريطاني في القيام بعدة مشروعات صناعية هامة في القارة الأوروبية .

ومن الأمور التي استرعت الاهتمام نهوض ألمانيا والولايات المتحدة كمنافسين لبريطانيا في تفوقها الصناعي بعد سنة ١٨٩٠ وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت اليابان قوة صناعية حديثة وفي السنوات الأخيرة لحقت روسيا بركب الدول الصناعية المتفوقة وبدل اختلاف توزيع الدخل القومي في العالم على اختلاف معدلات التنمية في أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمي . وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا عاجزة عن الاحتفاظ بمعدل التنمية في إنتاج صناعات الفحم والحديد والصلب عند مقارنتها بمعدلات التنمية في الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبعد سنة ١٩٠٠ زاد الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة بسرعة فائقة، فأصبحت تنتج ٣٥٪ من الإنتاج الصناعي العالمي بينما هبط الانتاج

البريطاني الى ١٥ ٪ سنة ١٩١٠ كما حققت ألمانيا فيما بين ١٩٠٦ - ١٩١٠ نسبة انتاجية أعلى من بريطانيا وفي الفترة بين الحربين العالميتين زاد انتاج الاتحاد السوفيتي الصناعي زيادة ملحوظة وقبل بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تنتج ١٠ ٪ فقط من الانتاج الصناعي العالمي بينما كانت تنتج ثلثه سنة ١٨٧٠ .

وبعد أن حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في القرن التاسع عشر كمرکز للاقتصاد العالمي أصبح تقدمها الاقتصادي منذ سنة ١٨٧٠ رائعا وفيما بين المديتين ١٨٧٠ - ١٨٧٨ و ١٩٤٤ - ١٩٥٣ زاد صافي الناتج القومي أكثر من ١٣ ضعفا وفي نفس المدة أصبح عدد السكان ثلاثة أمثال العدد الأصلي وبذلك يكون الناتج القومي بالنسبة للفرد أربعة أمثال ماكان عليه ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة أصبح متوسط دخل الأسرة يزيدا على ٥٠٠٠ دولار سنة ١٩٥٣ وإذا استمر معدل الزيادة بهذا الارتفاع وعرضا الاطراد يصبح متوسط دخل الأسرة بعد ثمانين عاما ٢٥٠٠٠ دولار .

ويرجع هذا النمو الاقتصادي جزئيا الى الزيادة في عرض عوامل الانتاج خصوصا تجميع رأس المال ف منذ ١٨٧٠ الى ١٩٢٠ زاد رأس المال بالنسبة للفرد بمعدل مطرد متوسط بلغ ٢/١ ٪ ويلاحظ أيضا انه بالرغم من نقص ساعات العمل زادت نسبة عدد السكان الذين انضموا الى القوة العاملة كما ان المقدرة الانتاجية زادت زيادة ملحوظة نظرا لتقدم الفن الصناعي والتوسع في نشاط البحث في دائرة العمل وفي الحكومات وانتشار الروح العلمية في العمل الصناعي وفي توزيع القوة العاملة كان هناك تحول نسبي من الزراعة نحو الصناعة والتجارة والخدمات المباشرة وتعتبر الزيادة العامة في المقدرة الانتاجية في القطاعات المختلفة أهم مظاهر التنمية الاقتصادية في أمريكا وإلى جانب هذه العناصر التي أحدثت التنمية السريعة وهي انتشار الاختراعات وتجميع رأس المال وزيادة المقدرة الانتاجية كان افتتاح أراضي الغرب وانتقال السكان من شرق الولايات المتحدة فرصة كبيرة للاستثمار ذات آثار مضاعفة للانتاج وتوسع الانتاج الزراعي نحو الغرب زاد الدخل كما زاد الطلب على مصنوعات شرق الولايات المتحدة مما أدى الى استثمار أزيد في الشرق .

وعلى النقيض من الولايات المتحدة والدول الاخرى المتقدمة اقتصاديا ظل علم محيط الاقتصاد العالمي مجموعة من الدول لم تمارس الاقلامان التنمية فقد ظلت مساحات كبيرة في آسيا وأفريقيا في ركود اقتصادي فلم يحدث فيها تغير يذكر في قن الانتاج أو في التركيب الاقتصادي أو في مستوى المعيشة فقد كان اجمالي الانتاج منخفضا وغير قابل للزيادة بسهولة فبعد اشباع الحاجيات الاستهلاكية لم يتبقى شيء من فائض رأس المال يستثمر في زيادة الانتاج وبدون رأس المال الاجنبي من الدول الغنية لم تحرز هذه الدول المتخلفة أى تقدم حتى سنة ١٨٥٠ وبقيت بعض مناطق آسيا وأفريقيا الحارة مقفلة بالنسبة للأسواق العالمية ولم تتلق المناطق الاستوائية والمدارية الا ربع رؤوس الاموال البريطانية المصدرة وقد تمت الاستثمارات الكبرى في القرن التاسع عشر في كندا والولايات المتحدة

والأرجنتين وأستراليا وكانت الاستثمارات في المناطق المدارية قاصرة على قطاع المنتجات المدة للتصدير ولم تنتقل التنمية التي تمت في هذا القطاع إلى بقية النظام الاقتصادي في هذه المناطق وكان من جراء ذلك أن كثيراً من البلاد التي كانت فقيرة ظلت كذلك . وبدراسة الأرقام القياسية المختلفة يتضح البون الشاسع بين الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد ومستويات الاستهلاك القومي في الدول المتقدمة اقتصادياً وبين أمثالها في الدول المتخلفة اقتصادياً .

٢ - التركيب المتغير للتجارة الدولية :

أصبحت كل الدول المتقدمة اقتصادياً أثناء القرن التاسع عشر واعدة متكاملة في الاقتصاد العالمي وقد ساهمت التجارة الدولية في تنمية هذه الدول فأصبحت هذه التجارة بديلاً للإنتاج الداخلي لقوامل الإنتاج كانت تتحرك في شكل سلع بينما كانت الوردات تمثل إنتاجاً غير مباشر وفي نهاية ذلك القرن أصبح الاقتصاد الدولي يتميز بدرجة أكبر من التخصص الدولي واتساع الأسواق الخارجية واتوسع المأم في الإنتاج . وقد غيرت عملية التنمية نفسها في بريطانيا والدول الأخرى فيما وراء البحار طبيعة التجارة الخارجية لبريطانيا ففي الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٠ كانت بريطانيا تكيف اقتصادها بسرعة للسوق المالية وقد بدأ ذلك واضعاً في التخصص الممتاز وفي زيادة نسبة الوردات للدخل القومي وزيادة الاعتماد على الصادرات المصنوعة وتقليل اعتمادها على المواد الخام والمواد الغذائية المحلية وعندما بدأت الحرب المالية الأولى كانت بريطانيا تتميز بدرجة عالية من التخصص في الصناعة وتعتمد بدرجة عظيمة على استيراد المواد الخام والاطعمة .

ومن سنة ١٨٨٠ - ١٩١٣ أخذ مركز بريطانيا النسبي في التجارة الدولية يتدهور ويرجع ذلك إلى فضلها في تركيز إنتاجها في السلع التي أخذت أهميتها تتزايد في التجارة الدولية كما أنها فشلت أيضاً في الاحتفاظ بنصيبها النسبي في الصناعات التي أخذت أهميتها تتضاءل في التجارة الدولية وكان التغير في تركيب تجارة بريطانيا يسيراً يعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي لظهور قوى صناعية جديدة فبعد أن كان تبادلها المصنوعات البريطانية بالمواد الغذائية والمواد الخام يكون ثلثي حجم التجارة البريطانية أصبح هذا النوع من التبادل بعد سنة ١٨٧٤ يكون ثلث حجم التجارة البريطانية وأصبح جزء كبير منها يقوم على مبادلة السلع البريطانية بمصنوعات المصنوعة بسلع مصنوعة أخرى من الدول الصناعية النامية مثل ألمانيا والولايات المتحدة ومع زيادة التصنيع في دول العالم ازداد حجم التجارة الدولية إذ أصبحت أربع أمثالها من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٣ ويرجع ذلك إلى إدخال سلع جديدة وزياد ورقة التدرج في أنواع السلع وحدوثه ابتكارات في الأسواق الدولية كما في الأسواق الداخلية كما كان هناك تحسن في وسائل النقل وخصوصاً النقل البحري وخفض في أجور الشحن . هذا ومع ارتفاع الدخل في الدول الصناعية النامية زاد الطلب على السلع في الأسواق العالمية .

والنتائج العامة للتنمية بعد انتشار التصنيع في دول العالم هي التوسع في التجارة العالمية بسبب زيادة الدخل الحقيقي وعلو درجة التخصص التي تؤدي الى تنوع السلع المنتجة وتؤثر عملية التنمية أيضا على الانصبة النسبية للدول المختلفة في التجارة العالمية كما ينتج عنها تغير في تركيب التجارة لكل دولة وتتوقف التغيرات على الكيان الانتاجي لكل دولة ونوع الابتكارات وتغير الذوق والسياسة الحكومية .

ومن دراسة الاحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٥٠ يتضح ان السلع التي كانت تكون نسبة عالية من مجموع التجارة في الدول الصناعية الكبرى هي الحديد والصلب والسيارات والمعدات الصناعية والزراعية والسلع الكهربائية وقد احتفظت المواد الكيماوية والمعادن غير الحديدية بنصيب ثابت في مجموع التجارة بينما هبطت حصص المنسوجات والملابس . من ذلك يبدو ان حجم وتركيب التجارة العالمية قد تغير على مر الزمن وهذا التغير يرجع أساسا الى ظهور هياكل مختلفة التكاليف الانتاج المقارنة تبعا للتنمية الافقية وتغير مستويات الانتاج والدخل في دول مختلفة .

٣ - النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية الدولية :

لقد فقد الاقتصاد الدولي آثاره الثابت بعد الحرب العالمية الاولى وقد تميز الاقتصاد الدولي في الفترة التي بين الحربين العالميتين بالتغير في التركيب نتيجة للحرب وتدهور مركز بريطانيا الاقتصادي النسبي والخروج على قاعدة الذهب وانتشار موجة الكساد الكبرى من سنة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ والتحكم في التجارة الدولية وانتشار التخطيط الداخلي في الدول من أجل الاهداف القومية .

وأهم مظهر للاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو محاولة سد الفراغ الذي نشأ في الفترة ما بين الحربين عن طريق المنظمات الدولية التي تفيد بالطرق التنظيمية مظاهر الاقتصاد الدولي التي كانت سائدة قبل سنة ١٩١٤ لمحاولة إعادة الاستقرار في الميدان الدولي الاقتصادي . هذا وقد اشتد الطلب الواعي على التنمية الفعلية في الدول الفقيرة . كما أصبح من المعترف به ضرورة الاحتفاظ بالتنمية في الدول الفتيحة

ومن بين اهداف هيئة الأمم المتحدة التي تأسست سنة ١٩٤٥ الرغبة في النهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة في ظل حرية اعظم واستخدام الاداة الدولية لزيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ويهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة الى رفع مستوى المعيشة وابعاد التوظيف الكامل وتهيئة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي ومن أهم المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة صندوق النقد الدولي والبنك

الدول للتعمير والانشاء ومن بين الجهود المبذولة في سبيل التنمية الدولية مشروع النقطة الرابعة للمساعدات الفنية الذي تبنيه الولايات المتحدة ومشروع كولومبو لمساعدة التنمية في جنوب وجنوب شرق آسيا وقد تبنته دول الكومنولث البريطاني .

وبينما كانت التنمية في القرن التاسع عشر تسير تلقائيا وبدون تخطيط نجد الان أن دول انعالم الغنية منها والفقيرة تعتمد الى التنمية الواعية الايجابية . وبدلا من ان تقوم بدور سلبي في التنمية ترغب الدول الفقيرة الان في التعجيل بالتنمية المتعمدة لرفع مستوى المعيشة لسكانها وتسعى هذه الدول للاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي .
لاتسعى الدول الفنية الى الاحتفاظ بالتقدم الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة على مر الزمن دون حدوث انكماش أو تضخم .

عادة في هذه البلاد شركات تعدين كبيرة من الدول الصناعية العظمى وذلك لان رؤوس الاموال الكبيرة ومخاطرة رأس المال والمهارة الفنية والإدارية تحول دون قيام الشركات الوطنية بهذا العمل فصناعات انتصدين في الدول الفقيرة تعتبر موردا هاما للتقيد الاجنبى .

ويساعد العرض النسبى لعوامل الانتاج في هذه الدول على التركيز في انتاج المواد الاولى التي تنحصر في سلعتين أو ثلاث على الأكثر وقد تقوم بعض الصناعات في الدول الفقيرة تعتمد على تجهيز المنتجات الزراعية وانتاج الآلات الزراعية البسيطة وصناعة النسيج وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى ولكن أمثال هذه الصناعات لا تستوعب الا نسبة بسيطة من اقدرة العاملة التي يشتغل معظمها بالزراعة .

وبما ان اقتصاديات الدول الفقيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على الارض الزراعية فان نظام التملك والحيازة يعتبر عاملا هاميا للنمو الاقتصادي وتختلف هذه الانظمة اختلافا كبيرا من دولة لأخرى وفي معظم المناطق الزراعية يملك الاراضى عدد قليل من كبار الملاك ويقضى نظام تاجر الاراضى على تفتيت الاراضى الزراعية كما أن نظام التوريث يقضى بتوزيع الاراضى المملوكة على جميع الابناء والبنات فيساعد على زيادة تفتيت الملكية الزراعية وهناك نوعان متناقضان من نظام فلاحه الارض وهما نظام المزارع الكبيرة ونظام المزارع الصغرى التي يقوم بها صغار المزارعين ويسرى هذا النظام على المنتجات التي تسوق دون حاجة لتجهيز أو التي ينتجها الزارع لعاثته هو واسرته بينما يسرى نظام المزارع الكبيرة على الحاصلات التي تعد للتصدير أو للبيع مقابل النقد مثل المطاط والقطن والسكر والبن والشاي والكاكاو وجوز الهند وجيوب الزيت . على أن معظم الحاصلات الزراعية يمكن انتاجها تحت نظام مختلط من المزارع الكبرى أو المزارع الصغيرة وعندما يقوم المزارع الصغير بعملية الانتاج يكون انتاجه ضيق النطاق قليل الجودة وذلك لان رأس المال يكون محدودا ولعدم وجود احتياطي نقدي ونقص وسائل التخزين وضيق حجم السوق وتطلب المزارع الكبرى مستويات عالية من الزراعة وفنون انتاج متقدمة والمال بحالة السوق وتنظيمات واسعة للتوزيع والخدمات وذلك لإدارة الوحدات الانتاجية التي تستخدم أثروا من العمال ذوي الاجور القليلة هذا ويتوقف نظام الفلاحة على الكثافة النسبية لسعد السكان ورخص الانتاج النسبى في الوحدات الزراعية الكبيرة والصغيرة ومقدار رأس المال اللازم وبالرغم من نقص مدى الانتاج في المزارع الكبرى فان هذا النظام لا زال قائما في المناطق المدارية من العالم وتقل القدرة الانتاجية في الدول الفقيرة التي تنتج المواد الاولى فان مستوى انتاج الفدان فيها أقل منه في الدول الغنية ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها قلة خصبة الارض المنزوعة بالنسبة للعامل وقلة جودة التربة وعدم كفاءة نظام استخدام الارض وقلة مهارة العمال وقصر فنون الانتاج وقلة الامال بالطرق الحديثة للانتاج وقصر طرق تنظيم الانتاج الزراعى كما أن تفتيت الملكية الزراعية وتفريقها يجعل من الصعب استخدام الآلات الميكانيكية الزراعية

وتتخذ من الدورة الزراعية وهي تنفيذ مشروعات الري ويقلل من الإقبال على القيام بأصلاحات دائمة تقيب أصحاب الاملاك عن أراضيهم وقناعة الاجارات وقصر مدة عقود الاجار وعدم التأكد فيما يخص بالملك والاشراف والمديونية المزمعة للمؤجرين .

٣ - ضغط تزايد السكان :

يتخذ ضغط السكان ثلاثة اشكال رئيسية وهي وجود البطالة بين سكان الريف في كثير من الدول الفقيرة وخلق عدد كبير من الاطفال يعولهم الوالدان نتيجة لزيادة نسبة المواليد والنمو السريع في عدد السكان بسبب نقص نسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد والذي يعتمد به من ناحية التنمية الاقتصادية من حيث تكوين السكان في الدول الفقيرة بالنسبة للتنمية هو ان العمل يصبح عامل الانتاج المتوفر نسبيا بينما يكون انتاج الفرد منخفضا ويظل عرض العمل اكثر من الطلب عليه . وبذلك يصبح الانتاج الجدى للعمل في الدولة الفقيرة كمية مهملة اى صفر أو اقل من الصفر وعندما ينمو احد قطاعات الاقتصاد كقطاع التصدير مثلا فيمكنه ان يتزود من معين العمل في قطاع مستوى الكفاف دون احدثات اى زيادة في الاجور الحقيقية وظاهرة « البطالة المستترة » تحدث غالبا في الزراعة او الخدمات المباشرة .

ومن المفارقات البارزة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة ان نسبة اكبر من مجموع السكان في الدول الفقيرة توجد في جاعات صفار السن ومدة البقاء على قيد الحياة تقل عن مثيلتها في الدول الغنية مثال ذلك ان نسبة الذين تقل اعمارهم عن خمسة عشر عاما هي ٤٠ ٪ بالنسبة لمجموع السكان في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بينما نجد هذه النسبة ٢٤ ٪ في بريطانيا والولايات المتحدة وبينما يبلغ متوسط فترة الحياة للمولود الذكر ما بين ٦٦ و ٦٩ عاما في الولايات المتحدة وغرب أوروبا نجدما تتراوح بين ٣٩ ، ٣٢ عاما في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ومصر والهند وهذا يقلل القوة الانتاجية للعمل ويتضمن عبئا استهلاكيا أثقل حيث ان اتسبة الاكبر للاطفال معناها ان نسبة غير المنتجين الى المنتجين تكون اكبر . وفي الجهات الريفية في دول مثل الهند ومصر وجاوه حيث تشتد كثافة السكان يقوم كفاح مستمر ضد قانون تناقص الغلة حسبما تصوره العالم الاقتصادي مالتس . وفي كثير من الدول الفقيرة توجد نسبة عالية من المواليد ومن الوفيات ولكن مع تقدم الطب الحديث وانتشاره وانخفاض نسبة الوفيات تبعا لذلك دون ان يقابلها خفض مماثل في نسبة المواليد فان معدل زيادة السكان سيكون سريعا في هذه الدول وبخلاف ما كان سائدا في القرن التاسع عشر من وجود منافذ للسكان عن طريق الهجرة الدولية تقوم الان عقبات في هذا السبيل بسبب العوائق الاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة الان هذا الى ان اكتشاف عقاقير جديدة وانجاح في القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض قد جعل من الممكن انقاص نسبة الوفيات بدرجة أسرع وبتكاليف

اقل عن ذى قبل وما لم تهبط نسبة المواليد هبوطا ملحوظا فان كثيرا من الدول الفقيرة ستعانى خلال الاجيال الثلاثة المقبلة زيادة اعظم في عدد السكان .

ومن واقع الاحصائيات نرى ان نسبة زيادة السكان من ١٩٣٥ - ١٩٥٥ في دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بلغت ٥١ ٪ بينما بلغت نسبة الزيادة في دول أوروبا ١٥ ٪ وفي دول الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا والارجنتين ٢٨ ٪ .

واذا قلنا نسبة الزيادة في دول العالم سنة ١٩٨٠ على اساس افتراضات متوسطة فستكون نسبة الزيادة ما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٨٠ ٦٤ ٪ في افريقيا و ٥٢ ٪ في آسيا و ٩٢ ٪ في أمريكا اللاتينية ولذا باقيا مع الفارق الى نسبة الزيادة في أمريكا الشمالية وهي ٣٣ ٪ ونسبة الزيادة في أوروبا وهي ٣١ ٪ ، وبالرغم من ان التكهّنات بعدد السكان قد تختلف كثيرا عن الواقع فانه مما لا شك فيه ان الدول الفقيرة ستواجه مشكلة التمجيل بالتنمية الاقتصادية لى تتجاوز معدل الزيادة في عدد السكان والا فعدد أكبر من السكان سيعيشون في مستوى الكفاف لان الزيادة في عددهم تهدد بابتلاع الزيادة في الانتاج .

الباب الرابع عشر

تابع الخصائص الأساسية للدول الفقيرة

١ - تخلف التنمية الاقتصادية :

يمكن القول بأن النظام الاقتصادي للدولة الفقيرة متخلف من ناحية التنمية بمعنى أنه توجد موارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد فمالم تستخدم موارد طبيعية اضافية لا يمكن للعمل ورأس المال أن يساهما الا مساهمة محدودة في الدخل القومي ويعزى فقر الدول المتخلفة الى عدم نجاحها في التغلب على قلة الموارد الطبيعية عن طريق التغيير في الفن الصناعي والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي .

ولا يمكن القول ان هذه الدول تعاني عجزا مطلقا في مواردها الطبيعية فمن جهة موارد الارض الزراعية مثلا توجد مساحات شاسعة من التربة التي لم يتم اعدادها للزراعة بعد في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبواسطة مشاريع الري يمكن تحويل ملايين من الأفدنة غير المستعملة الى اراض زراعية ، فجوهر المشكلة الخاصة بقدرة الكرة الأرضية على تحمل سكانها ليس ندرة الارض الخصبة بالنسبة لعدد الاشخاص المراد اطعامهم ، ولكنه عجز الانسان عن أن يستخدم استخداما كاملا الموارد الطبيعية التي في متناوله يده وإلى جانب الاراضي الزراعية في السدول الفقيرة يوجد احتياطي عظيم من الثروة المعدنية الى جانب الاحتياطي غير المستعمل من القوة المائية ، ويوجه عام فتلك الدول تمتلك الموارد الطبيعية ولكن هذه الموارد اما أنها لم تستعمل اطلاقا او هي تستعمل بدرجة غير كاملة او يساء استعمالها والاستخدام الكامل لهذه الموارد يتوقف على القدرة للوصول الى مصادر الانتاج وعلى صلاحية المعرفة الفنية وعلى تجميع رأس المال وعلى حجم السوق .

٢ - التخلف «عدم التقدم» :

يمكن القول ان سكان الدول الفقيرة متخلفون بمعنى انهم لا يتميزون بصفات عالية كموامل انتاجية ، فانهم يفشلون نسبيا في حل المشكلات الاقتصادية الخاصة بغزو الانسان لبيئته المادية ، واهم هذا :تخلف قلة كفاءة العمل وجمود حركة عوامل الانتاج ونقص القدرة التنظيمية والجهل الاقتصادي ، هذا إلى أن التخصص في المهن والصناعة محدود ، كما ان التكوين الاجتماعي ونظام تقييم العمل يقلل الى ادنى حد من الدوافع الى التغيير الاقتصادي .

ويبدو هذا التخلف واضحا في هبوط كفاءة العمل اذ يبلغ معدل القدرة الانتاجية ٢٠٪ من معدل القدرة الانتاجية في الولايات المتحدة . فالكمية التى ينتجها عامل امريكى واحد تحتاج من خمسة الى عشرة عمال في الدول الفقيرة لانتاجها وترجع قلة كفاءة العمل الى سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى والامية ونقص المرافق وقيام عقبات في سبيل المرونة المهنية وعدم تقدير العمل تقديرا مناسبيا .

وعندما تسيطر التقاليد على المجتمع يصبح التوجيه امرا صعبا ولا يكون هناك ميل الى التغيير او التعديل وحتى مع وجود قدرات كاملة في السكان فان الناس تنقصهم الدوافع والمشجعات لادخال تعديل على نظامهم الاقتصادى . واذا كان التركيب الاجتماعى ونظام العمل يضيفان اهمية قليلة على الاعمال المادية وعلى الرغبة في التعديل والتغيير فان العلاقات الفردية والاجتماعية تخلق بيئة ثابتة تسيطر عليها التقاليد وفيها يستسلم الفرد ويخضع للفروض والعلاقات الجماعية وهذه العلاقات الجماعية تقتنر عادة بنظام الاسرة او مجتمع القرية وتعوق الاعتراف بالحقوق والواجبات النوعية التى توجد في النظام الاقتصادى القائم على وجود الاسواق وبالاختصار فان النظام الثقافى لتقييم العمل في كثير من الدول الفقيرة لا يلائم النهوض الاقتصادى ويؤدى الى تخلف السكان .

وفي بعض الاحيان تمتلك الدولة الفقيرة الموارد الطبيعية والقوة العاملة والمعرفة الفنية ورأس المال ومع ذلك فان القدرة الانتاجية لا يمكن تحقيقها ما لم يكن هناك منظومون مجدون عندهم الدوافع الاقتصادية التى تدفعهم الى تنظيم عوامل الانتاج لخلق سلع اقتصادية لان التنمية الاقتصادية لا تحدث تلقائيا بل تحتاج الى وسيط وهو المنظم ولكن النظام الثقافى للدولة الفقيرة قد يعوق التنظيم ، فاذا لم يكن هناك تقدير للنشاط الفنى او النشاط الخاص بالمجال الفعلى او اذا لم تكن هناك ملكية خاصة او حرية تعاقد او نظام عام فان البيئة لا تشجع على النشاط التنظيمى ، وبينما نجد انه في الدول الفنية يعمل المعروض من المنظمين الى التجديد المستمر ويرتفع مستوى الخبرة عندهم تعاني الدول الفقيرة نقصا في المنظمين .

وفي بعض الدول التى لا يتم فيها التنظيم عن الافراد قد تتولى الحكومات هذه المهمة ولكن الاعداد الادارى والفنى الدقيق التفاصيل لمروعات التنمية وتنسيقها غالبا ما يكون فوق مستوى قدرة وخدمات الحكومة القائمة . كما ان ضعف النظام المالى المتمثل في سوء نظام الضرائب وعدم تقدم الاسواق المالية وسوء تنظيمها وقلة بنوك الابداع وصعوبة الحصول على القروض وعدم وجود بنوك مركزية او عسقم تطورها ان

وجدت ، كل ذلك يؤدي الى التخلف الاقتصادى ويضع عقبات ضخمة
فى طريق التنمية .

ويجب أن لا ننسى أخيرا أنه فى بعض الدول المتخلفة يهيمن على
الحكومة جماعة من أصحاب الأراضى الأثرياء الذين يقاومون الإصلاح
الزراعى وائى تقدم فى الصناعة خوفا من أن يهدد ذلك مصالحهم الاقتصادية
ونفوذهم السياسى ، وما لم تكن عند الحكومة الرغبة فى مساعدة الذين
يريدون تعديل الأوضاع القائمة وتمنحهم حرية أكبر فان مظاهر التأخر فى
الدولة تكتسب قوة .

٣ - عجز رأس المال :

ان عجز رأس المال هو إحدى الخصائص العامة للدول المفسرة
والدليل على ذلك هو انخفاض رأس المال بالنسبة الى الفرد ، كما أن هذه
النسبة الضئيلة من رأس المال غير متنوعة ، ففي سنة ١٩٣٩ بلغت نسبة
ما يخص الفرد من رأس المال فى دول آسيا وأفريقيا الى ما يخص الفرد فى
الولايات المتحدة من ٢٪ الى ١٠٪ . وليس مجموع رأس المال ضئيلا
للاغاية فحسب بل أن معدل تجميع رأس المال منخفض أيضا ، ففي كثير
من الدول الفقيرة لا تكفى كمية صاقي رأس المال للاحتفاظ بمقدار ما
يخص الفرد من رأس المال ثابتا وذلك لان زيادة السكان تسير بمعدل
أسرع من تجميع رأس المال ، ونظرا لانخفاض الدخل الحقيقى يظل الطلب
على المنتجات المصنعة وعلى خدمات المرافق العامة التى تميل نحو
استخدام مقدار من رأس المال بالنسبة للوحدة من العمل ومن الأرض
أكبر مما تستخدمه الزراعة أو صناعات السلع الاستهلاكية وعلى ذلك
فلا تقوم فى هذه الدول صناعات السلع الإنتاجية . ويقال أن الدولة
تعانى عجزا فى رأس مالها اذا كانت كمية رأس المال الطبيعى المطلقة
صغيرة وكانت قدرات ومهارات السكان محدودة وكانت نسبة صاقي
الاستثمار منخفضة .

ومما يسبب عجزا فى رأس المال فى الدول الفقيرة نقص المدخرات
نتيجة لعدم المساواة فى توزيع الدخل بين السكان اذ يزداد الاغنياء غنى
بينما يزداد الفقراء فقرا وعلى ذلك يتركز الادخار فى يد ائمة القليلة من
السكان التى عند قمة الهرم الخاص بالدخل وهؤلاء هم ملاك الأراضى
والتجار الذين يميلون الى استثمار مدخراتهم فى شراء أراض أو فى
مشروعات قصيرة الامد تعطى ربحا سريعا بدلا من استثمارها فى المشروعات
الصناعية الطويلة الامد أو الخدمات العامة ، وطالما كانت فئسة المنظمين
والممولين قليلة العدد فان ارباح النشاط التنظيمى تكون نسبة صغيرة

تُقط من الدخل القومي وتظل إعادة استثمار الأرباح في القطاع الرأسمالي أمراً مهماً ، وهناك نقطة أخرى خاصة بالأدخار في الدول الفقيرة وهي إنه بالرغم من ازدياد دخل كل فرد في هذه الدول تظل نسبة الاستهلاك الي الدخل ثابتة وذلك لانه مع ارتفاع الدخل قديحدث تطور في أذواق السكان فيقبلون على استهلاك السلع الجديدة المحسنة التي تظهر في السدول الفنية والتي لم يكونوا يستهلكونها من قبل وبذلك تزداد النسبة المئوية بين الاستهلاك والدخل بدلا من استهلاك نسبة مئوية اقل وبذلك لا ينتج من ارتفاع الدخل زيادة في الادخار .

٤ - توجيه للتجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة :

تعتمد قطاعات السوق للنظام الاقتصادي في الدول الفقيرة على انتاج عدد قليل من المواد الأولية تصدر بأكملها تقريبا الى الدول الخارجية ونسبة الانتاج المهد للتصدير الى مجموع الانتاج تكون عادة نسبة عالية ويزيد نصيب الدخل القومي الناتج من التصدير على الانصبة الناتجة من الاستثمار الداخلي الخاص او من الاتفاق الحكومي وفي بعض الاحوال يؤدي تصدير سلعة او سلعتين أساسيتين الى الحصول على مقدار كبير من النقد الاجنبي ، ومن المسائل الكبرى المتعلقة بالاعتماد على صادرات سلعة او سلعتين هو أن الدولة المصدرة تصبح عرضة للدرجة كبيرة لانتقال الدورة التجارية اليها من الخارج . فاذا حدث كساد في الاسواق الخارجية فان الطلب على صادرات هذه الدولة يقل وتهبط الصادرات من حيث السعر والقيمة ، والعكس صحيح ، وينتج من ذلك تقلبات عديدة في قيمة واسعار هذه الصادرات . وبالتالي في المتحصلات من النقد الاجنبي مما يؤدي الى اضطراب الاقتصاد القومي .

كما ان التوسع في الصادرات في كثير من هذه الدول يعود الى الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدول ، وهذا الاستثمار يهدف الى انتاج المواد الأولية لتصديرها الى الاسواق الخارجية دون الاهتمام بالسوق الداخلي لان من مصلحة المستثمر الحصول على نقد الاجنبي كما ان تدفق رأس المال الاجنبي الى هذه الدول غير مستقر لتغير احوال التجارة الخارجية ، وهذه التقلبات في الاستثمار الاجنبي تؤدي الى عدم استقرار النظام الاقتصادي الداخلي ودخول رأس المال الاجنبي للاستثمار يؤدي الى قيام المزارع الاجنبية ومشروعات التعدين الاجنبية ومؤسسات اجنبية للتجارة وكل هذا يؤدي الى سيطرة رأس المال الاجنبي واحتكاره لاقتصاديات البلاد مما يجعل الفائدة كلها تعود الى الاجانب تقريبا دون الاهالي الوطنيين ، كما أن ذلك يؤدي الى زيادة عدد الوسطاء بدرجة كبيرة في كل من تجارة الصادر والوارد وينتج من ذلك زيادة العبء على

المستهلكين وتقليل أرباح المنتجين الأصليين ، ومن جهة أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي يتم تنفيذها بدرجة عالية من الكفاءة الإدارية وفن انتاجى متقدم ورأس مال كاف ودراية بأحوال السوق وهذه الميزات قد لا تتوافر للمنتجين من أهل البلاد .

ويتوقف جزء كبير من الدخل الحكومى على التجارة الخارجية لان دخل الجمارك على الواردات والصادرات قد يبلغ أحيانا ٨٠٪ من الدخل الحكومى ، وكما تعتمد الدول الفقيرة على تصدير المواد الأولية فإنها تعتمد أيضا على الواردات من السلع المصنوعة والمنسوجات والسلع الاستهلاكية الخفيفة .

الباب الخامس عشر

العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية

ليس انتاج المواد الأولية في حد ذاته سببا للفقر ، بل السبب هو انخفاض القدرة الانتاجية الراحية والنسبة المرتفعة للسكان المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان ينظر اليها على انها نتيجة وليست سببا للفقر . فتزايد السكان يعتبر هو المشكلة وتتطلب هذه المشكلة زيادة معدل التنمية . اما الخصائص الاخرى المسببة فيمكن اعادة تجميعها في ثلاث مجموعات وهي :

١ - عيوب السوق .

٢ - الدورات الاقتصادية السيئة .

٣ - القوى الدولية .

ويختص هذا الباب بدراسة العلاقات بين هذه المجموعات وكيف انها تعوق التنمية .

١ - عيوب السوق :

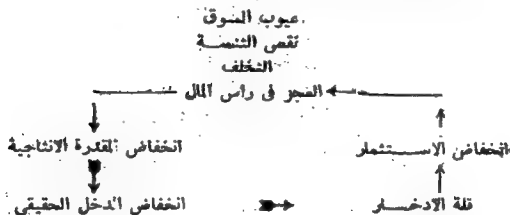
تمثل عيوب السوق في عدم حركة عوامل الانتاج وجمود الاسعار والجهل بأحوال السوق وجمود التكوين الاجتماعي ونقص التخصص وتؤدي كل هذه الظواهر الى انخفاض القدرة الانتاجية وعدم استخدام الموارد الطبيعية استخداما كاملا وسوء توجيه توظيف العمل . وتحول التقاليد والعادات والموقف ازاء استبدال العمل بغيره دون حرية حركة العمل ورأس المال ، كما ان فقر العمال وقلة كفاءتهم وجهلهم بأحوال السوق تجعلهم يرتبطون بأعمالهم الوظيفية ولا يحاولون استبدالها بغيرها مما تكون فيها فرص اكبر للربح وزيادة على ذلك فان الوسائل الاحتكارية تسبب سوء تخصيص عوامل الانتاج .

ويؤدي الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية وتخصيصها بدرجة من الكفاءة لقطاعات الانتاج الى اقتراب الدولة من اقصى قدرتها الانتاجية الكامنة ، فالتمديد في مزج عوامل الانتاج يمكن ان يزيد من الدخل الحقيقي ويمكن للدولة في اي وقت ان تصل الى حدود اقصى انتاج ممكن ولكن الدول الفقيرة تكون بعيدة بدرجة غير عادية عن هذه الحدود اذ تتحد كل عناصر التأخر لتجعل اقتصاد الدولة بعيدا جدا عن المرونة ، فالجمود

الاجتماعى والجغرافى والمهنى يجعل مرونة عرض عوامل الانتاج قليلة فلا يحدث تغيير كبير فى الانتاج استجابة لتشجيع الاسعار والدخل .

٢ - الدورات الاقتصادية السيئة :

يمثل الشكل الاتى الدورة الاقتصادية السيئة :



تؤكد هذه الدورة ان الانتاج العام منخفض وانه بعد اصباح الرهبات الاستهلاكية لا يتبقى الا فائض قليل لتشجيع رأس المال ، ونظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى فى الدول الفقيرة فان الادخار يكون محسوبا ويرجع انخفاض مستوى الدخل الحقيقى الى نقص مجموع رأس المال والاولا الى عيوب السوق ثانيا ، كما ينتج انخفاض مستوى المخزون من رأس المال من هبوط مستوى الدخل الحقيقى ، وعلى ذلك فالعجز فى الموارد الحقيقية بالإضافة الى هبوط القدرة الانتاجية هما أساس فقر الدول المتخلفة .

وانخفاض مستوى الدخل الحقيقى يمكن ان يكون سببا ونتيجة لهبوط مستوى الطلب ، فان انخفاض الدخل الحقيقى يؤدي الى هبوط مستوى الطلب على المنتجات الذى يؤدي بدوره الى قلة الاستثمار ومن ثم الى عجز رأس المال وقد يضاف نوع آخر من التفاعلات الاقتصادية السيئة وهو عدم تطوير الموارد الطبيعية والناشر الاقتصادى للسكان ، فتطوير الموارد الاقتصادية يتوقف على سلوك الموارد الانسانية المنتجة وكلما ازداد تأخر السكان اقتصاديا كلما قل تطوير الموارد الطبيعية ، فبسبب الأمية ونقص المهارات وقلة العلم والمعرفة وجود عوامل الانتاج تظل الموارد الطبيعية للدولة غير مستعملة او مستغلة بدرجة غير كافية او بساء استعمالها فالموارد غير المنظورة ان نتيجة وسبب لتأخر السكان

واذا درسنا الحياة الاقتصادية لسكان الدول الفقيرة التى تظهر فيها التفاعلات الاقتصادية السيئة فاننا نلاحظ اسفل سلم الدخل العاليية

العظمى من السكان المشتغلين بفلاحة الأرض من ذوى الدخل الضئيل وهم عادة جهلاء غير مهرة تتحكم العادات والتقاليد في حياتهم الاقتصادية فهم يستهلكون المنتجات الزراعية التى ينتجونها وقدرتهم اشرائية من السوق لا يعتمد بها وصافى ادخارهم يكاد يكون مهملا وطلبهم على السلع الاستهلاكية ضئيل جدا وليست لديهم الرغبة فى الهجرة أو المبالغ التى تمكنهم من الهجرة اذا ما سنحت لهم فرص احسن للكسب ، وفى اعلى السلم نجد فئة ذات الدخل المرتفع وهم كبار ملاك الاراضى وهؤلاء ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على السلع الاستهلاكية التى تعيش طويلا كالثلاجات والاجهزة الكهربائية المستوردة من الخارج ، كما انهم ينفقون مبالغ طائلة على اقامة المباني الفخمة أو فى شراء الاوراق المائية الاجنبية كما انهم فى بيئتهم ومواقفهم تجعلهم يحتقرون اوجه النشاط الصناعى، أما الطبقة المتوسطة فان عددها ليس كبيرا فى هذه الدول بحكم تركيبتها والنشاط التنظيمى الذى يمكن ان يصدر عن هذه الفئة يتجه نحو التجارة فى السوق الداخلى أو نحو الخدمات التى لها طلب مضمون ومما يحول دون اشتغال هذه الفئة بالمشروعات الصناعية صعوبة حصول افرادها على الاموال اللازمة وعدم وجود الفنيين المربين أو المديرين ذوى المهارة من بين العمال ، ولا يقتصر اثر التفاعلات الاقتصادية السيئة على القطاع الخاص فى هذه البلاد بل يمتد أيضا الى القطاع الحكومى ، وللتعجيل بالتنمية فى الدول الفقيرة المتخلفة يجب القضاء على العوائق التى تمثل فى هذه التفاعلات .

٢ - القوى الدولية :

تفسر النظرية الكلاسيكية اتجاهات التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة على انها تتفق تماما مع تكاليف الانتاج المقارنة وثمنا لمتعضيات المزايا الانتاجية المقارنة تستفيد كل الدول المشتركة فى التجارة ويصل الدخل الحقيقى العالمى الى اقصى حدوده ويحسن مركز الدول الفقيرة من حيث الثروة بحصولها على قسط كبير من الارباح عن طريق التجارة الدولية وهذه النظرية تفترض ضرورة تساوى صافى الانتاج الخاص - الحدى مع صافى الانتاج الاجتماعى الحدى - وان شروط التجارة الدولية تظل ثابتة ولكن هذه الافتراضات لا تتفق مع الواقع وعلى ذلك فنتائج هذه النظرية لا تنطبق على الدول الفقيرة لان شروط التجارة الدولية لا يمكن ان تظل ثابتة بل هى دئبة الحركة والتغير ، كما ان بعض الاقتصاديين امثال الماركسيين وغيرهم يقررون ان استغلال الدول الفنية للدول الفقيرة يجعل ارباح التجارة الدولية تعود بصفة رئيسية على الدول الفنية المتقدمة ويدخل الدول الفقيرة فى مجال التجارة الدولية يصبح نظامها اقتصادى ثنائيا بمعنى ان القطعان

الاقتصادي الخاص بالتصدير يصبح متقدما وناميا ، بينما تظل بقية القطاعات غير متقدمة ونامية وبذلك يصبح النظام الاقتصادي العام نجارا نحو الانتاج الخاص بالتصدير بينما تصبح مستلزمات التنمية الاخرى مهمة فلا يستهلك الا جزء صغير من المنتجات المدة للتصدير داخل الدولة ولا يكون هناك تقليد في القطاعات الاخرى للتقدم الفني الذي يتم في قطاع التصدير ، كما ان زيادة التصدير لا يكون لها اثر تعليمي في بقية القطاعات ، كما ان النشاط التنظيمي لا يمتد من قطاع التصدير الى بقية النظام الاقتصادي ، كما ان التجارة الخارجية لا تؤدي الى المساواة بين اسعار ونسب عوامل الانتاج في النظام الاقتصادي العام ، كما ان الاعتماد الى حد كبير على التصدير يعرض اقتصاد الدولة الى ضربات السوق العالمي المتقلبة من حيث الطلب والاسعار وبذلك يصبح النظام الاقتصادي غير مستقر ويتاثر ميزان مدفوعات الدولة بطريقة غير ملائمة وعلى العموم فيلاحظ ان التنمية في الدول الفقيرة المتخلفة ظلت محدودة بالرغم من الاستثمار الاجنبي وادخال مشروعات اقتصادية اجنبية في هذه الدول .

ولان نتساءل لماذا لم تتم تجارة الصادر بتشجيع وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية في هذه الدول ؟ ان الحجة القائلة بان شروط التجارة قد تدهورت بالنسبة للدول الفقيرة بوجه عام خلال القرن الماضي ليست مقنعة تماما ، وحتى اذا سلمنا بهذا فان الدول المتخلفة لم تعاني خسارة في الدخل الحقيقي بسبب ذلك فقط وزيادة على ذلك فالهم الآن هو الاتجاه المستقبلي لشروط التجارة ، ويعتقد بعض الخبراء انه ستكون هناك قلة نسبية في المعروض من المواد الاولية في العالم وعلى ذلك فيكون هناك تحسن في شروط التجارة بالنسبة لهذه الدول . وتؤدي الدورات الاقتصادية القصيرة الامد في شروط التجارة الى اعاقا النمو الاقتصادي ففي فترات الرخاء العالمي ترتفع اثمان المواد الاولية بمعدل اسرع من اثمان السلع المصنوعة فتتحسن شروط التجارة بالنسبة للدول الفقيرة ، ومع تدفق النقد الاجنبي ثمنا للمصادرات يصبح اهل البلد اغنياء نسبيا ولا يهتمون بالتنمية الاقتصادية وتنفق معظم متحصلات النقد الاجنبي على استيراد السلع الاستهلاكية ، كما ان ذلك يؤدي الى حدوث تضخم تقدي في الداخل مما يؤدي الى سوء تخصيص نفقات الاستثمار الداخلي وتحدث مشاكل معقدة بالنسبة لميزان المدفوعات ، وفي فترات الكساد عندما تهبط اسعار السلع المصدرة ويقل المتحصل من النقد الاجنبي لا تمتلك الدولة المال اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية الضرورية ، ومن العوائق الدولية رد الفعل الذي يحدثه الاستثمار الاجنبي الذي يؤدي الى تقدم قطاع التصدير فقط دون بقية القطاعات ، كما ان مساهمة المشروعات الاجنبية في التنمية الاقتصادية بالنسبة للفرد تكون ضئيلة

جداً بعد استقطاع الأرباح وفوائد رأس المال الأجنبي ومرتبات الموظفين الأجانب، كما أن اجتذاب المزارع الكبيرة لعدد كبير من العمال غير المهرة ذوي الإنتاج الحدى المنخفض لا يؤدي إلى رفع الأجور الحقيقية إلا بنسبة بسيطة فقط، وعلى ذلك فبالرغم من أن الدول الفقيرة المتخلفة قبلت بعض التفضيلات الكبرى كزيادة الإنتاج المقارنة وحصلت على الاستثمار الأجنبي فإن القوة الكاملة للأرباح من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي لم تتحقق وبالتالي كلن هذا عائقاً للتنمية الاقتصادية وعلى ذلك فالنظرية الشاملة لمواق التنمية يجب ألا تعترف بمجموعات العقبات الثلاثة المختلفة وهي عيوب السوق والتفاعلات السيئة والقوى الدولية فحسب بل يجب أن توضح أيضاً العلاقات المتداخلة بينها .

الباب السادس عشر

المستلزمات المساهمة للتنمية الاقتصادية

ان النهوض والاسراع بالتنمية في الدول المتخلفة لا يستلزم فقط ازالة المعوقات التي شرحتها بل يتطلب تحليلات ودراسات للنواحي التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية .

١ - القوى الوطنية :

يجب ان تقوم عملية التنمية على اساس وطني في نطاق المجتمع في الدولة المتخلفة اذ لا يمكن ان تفرض عليها من الخارج ، فالقوى الخارجية يمكن ان تنشط وتسهل عمل القوى الوطنية ولكنها لا يمكن ان تكون بديلا عنها ، وقد تبدأ بعض المشروعات بواسطة مساعدة خارجية ولكن هذا لا يضمن استمرار التنمية وذلك لان التنمية تتعثر اذا زاد الدخل عن طريق المساعدة الخارجية ما لم تكن هناك دوافع داخلية كافية ، فاذا اريد لعملية التنمية ان تكون شاملة وطويلة الامد فيجب ان تكون قائمة اساسا على قاعدة داخلية والا فان التنمية تصبح قصيرة الامد وغنير طبيعية ، كما ان الاستثمار الخارجى يهتم بتطوير الموارد الطبيعية اكثر من اهتمامه بتقديم الاحالى ، وعلى ذلك فيجب ان تكون ترتيبات المباداة والتنظيم لعملية التنمية مستندة الى اساس داخلي متين ، فما لم تتم التنمية على تنظيمات نابعة من داخل الدولة المتخلفة فمن غير المحتمل ان تستمر القوى الدافعة للتنمية الى امد بعيد .

٢ - ترقية السوق من الشواحب :

لتخليص السوق من عيوبه يجب زيادة الالام بفرض السوق وزيادة الاستفادة من فرض النهوض بالقدرة الانتاجية في نطاق المعرفة القبلية الموارد الموجودة لذلك يجب الاقلال بقدر الامكان من الوسائل الاحتكورية في مجال الانتاج القومى وتوسيع السوق المالية وجعل تسهيلات الائتمان في متناول المزارعين وصغار التجار وصغار اصحاب الاعمال اى يجب ان يتطور الاقتصاد نحو استخدام الموارد القائمة بدرجة اكبر من الكفاية والقدرة ، ومن الضرورى تخصيص الجهد ورأس المال لزيادة كميّة السلع الانتاجية وتحسين الصفات الانتاجية للسكان والنهوض بمستوى الفنون الانتاجية ، وبذلك يمكن للتقدم الاقتصادى في قطاع من القطاعات ان ينتد الى القطاعات الاخرى ، كما يمكن للنشاط التنظيمى والفن الصناعى المتقدم ان ينتقل من قطاع التصدير الى بقية انحاء النظام

الاقتصادى وتعود الارباح الناتجة من التجارة الخارجية بالقائدة على جميع القطاعات الاقتصادية ..

٣ - تجميع رأس المال :

يتفق معظم المراقبين على أن تجميع رأس المال الحقيقى هو احدى المستلزمات الكبرى للتنمية الاقتصادية ويقتضى ذلك زيادة فى حجم المدخرات الحقيقية ونظاما ماليا وائتمانيا يمكن المستثمرين من الحصول على الموارد ثم قيام عملية الاستثمار لكى تستخدم الموارد لانتاج السلع الرأسمالية ووجود ببيان مالى متين مهم فى احداث التأثير فى حركة وتخصيص رأس المال وتسيير المدخرات نحو الاستثمار المنتج ، فيدون مدخرات حقيقية اضافية فان الزيادة التقديرية قد تولد التضخم ، ومن النقط الاساسية أن تكاليف التنمية يجب ان تقاس على أساس حقيقى لا على أساس تقدى ، والتكاليف الحقيقية هى تكاليف الموارد التى يجب ان تمأ لتنفيذ برنامج التنمية والخدمات الخارجية والداخلية والوارد المختلفة والمعدات اللازمة لتنفيذ التنمية والسلع والخدمات الاضافية التى يزيد الطلب عليها خلال الاتفاق على التنمية ، ولزيادة الإنتاج بصفة عامة يحتاج الامر الى زيادة المدخرات وكى تجميع رأس المال بدرجة أكبر وتقدر المدخرات الحقيقية اللازمة للاحتفاظ بالدخل الفردى مع زيادة عدد السكان ١٪ بمقدار يتراوح بين ٢٪ و ٥٪ من الدخل القومى فاذا قدر لعدد السكان أن يزيد ٢٪ وقدر لدخل الفرد أن يرتفع ٢٪ فاننا نحتاج فى هذه الحالة الى معدل ادخار بمقدار ١٦٪ فى الدول المتخلفة وقد قدر عدد من خبراء الأمم المتحدة أن نسبة رأس المال الى الانتاج فى الدول الفقيرة تتراوح ما بين ٢ : ١ و ٥ : ١ واذا أريد للدول الفقيرة أن تكتسب اقتصادياتها قوة دافعة الى الامام فيجب ان يرتفع معدل ضاى الاستثمار من مستواه الحالى المنخفض البالغ ٥٪ من الدخل القومى الى ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل القومى كما هو الحال فى الدول الغنية ..

ولزيادة معدل الاستثمار يمكن زيادة الادخار بالحد من الاستهلاك الداخلى من طريق زيادة الضرائب بشرط ألا يؤدي ذلك الى القضاء على الدوافع الى زيادة النشاط الاقتصادى للأفراد أو الحيد من مبدأ العدالة والطريقة الثانية هى اقتراض الحكومة من الإمكانات من طريق السندات الحكومية والطريقة الثالثة هى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية واستيراد سلع انتاجية بدلا منها ومن طريق زيادة تكوين رأس المال ازالة البطالة المستترة من القطاع الزراعى وقطاع الخدمات المباشرة بتحويل العمال الذين يبلغ نتائجهم الحدى درجة

الصغر من القطاع الزراعي الى قطاعات اخرى كانشاء الطرق ومشروعات الري والبناء حيث لايتطلب تشييدهم زيادة في رأس المال الذي يشتغلون به ثم هناك طريقة الاقتراض من الخارج بحيث يستخدم القرض في انتاج سلع استثمارية وقد يؤدي قطاع التجارة الخارجية الى تجميع رأس المال وذلك عن طريق زيادة المتحصلات الناتجة من التصدير وهذه الزيادة يجب ان تدخر بواسطة الوسائل الواقية من زيادة الاستهلاك .

والحصول على أكبر فائدة من تجميع رأس المال يجب ان يكون لدى الدولة القدرة المناسبة لامتصاص رأس المال ويجب ان تحرز تقدما في القدرة التنظيمية وفي الفن الصناعي .

٤ - معيار الاستثمار :

ان المعيار الامم للتنمية يجب ان يكون معيار القدرة الانتاجية فيجب ان يكون الاستثمار ذا صفة انتاجية اذا اريد له ان يؤدي الى زيادة التنمية . فماذا يقصد بالمعيار العام ؟

ان القاعدة العامة للقدرة الانتاجية هي انه يجب ان تنفذ الاستثمارات التي تصل فيها القدرة الانتاجية الاجتماعية الحدية الى اعلى حد والذين يدافعون عن هذا الرأي قد توصلوا الى ثلاث نتائج يعتبرونها كمرشد لسياسة الاستثمار وهي :

١ - يجب ان يخصص حجم معين من الاستثمار بطريقة تؤدي الى الحصول على الحد الاعلى لنسبة الانتاج القائم الى الاستثمار .

٢ - يجب ان تختار مشروعات الاستثمار التي تؤدي الى الحصول على اعلى حد من نسبة العمل الى الاستثمار .

٣ - للحد من الضغط على ميزان المدفوعات يجب ان يخصص الاستثمار بطريقة تؤدي الى الوصول الى اعلى حد لنسبة السلع المصدرة الى الاستثمار . وعند استخدام هذه المبادئ يجب ان تدخل في حسابنا ان التنمية عملية دائمة الحركة والتغير تشمل تغييرات في حجم وصفات السكان والاذواق والمعرفة الفنية الصناعية والموائل الاجتماعية والتنظيمية .

ويجب ان يتجه الاستثمار نحو نقط النمو في النظام الاقتصادي ويركز في قطاعات حركية تبشر بزيادة وسرعة التقدم الاقتصادي وإلى جانب ذلك يجب تفضيل مشروعات الاستثمار التي تؤدي الى نقص الاستثمار وزيادة التصدير اذا انها تؤدي الى زيادة النقل الاجنبي اللازم

لاستثمار معدات الإنتاج الأساسية . وإذا نظرنا إلى النظام الاقتصادي على أنه وحدة تتكون من أجزاء متصلة متداخلة فمن الواضح أن الاستثمار يجب أن يتم في جبهة مريضة حتى يمكن للأجزاء المختلفة من الاقتصاد أن تسير إلى الأمام متوازنة وإذا حدث الاستثمار في عدد متنوع من الصناعات اتسع السوق بدرجة عامة لأن قيام صناعة ما يؤدي إلى خلق سوق لإنتاج صناعة أخرى فلا بد من قيام توازن بين الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي كما يلزم قيام توازن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وعند توجيه الاستثمار يجب ألا ننظر إلى جانب مقومات الإنتاج فقط بل إلى وجود سوق يمكن أن يمتص الناتج .

وإذا كانت الوظيفة الإنتاجية تسمح بإمكانات التبادل الواسعة بين العمل ورأس المال فإن أحسن الطرق لخلق ناتج معين هي إرضاء من وجهة النظر الاجتماعية وبما أن سعر العمل الاجتماعي في الدولة للفقيرة يميل إلى الانخفاض عند مقارنته بسعر رأس المال فارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال تلائم عملية الاستثمار .

٥ - امتصاص رأس المال والاستقرار :

لكل دولة قدرة محدودة على امتصاص رأس المال وهذه القدرة يتحددها وجود العوامل الإنتاجية التكميلية التي تتعاون مع رأس المال والمستلزمات التي يتطلبها تجنب التضخم والاحتفاظ بتوازن المدفوعات

وأهم ما يحد من قدرة الدولة الفقيرة على امتصاص رأس المال هو عجز الفن الصناعي ونقص العمال المهرة والصعوبة الجغرافية لحركة العمل وتنقله وإلى أن يمكن التغلب على هذه العقبات يجب اختيار الاستثمارات بدقة وعناية حسب معايير الاستثمار الحكيمة كما يجب الحد من المعدل الزمني للتنمية حتى يمكن تجنب التضخم النقدي وأختلال التوازن في ميزان المدفوعات .

وفي الدولة الفقيرة يضر التضخم النقدي بالتنمية الاقتصادية لأنه يكون نتيجة لزيادة النقد الناتج من تمويل الاستثمار من طريق الائتمان وقد تميز حكومات الدول الفقيرة عن التحكم في التضخم النقدي من طريق سياستها النقدية والمالية وعدم قدرتها على مقاومة زيادة الطلب على الخدمات الحكومية خصوصاً المشروعات الاجتماعية كما أن ارتفاع مستوى الأسعار العام قد يعوق التنمية الاقتصادية لأن قوى التضخم من المحتمل أن تسيء توجيه رأس المال المتجمع وقد يصعب وضع حد للتضخم أو وقفه فيصبح وسيلة من وسائل الاستثمار التي تتضمن كثيراً

من الاسراف والالتفاف كما أن ارتفاع الاسعار قد يوجه المدخرات توجيهها
خسرا فيدلا من استخدامهما في المشاريع الأكثر انتاجا تستخدم في
مشروعات قصيرة الامد تعتمد على منصر المجازفة وسهولة الحصول
على الارباح الناتجة من التضخم المالي تقلل من أهمية الكفاءة والمقدرة
في الانتاج .

ويجب أن يتأثر معدل التنمية بمدى الاحتفاظ بعلاقة متوازنة
بين انتاج الصادرات مضافا إليها مقدار الاستثمار الاجنبي
الذي تسلمه الدولة وبين مستلزمات الاستيراد مضافا إليها استخدام
الاستثمار الاجنبي ويمكن للدولة أن تلجأ الى تمويل التنمية عن طريق
التضخم اذا كانت الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ الجزء الأكبر من
برنامج التنمية وإذا كان في مقدورها أن تحد من التضخم وتمنع من
انتشاره الى جميع القطاعات بواسطة الاشراف المناسب ويمكن للحكومة
منند أن تمنع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات قبل حدوثه عن
طريق الاشراف المباشر على الاستيراد وفرض القيود على القطاع وفرض
الضرائب لالقلال من الاستهلاك والاشراف على الاسعار والاجور .

٦ - القيم والنظم :

مما لا شك فيه ان العوامل الاجتماعية والنفسية للتنمية لها
نفس الاهمية التي للعوامل الاقتصادية فلا بد من خلق حاجيات
ودوافع وطرق انتاج وتنظيمات جديدة اذا اريد للدخل القومي ان يزيد
بمعدل أسرع ويمكن لعلماء النفس وعلماء الاجتماع ان يساهموا مساهمة
مادية في التنمية بتقريرهم مدى امكان تحقيق الاحتياجات الاقتصادية
في ظل التنظيمات القائمة والى أى حد تحتاج هذه التنظيمات الى
التغيير ويجب أن نعرف الى أى حد يمكن أحداث التغيرات المطلوبة في
التنظيمات مباشرة من طريق التعليم والتدريب والتحول والى أى حد
يمكن أحداث هذا التغيير بطريق غير مباشر بواسطة المؤثرات
الاقتصادية التي تحدث انقلابا في القيم والتنظيمات التي تعوق التنمية
كما يجب أن يكون التغيير تدريجيا وغير عنيف حتى لا يحدث موجة من
التدمير ويمكن الاستفادة من النظم والمواقف القائمة لتحقيق تقدم
سريع بدلا من محاولة قلب النظام البتقاف رأسا على عقب .

ومن المسائل الاجتماعية الثقافية الهامة . زيادة القدرة
التنظيمية وزيادة عدد المنظمين والتهوض التقدم الاقتصادي ويتأتى
ذلك عن طريق خلق البيئة المناسبة والمشجعة التي تدفع الى الاختراع
والابتكار فلا يكفي أن يكون هناك أفراد عندهم الرغبة في ممارسة

النشاط التنظيمي بل يجب ان تكون عندهم القدرة وان تتاح لهم الفرصة لعمل ذلك عن طريق ايجاد اطار من النظام العام والاستقرار وممارسة الحقوق المشروعة وخلق سياسة عامة تمهد لوجود دوافع نقدية ومالية مناسبة .

ويمكن القول بصفة عامة ان المسائل الاقتصادية الخاصة بالتنمية تعتبر بسيطة نسبيا بالقياس الى المشاكل الاجتماعية الاعم والاعمق المتعلقة باحترام ومراعاة الاوضاع الثقافية والانظمة الاجتماعية في الدول الفقيرة عندما تنشأ فيها رغبات اقتصادية عديدة يراد اشباعها فلا يجب تغيير النظام الاقتصادي فحسب بل يجب ايضا تحرير النظام الاجتماعي المتمثل في المنظمات الكبرى كنظام الطبقات والاسرة والحياة الريفية وبيوت العبادة ودور العلم حتى يمكن جعل المركب الاساسي للقيم والدوافع أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية .

الباب السابع عشر

نتائج السياسة الداخلية

تحتاج كل دولة الى سياسات معينة خاصة بالتنمية الاقتصادية ثلاث خصائصها النوعية ومشاكلها واهدافها وستنصر بحثنا في هذا الباب على اقتراح بعض خطوط العمل المختلفة ذات الصلة العامة بالتنمية ونحاول تقدير مزاياها وعيوبها النسبية .

١ - دور الحكومة :

ان مساهمة الحكومات في البدء بعملية التنمية وتوجيهها في الدول المتقدمة اقتصاديا كانت تختلف من دولة الى اخرى ففي اليابان والمانيا والاتحاد السوفييتي قامت الحكومات بدور رئيسي فعال بينما كان دور الحكومات في انجلترا والولايات المتحدة محدودا .

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أن العمل الحكومي المتمس ببقوة والنشاط امر ضروري لتعجيل التنمية في الدول الفقيرة المتخلفة فلا يمكن للتنمية في ظروفها الحاضرة ان تكون تلقائية كما كانت في القرن التاسع عشر ومن المعتقد أن العمل الحكومي وحده له من القوة والمجال مايمكنه من التغلب على العقبات التي تحد من التنمية في الدول المتخلفة وهناك مجالات مختلفة للعمل أمام الحكومة منها انشاء الاسواق عن طريق ترتيبات تنظيمية ملائمة ومنها القيام بالمشروعات الانتاجية في القطاعات التي يكون فيها الربح ضئيلا والمخاطرة كبيرة مما يؤدي الى عدم اجتذاب المشروعات الخاصة ومنها ان تحل الحكومة محل القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التي لو تركت لهذا القطاع لثم انجازها بدرجة غير مرضية كما ان التوجيه الحكومي مطلوب للنهوض بالاقتصاديات الخارجية والتنمية المتوازنة » .

وهناك رايان فيما يختص بتدخل الحكومة في التنمية الاقتصادية الرأي الاول يحذ قياام الحكومة بالتخطيط ووضع برامج التنمية الشاملة وأن تتولى النشاط التنظيمي وتحاول أن تحقق تجميع رأس المال بسرعة ونسبة عالية ويجب ان تتضمن خطة التنمية الاهداف المحددة للاتاج مع ايضاح الزيادة في انتاج السلع المطلوبة وميزانية مالية تشمل مشروعات الاستثمار العامة وتضمن ايضا ميزانية لاستثمار القسوى البشرية تغطي النفقات الحكومية على التعليم وتدريب القوى العاملة والعناية بالصحة العامة كما تتضمن الاجراءات المنظمة التي تتحكم في

نشاط الأفراد الخارجى وفى المشروعات وفى المنظمات التى يقصد بها إعادة توجيه وإرشاد أوجه النشاط لتساهم فى تحقيق الأهداف الموضوعة فى الخطة أما الرأى الثانى فيجب أن يكون علاج الحكومة لمسائل التنمية علاجاً تدريجياً وأن يعتمد على الطريقة التى يعملى بها السوق الحر وعلى الجهود الخاصة وأن يقتصر نشاطها على خلق البيئة المشجعة والذين يمارضون التنمية التدريجية من رأيهم أنه لكى يكتسب برنامج التنمية قوة دافعة تؤدى إلى نجاحه فيجب أن يعمل بسرعة وعلى مدى واسع لأن التطور البطيء لا يمكن أن ينجح فى وجه العقبات التى تصادفه وما لم يتضمن برنامج التنمية تغييرات واسعة فلن تتمكن عملية التنمية من أن تصبح شاملة وذات قوة ذاتية وذلك يستلزم أن يكون الاستثمار والمساعدة الفنية الصناعية على مدى كبير ومن رأى أنصار هذا المبدأ أن يكون تدخل الحكومة تدخلاً مباشراً وأن تتولى جميع مشروعات التصنيع ووضع خطط التنمية أما أصحاب مبدأ التنمية التدريجية فمن رأيهم أن نمو وتقدم الصناعة يجب أن يكون نتيجة للتوسع فى قطاعات النظام الاقتصادى الأخرى بدلاً من أن يكون نتيجة للمجهودات الحكومية فى القطاع الصناعى فيجب أن تبدأ بزيادة الدخل فى القطاع الزراعى عن طريق وسائل الإنتاج المتقدمة والأكثر كفاءة وعن طريق بعض المشاريع كإقامة الخزانات ووسائل الري وبناء الطرق من مواطن الإنتاج إلى الأسواق ويجب أن تكون التنمية الصناعية فى بادئ الأمر مكتملة للزراعة كانشاء مصانع الريفية والصناعات الزراعية ويتبع ذلك اتساع النشاط الصناعى وامتداده من الزراعة إلى القطاع الصناعى ذاته . وفى أثناء تلك العملية التدريجية يجب أن يقتصر نشاط الحكومة على تخطيط الإطار العام وخلق الجو الملائم للنشاط التنظيمى الخاص وفى الواقع فعل كل دولة أن تقرر أين ترسم الخط الفاصل بين قطاعها العام وقطاعها الخاص فى التنمية على أساس أهدافها الخاصة مع مراعاة تتابع التنمية ومعدلها الزمنى وظروفها الاقتصادية المعينة ومنظمتها والمقدرة الإدارية لحكومتها .

٢ - التعليم والصحة :

إن التوسع فى الخدمات التعليمية والإجراءات الصحية فى الدول المتخلفة بضعف من العقبات التى تقوم فى سبيل التنمية بالاقبال من التخلف والتأخر بين السكان وزيادة مرونة حركة المهن وزيادة المقدرة الانتاجية وتسهيل الابتكارات وكل برامج التنمية تعترف بأهمية اتوسع فى التعليم العام ويجب أن تعدى الجهود التعليمية مجرد محاولة زيادة درجة التعلم لأن التعلم ما هو الا وسيلة من وسائل التربية والتعليم فى كل مجالات الحياة وللتعجيل بالتنمية يجب أن يكون الهدف المسام للتعليم هو أحداث تغيير فى كل أنحاء المجتمع ويجب أن يكون التعليم على صلة بالتمديدات فى البيئة الثقافية الاجتماعية حتى يعم الإلمام بالمعرفة والمهارات الحديثة والتسليم بمبدأ الرغبة فى التغيير وتنشيط الدافع إلى الأخذ بالطرق الجديدة .

ويزيد التعليم من رأس المال البشرى ولكن قد تكون الموارد المخصصة للتعليم على حساب الاستثمار المادى ومن رأى احدى لجان الامم المتحدة أن الدول المتخلفة فى موقف يجعل الاستثمار فى القوى البشرية منتجا مثل الاستثمار فى المواد المادية وفى كثير من الاحوال يؤدى الاستثمار فى القوة البشرية الى زيادة اكبر فى تدفق السلع والخدمات مما قد يؤدى اليه الاستثمار فى رأس المال المادى وهناك ثلاثة مجالات يجب ان يكون لها الاسبقية من حيث النفقات على التعليم وهى التوسع فى الخدمات الزراعية عن طريق البحوث وتعليم الفنون الانتاجية والتدريب على المهارات الصناعية والتدريب على مهارات الاشراف والادارة .

ومن الواضح ان رفع مستوى التعليم العام والتوسع فى التربية الاساسية لهما أثر كبير فى تسهيل عملية تدريب العمال المهرة كما ان محور الآمية وادخال نظام التعليم الاجبارى المجانى لجميع طبقات الامة مما من الاهداف البعيدة المدى التى تتطلبها التنمية الاقتصادية المجاورة ويجب ان توجه جهود كبرى للتعليم المهنى والتدريب المتخصص فى أوجه النشاط الاساسية النوعية وبعد التغلب على العقبات المجاورة الخاصة بقلة العاملين فى القطاعات الرئيسية الهامة يجب ان يوضع نظام للتعليم يحل المشكلة العامة وهى العمل على ايجاد علاقة صحيحة بين التعليم العام وبين مرحلة الاعداد للتعليم المهنى وبين التعليم المهنى والتدريب اللذين يؤهلان لتولى الوظائف - ومن الضروريات التعليمية الكبرى زيادة عدد ذوى المقدرة والمعرفة الادارية فاذا اريد لبرامج وسياسات التنمية ان توضع بحلق وان تنفذ بمقدرة وكفاءة يجب ان يكون هناك موظفون حكوميون ذوو مهارات ادارية وان يكون هناك رجال أعمال ذوو مهارات فى التنظيم والاشراف .

ولا يقل مجال الصحة العامة أهمية عن مجال التعليم اذ يجب الاقلال من حدوث الامراض وتحسين التغذية لزيادة القوة الانتاجية وكفاءة العمال ويستلزم ذلك زيادة عدد العيادات فى الارياف وتدريب القابلات وتنظيم هيئة من المستقلين بالصحة والقضاء على مواطن الميساء الراكدة والملوثة وتزويد الاماكن السكنية بالمياه النقية والمجارى وازالة الاحياء الفقيرة غير الصحية وتحسين وسائل الاسكان .

ومن وجهة زيادة الدخل الفردى الحقيقى تعتبر الاجراءات الصحية سلاحا ذا حدين فهى تجعل عملية التنمية سهلة بتحسين القوة العاملة من حيث نوعها وصفقتها ولكنها فى الوقت ذاته تجعل الحاجة الى التنمية أمرا حاما وملحا بسبب النمو فى عدد السكان اذ يتبع التحسينات الصحية نقص فى نسبة الوفيات وما لم تقل نسبة المواليد بنفس المعدل تحدث زيادة حريصة فى عدد السكان ، فاذا أمكن الحد من نمو السكان فان معدلا معيناً من معدلات التنمية يسمح برفع مستوى الدخل الفردى مما يسهل عملية التنمية وعلى ذلك فالتحكم فى عدد السكان يتطلب مجهودات مبنية على الدراسة للاقلال من القدرة التناسلية ويجب على الهيئات الصحية العامة

أن تتولى عبء القيام بالأبحاث الطبية اللازمة لإيجاد الوسائل البسيطة الفعالة للتحكم في النسل عن طريق جعل الطرق الفنية لمنع الحمل في متناول الجميع وكذلك العمل من جانب الحكومة على تغيير وجهة نظر السكان من ناحية هذا الموضوع وخلق الدوافع القوية التي تحفز الناس إلى الأخذ بمبدأ تخطيط الأسرة ونشر ذلك بين السكان في الريف على الأخص كما فعلت حكومة الهند التي استعانت بالهيئة الصحية العالمية في هذا السبيل .

٣ - المنافع العامة :

يجب أن تعطى الحكومة أسبقية كبرى إلى التوسع في طرق النقل والمواصلات ووسائل توليد القوى وموارد المياه وأعمال الصيانة بالطرق والسكك الحديدية والموانئ ووسائل الاتصال ضرورية لإيجاد شبكة أساسية من النقل والمواصلات تمكن التنمية الاقتصادية المستقبلية من السير قدما كما أن المشروعات الفردية الخاصة تنتظر من الدولة تدبير رأس مال التشغيل العام وطالما أن الاستثمار في رأس مال التشغيل يوجد القاعدة للتوسع في النظام الاقتصادي انعام فإن تدبير هذا المال لا يخص المستثمر الفرد بل يجب على الحكومة أن تدبره ولكن ذلك لا يستلزم أن تتوسط الحكومة في القيام بالأشغال العامة التي ليست ضرورية أو التي تتكلف نفقات باهظة لا تتناسب مع الفائدة التي تعود منها كما يجب على الحكومة ألا تمضي في توجيه رأس المال الموجود في الأشغال العامة إذا أمكن لرأس المال أن يكون أكثر إنتاجا إذا استخدم في الزراعة أو الصناعة أو أوجه النشاط الأخرى .

الباب الثامن عشر

تابع نتائج السياسة الداخلية

يختص هذا الباب بدراسة بعض الاهداف والطرق التي تتبعها الحكومة في قطاعات غير قطاعات التعليم والصحة والمنافع العامة .

١ - التقدم الزراعي :

يستلزم نمو الانتاج الزراعي زيادة غلة الفدان وتطلب زيادة الغلات ادخال التحسينات الفنية في طرق الزراعة ورفع مستوى الكفاءة للعمال الزراعيين ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم الفني واستخدام المعدات والآلات الحديثة والاصلاح الزراعي ، وللتوسع في مساحة الأرض المنزرعة يجب القيام باستصلاح الاراضي وتحسينها . ويرمي التعليم الفني الى تعريف الناس بما يمكن انجازه بواسطة الفنون الزراعية المحسنة والى تزويد العمال بالمهارات اللازمة لاستخدام الطرق الزراعية المتقدمة كما يشمل التعليم الفني البحث العلمي لتحسين انواع النباتات والبذور وسلالات الماشية والقضاء على الآفات الزراعية ومعالجة التربة والمحافظة عليها . جعل نتائج هذه الابحاث في متناول جميع المستفيدين بالزراعة ويمكن زيادة غلة المحاصيل عن طريق ادخال الآلات الزراعية الحديثة والمحسنة بشرط أن تتناسب مع قدرة المزارعين المالية على شراء الآلات وصيانتها ومع مساحة الأرض وطبيعة تكوين التربة والآ تكون الأرض التي تستقيم فيها الآلات بعيدة عن مراكز صيانة الآلات او الحصول على الوقود اللازم لتشغيلها .

ويمكن زيادة القدرة الانتاجية الزراعية عن طريق اصلاح نظم تملك الأرض وحيازتها ويتضمن ذلك القرارات الخاصة باعادة توزيع الملكية الزراعية وشروط الاستئجار ومراقبة والاشراف على قيمة الابعار وهذه أمور هامة جدا في الدول التي تعتبر الزراعة المهنة الاساسية ويجب أن يعد اصلاح الزراعي لاستخدام الأرض الزراعية بدرجة كبيرة من الكفاءة . يجعل الوحدات الزراعية تقترب بقدر الامكان من الحجم الملائم للحصول على أعلى مستوى انتاجي وببب الدوافع في نفوس المزارعين لرفع مستوى الانتاج .

ويجب ضمان حيازة الأرض لانه بدون ذلك لا يكون لدى المزارع الدافع الى المحافظة على موارد الأرض الزراعية أو الى تحسين الأرض عن طريق الاستثمار الطويل الامد أو الى زيادة القدرة الانتاجية كما ان نظام المزارعة قد يقلل الحافز عند الفلاح الى ادخال تحسينات في طرق زراعته وفي كثير من الدول المتخلفة يوجه الملاك همهم الى جمع الابعارات دون أن يقيموا بزيادة مقدرة الأرض الانتاجية وقد أدت هذه الاوضاع الى ايجاد نوع واحد من اصلاح الزراعي وبمقتضاه تستولى الحكومة على

الملكيات الزراعية الكبيرة ثم تعيد توزيعها في مساحات صغيرة للمستأجرى الأرض الحاليين ليصبحوا ملاكاً أحراراً في أراضيهم وفي مصر صدقانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ الذي حدد مقدار المساحة التي يمكن للفرد امتلاكها وأعطى الحكومة الحق في الاستيلاء وإعادة توزيع الأراضي الزراعية كما تقرر وضع حد أعلى للقيمة الإيجارية وكانت الهند وجواتيمالا من بين الدول التي اتبعت نظام الإصلاح الزراعي .

وبالرغم من تضارب الآراء فيما يختص بمزايا المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة وتفضيل البعض على البعض الآخر فهناك ظروف معينة تجعل المزارع الصغيرة أكثر كفاءة وقدرة من المزارع الكبيرة ، فالمزارعون الصغار يزرعون الأرض بدرجة مركزة أكثر من كبار المزارع ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج من القدان في المزارع الصغيرة كما أن المزارع الصغير يعمل بجهد وعناية أكثر من العامل الزراعي الأكبر كما أن المزارع الصغير لا تقلقه مشكلة إيجاد هيئة من الإداريين والمشرفين وقيام المزارع الصغيرة بحول دون تركيز النفوذ الاجتماعي والسياسي في يد فئة قليلة من كبار الملاك الزراعيين .

وتختلف سياسة الإصلاح الزراعي من دولة لأخرى حسب التركيب السياسي والاجتماعي لكل منها وحسب حالة ملكية الأرض الزراعية من حيث كبر المساحات أو قلتها كما تتوقف هذه السياسة على النتائج التي يحدتها الإصلاح الزراعي على المستوى العام للإنتاج الزراعي وعلى توزيع الناتج من الزراعة .

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة الخاصة بزيادة القدرة الانتاجية الزراعية يمكن للحكومة أن تزيد من مساحة الرقعة المنزعة بواسطة مشروعات الري والصرف التي لا تزيد من القدرة الانتاجية الزراعية لحسب بل توجد مجالاً لتشغيل العمال المتعطلين نتيجة لإدخال الآلات الحديثة التي تقتصد في العمل ولا سيما عند استغلال الأراضي الزراعية الجديدة واستصلاحها ويمكن أن يكون استصلاح الأراضي أحد أهداف للمشروعات الانتاجية الكبرى التي تشمل الري والتحكم في الفيضانات وتوليد القوى الكهربائية المائية ويساعد توسيع الرقعة الزراعية في تخفيف ضغط السكان عن الجهات الريفية المزدهرة ويجب ألا ننسى في هذا المجال أهمية إدخال التحسينات على عملية تسويق الحاصلات الزراعية حتى يمكن تفادي الخسائر والضيايق في الموارد البشرية والمادية ويقتضى ذلك تحسين وسائل التخزين ووسائل تداول الحاصلات وتقديم الخدمات السوقية العامة عن طريق نشر المعلومات عن حالة السوق والأسعار وتحسين وسائل النقل الملائمة لعملية التسويق ولا يمكن أن تتم هذه التحسينات في الزراعة بمعزل عن بقية قطاعات النظام الاقتصادي العام إذ يجب أن يمتد التحسين إلى قطاعي النقد والائتمان وقطاع الخسومات التعاونية حتى يؤمن المزارع ضد المديونية كما يجب تحسين وسائل النقل والخدمات العامة وفتح المجال الصناعي لامتصاص العمال الزائدين عن حاجة القطاع الزراعي .

لا غنى عن التوسع فى السياسة المالية واستخدامها بدرجة فعالة للتجويل والنهوض بالتنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ويمكن أن تحدث السياسة المتعلقة بدخل الحكومة ونفقاتها أربع نتائج هامة فهى تؤثر فى تخصيص الموارد للانتاج وتغير من توزيع الدخل وتنهض بتجميع رأس المال وتحد من التضخم وبتأثير النظم الخاصة بالدخل والنفقات الحكومية فى مرونة حركة عوامل الانتاج فانها تؤثر على تخصيص الموارد ومن جهة التنمية فان ضريبة الارض وضريبة الملكية يمكن أن تؤثر على نظام تملك الاراضى كما ان الإعفاءات من الضريبة والتميز فيها يمكن أن تؤثر على توجيه الاستثمار الى قطاعات معينة فالضرائب يمكن أن تحد من بعض السلع ذات التكاليف الاجتماعية بينما الإعانات الحكومية يمكن أن تشجع الصناعات ذات الفوائد الاجتماعية وتعديل الاجراءات المالية من توزيع الدخل مثال ذلك أن الاتفاق الحكومى على التلميذ وانصحة يزيد من مرونة حركة المهن المختلفة ويسمح برفع درجات العمال وتؤثر ضريبة الاراضى على توزيع ملكية الاراضى كما ان نظام الضرائب والإعانات يمكن أن يغير من درجة المنافسة فى قطاعات اقتصادية مختلفة .

وتعتبر السياسة المالية الخاصة بالنهوض بتجميع رأس المال والحد من التضخم اعظم أهمية من السياسة الخاصة بالتأثير على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل فمشكلة التنمية الحقيقية ليست مشكلة عدم استخدام الموارد القائمة بدرجة عالية من الكفاءة والمقدرة بقدر ما هي مشكلة نقص الموارد وخصوصا نقص رأس المال وتعتبر الحكومة مسئولة عن تجميع معظم رأس المال القومى اللازم للتنمية فى الفترة العاجلة على الأقل ولا يتجاز ذلك عليها أن تزيد من الدخل الضريبي أو تلجأ الى التوفير فى بعض أبواب التمويل لسد العجز ولتجنب آثار التضخم يجب على الحكومة أن تمول نفقاتها عن طريق زيادة الدخل الضريبي فبواسطة زيادة الضرائب يقل الاستهلاك ويكون هناك ادخار اجبارى ويمكن للحكومة أن تحرر بعض الموارد من قطاع الاستهلاك وتحولها الى الاستثمار المنتج ويمكن للحكومة أن تقوم نفسها بالاستثمار او تتركه للمشروعات الخاصة وعلى أية حال فالشغل الشاغل لسياسة الحكومة المالية يجب أن يوجه الى رفع المدخرات الى الحد الأقصى وتميئتها للاستثمار المنتج وتوجيهها بما يتفق مع تحقيق أهداف برنامج التنمية المتوازن ويتوقف الأثر الفعّال للسياسة المالية فى التنمية على التحسينات فى نظام الضرائب وعلى تنظيم والتوسع فى سوق الأوراق المالية خصوصا الحكومية منها ولا شك أن درجة كفاءة نظام جمع الضرائب يعمل على زيادة قدرة الدولة على تحمّل الاعباء الضريبية وعند وضع نظام الضرائب يجب على الحكومة أن تتدخل فى حسابها الاعتبارات الآتية :

- ١ - أى أثر تحدثه زيادة الضرائب فى الترتيب السياسى للدولة ؟
- ٢ - أى المستويات الحكومية تقوم بفرض الضرائب الجديدة .
- ٣ - كيف تؤثر الضرائب الجديدة على مبدأ العدالة

٤ - هل من الممكن اداريا جميع الضرائب حسب المعدلات الجديدة؟

ومن الضرائب التى تلائم ظروف الدول الفقيرة الضريبة على الدخل الكبيرة المستمدة من ايجارات الاراضى ومن ارباح الفوائد عن طريق الربا كما يجب وضع نظام ضريبى تصاعدى على المرات اذ فضلا عن انه مورد هام للحكومة فانه يعمل على تحقيق التوازن فى توزيع الدخل وفى تملك الاراضى ويجب ألا تكون الضريبة على الارباح من الاعمال الصناعية عالية حتى لا تقلل من الدوافع نحو الاستثمار ويجب فرض ضرائب على ارباح الشركات الاجنبية والشركات الاحتكارية بحيث تحصل الحكومة على نصيب مناسب من هذه الارباح ومن الضرائب الملائمة الضريبة ايرادات القيم المنقولة ويمكن للحكومات ان تعتمد الى حد كبير على ضرائب الاطيان على كبار ومتوسطى الملاك وتخضع على صغار الزراع والمستاجرين ومن مزايا الضرائب غير المباشرة ان عبثها يقع على القطاع الاستهلاكى بدلا من قطاع الادخار ولكن هذه الضرائب يجب ألا تفرض على السلع الضرورية بل على السلع الكمالية ومما يجب ملاحظته انه لى تنجح الحكومة فى تمسك المدخرات يجب التوسع فى سوق الاوراق الحكومية وتنظيمه واذا كان دخل الحكومة من الضرائب أقل من النفقات اللازمة فيمكنها أن تقتصر من الاهالى عن طريق بيع سنداتهم وأوراقها بواسطة البنك المركزى .

٣ - السياسة النقدية :

تلب السياسة النقدية دورها فى التعجيل بالتنمية عن طريق تأثيرها فى كمية واستخدام الائتمان ومحاربة التضخم والاحتفاظ بموازنة ميزان المدفوعات ولكى تستفيد الدول الفقيرة من سياستها النقدية يجب عليها أولا أن تحسن تقدها ونظم ائتمانها وتصبح هناك حاجة لإنشاء البنوك والمنظمات المالية التى تزيد من التسهيلات الائتمانية وتوجه المدخرات الى النواحى الانتاجية ولجعل التسهيلات الائتمانية فى متناول صغار الزراع وصغار التجار والصناعات الصغيرة يلزم التوسع فى البنوك التجارية وإنشاء بنوك الادخار وجمعيات الادخار التعاونية .

وللإشراف الفعال على عرض النقود واستخدامها لابد من وجود النظام المصرفى المركزى لذلك يجب إنشاء البنوك المركزية فى الدول الفقيرة . وتوسيع اختصاصاتها لى تقوم بعمليات السوق المفتوحة وتشرف على أسعار الخصم وإعادة الخصم وتنوع فى مطالب الاحتياطى للبنوك التجارية . وبما ان البنوك التجارية فى الدول الفقيرة لا ترغب فى منح القروض الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل وهذا يحد من تدبير الائتمان للسلطات العامة أو لشراء المواد الخام أو الانتاج الصناعى فان الحكومات تقوم باغراء البنوك القيام بهذا النوع من الائتمان ذى الصفة الانتاجية تقوم الحكومة باعطاء الضمانات المناسبة وتدبر وسائل وتسهيلات إعادة الخصم . وللتسوية بين موقف الدائن وموقف المدين فى المناطق الريفية التى يتعرض فيها صغار الزراع الى جشع المربين يجب على الحكومة ان تصلح من نظام الائتمان فى تلك الجهات وذلك بإنشاء جمعيات الائتمان

التعاونية التي تعمل عن طريق البنوك أو الحكومة ويمكن عن طريق الإشراف على الائتمان أحداث تأثير في نظام الاستثمار والإنتاج .
ويجب أن ندرك أن المنظمات المالية والنقدية في حد ذاتها ليست هي المحركات الأساسية للتنمية بطريق مباشر بل أن القدرة التنظيمية والمشروعات هي الأساس في إعطاء التنمية القوة الدافعة يجب أن يستجيب النظام المالي والنقدي لهذا الدافع فالمعرض من النقود يجب أن يزيد بالنسبة إلى نمو عدد السكان وكذلك بالنسبة إلى معدل انتقال الموارد الإنتاجية من القطاع غير النقدي إلى القطاع النقدي فبدون القدرة التنظيمية التي تعتبر العامل الحيوى في التنمية يصبح خلق الائتمان غير فعال .

٤ - عرض القدرة التنظيمية :

يجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التي تزيد من عدد المنظمين الوطنيين وأن تحتجب عددا من المنظمين الأجانب والا فيجب على الحكومة أن تتولى بنفسها دور التنظيم وتحل محل المنظمين من أهل البلاد ومن المستحسن أن يقتصر دور الحكومة على تدبير رأس مال التشغيل العام واستصلاح الأراضي وعمل التحسينات والاحتفاظ بعملية التنمية وإعطائها قوة ذاتية ويجب أن يزيد عدد المنظمين من أهل البلاد ونشاطهم وبالرغم مما تقوم به هيئات التنمية الحكومية من تنشيط وتخطيط وتنسيق لا وجه نشاط التنمية على مستوى حكومي وبالرغم من تعبئة الموارد المالية فإنه يجب التغلب على نقص عدد المنظمين في القطاع الخاص حتى يمكن تنفيذ المشروعات الفردية ويجب أن تتخذ الحكومة الإجراءات التي تقوى الدوافع وتزيد من قدرات المنظمين وتجعل بيئة العمل محببة اليهم ومن الأهمية بمكان اغراء عدد اكبر من الناس ليصبحوا منظمين يقومون بمشروعات طويلة الامد بدلا من أن يكونوا مجازفين يهتمون فقط بالأرباح الناتجة من المشروعات القصيرة الامد ويمكن للحكومة أن تقوم ببعض المشروعات القيادية ، لتبين ما يمكن ان يتم بواسطة بعض الابتكارات الفنية وبذلك تعطى الفرصة للفنيين والإداريين من أهل البلاد ليتعلموا المهارة والفن لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة كما يمكن للحكومة أن تشجع وتشجع القدرة التنظيمية عن طريق إقامة حقوق ملكية مضمونة وتجنب التغيرات التحكيمية في تطبيق القوانين واللوائح وتكوين الاطوار اللازم لرأس مال التشغيل العام والاستقرار الاقتصادي واتباع سياسة مالية وضريبية مناسبة ويمكن وضع أساس اتوسع في النشاط التنظيمي لفترة قصيرة الامد عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة وقيام الحكومة بالمشروعات الصناعية الكبرى التي تؤول فيما بعد للمنظمين الخاصين بطريق البيع أو الإيجار وفي الفترة الطويلة الامد يمكن للنشاط الحكومي أن يدخل التحسينات على الترتيب المالي والتمويل والفنى الذى من خلاله يمكن لقطاع المشروعات الخاص أن ينهض بالصناعات الملائمة للنظام الاقتصادى ومن الضروري توجيه النشاط التنظيمي إلى أوجه النشاط الاقتصادى المنتجة بدلا من تخصيصها للتجارة والمضاربة والربا .

الباب التاسع عشر

نتائج السياسة الدولية

يمكن للأجراءات الدولية المختلفة أن تساعد في التمتع بالتنمية في الدول الفقيرة ، فبعضها يمكن الدول المتخلفة من التزود بالمعرفة الفنية ، والارتفاع ورأس المال من الدول الغنية ، كما أن بعض هذه الإجراءات يمد الدول الفقيرة بنصيب كبير من الأرباح التجارية ويسمطي موجزا لأجراءات السياسة الدولية في هذا الباب والذي يليه .

١ - السياسة التجارية :

تحاول كثير من الدول المتخلفة التحكم في التجارة الخارجية كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، وتعتقد هذه الدول أن الخروج على مبدأ التجارة الحرة أمر مشروع بالنسبة لمتطلبات التنمية ، ومن الحجج التي تسمونها هذه الدول لحماية الإنتاج الصناعي أن رأس المال والعمل أكثر إنتاجا في الصناعة منها في الزراعة ، لذا يجب فرض الحماية الجمركية للصناعات القائمة حتى يمكن زيادة الدخل الفردي ، كما أن التصنيع يمكن أن ينهض بالتطور الاجتماعي والاقتصادي ويحدث آثارا هامة في مستوى التعليم العام والمهارة وطريقة المعيشة والعادات والفن الصناعي والقدرة على الاختراع وخلق الحاجات الجديدة ، وعلى ذلك فالحماية الجمركية تساعد على تحقيق الاقتصاديات الخارجية لتحويل الموارد من الزراعة إلى المشروعات الإنتاجية في القطاعات الأخرى ولكن ليس معنى هذا أن تقلل الدولة من أهمية الزراعة وتوجه كل همها للصناعة لأن النمو المتوازن لدول متخلفة يتطلب الاحتفاظ بأساس زراعي قوى كما أن التاريخ قد أثبت أن الثورة الزراعية شرط أساسي يسبق قيام الثورة الصناعية ، وهناك حجة أخرى وهي فرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية حتى يمكن لهذه الصناعات أن تنهض وتوسع في المستقبل وتصبح تكاليف إنتاجها منخفضة وبذلك تكتسب الدولة ميزة في إنتاجها مستقبلا ، ولكن حماية الصناعات الناشئة في الدول المتخلفة لا يؤثر إلا قليلا جدا في خلق رأس المال اللازم للتوسع الجديد في الصناعة .

ويقول مؤيدو الحماية للاقتصاد الناشئ أن هذه السياسة تفتح المجال للتشغيل الكامل للعمال ، كما أنها تساعد على سهولة حركة أموال الإنتاج من قطاع إلى آخر ، ولكن المعارضين يقولون أنه يمكن أن يجلب

ذلك عن طريق السياسة الداخلية بدلا من السياسة التجارية التي تنقص من الأرباح التي تعود من التجارة الدولية ، فمنح إعانة لصناعة ناشئة. أفيد بكثير من حمايتها جمركيا ، كما أنه يمكن تنشيط حركة انتقال العمال من القطاع الزراعي عن طريق الاستثمارات المباشرة في القطاع العام أو عن طريق الإصلاح في نظام الإجراءات الزراعية ونظام الملكية وبدلا من محاولة عزل الاقتصاد الناشئ أو انقاص حجم التجارة الخارجية. فمن الأفضل الحصول على أكبر قدر من الربح عن طريق الاستيراد مقابل التصدير وعن طريق الاستثمار الأجنبي الموجه لمهاونة التنمية ، ومن المستحسن إزالة عيوب السوق الداخلية والسماح للتجارة الخارجية أن تساعد في القضاء على الدوائر الاقتصادية السيئة .

ويمكن للدولة المتخلفة أن تتبع سياسة تجارية تؤدي إلى زيادة نسبة مدخراتها وإلى تشجيع تجميع رأس المال وذلك عن طريق تحسين شروط ونسب تجارتها واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مقدار الإدخال الإجباري وتحسين شروط التجارة يمكن للدولة أن تفرض رسما جمركيا يؤدي إلى زيادة مستوى أسعار التصدير وخفض مستوى أسعار الاستيراد وتوفير الموارد الداخلية يمكن أعداد رسوم جمركية تحول دون استيراد السلع الجاهزة وتسمح باستيراد الآلات والمواد الخام. ومن الممكن زيادة نسبة المدخرات عن طريق الإشراف على الاستيراد للحد من استهلاك سلع معينة خصوصا السلع الكمالية ويمكن استخدام نظام تعدد معدلات المبادلة التجارية ليكمل برنامج التنمية فإذا كانت معدلات التبادل تختلف حسب مجموعات السلع ويمكن للحكومة أن تشجع تدبير السلع المتنوعة وتحقق مخصصات اجتماعية من النقد الأجنبي للأنواع المختلفة من الواردات ويمكن اتباع هذا النظام فيما يختص بالمعدات الإنتاجية والمواد الأولية الضرورية والسلع الاستهلاكية اللازمة .

ويمكن استخدام السياسة التجارية المقيدة ليجاد التوازن في ميزان المدفوعات الذي يمكن أن يختل في الدولة الناشئة نتيجة للاستثمار الأجنبي أو الدورة التجارية الدولية أو زيادة التضخم الداخلي ولكن تنفيذ الدولة المقترضة من الاستثمار الأجنبي يجب أن يوجه إلى الإنتاج المباشر وأن يساهم في زيادة الصادرات والإقلال من الواردات. ففي هذه الحالة ينهل دفع القوائد وتسديد الدين .

ويضيف من مركز الدولة بالنسبة للنقد الأجنبي امتداد موجه الكساد في التجارة الدولية إذ تعاني الدولة نقصا كبيرا في قيمة صادرات المواد الأولية ومن ثم تحايه مجزا في ميزان مدفوعاتها ويمكن في هذه الحالة استخدام القروض التجارية للحد من الواردات وتشجيع الصادرات

والالتجاء الى اتفاقيات السلع الدولية وقد عقدت اتفاقيات متعددة الجوانب لتثبيت التجارة في سلع معينة مثل السكر والقمح وغيرها من المواد الأولية والاحتفاظ بعلاقات متساوية وعادلة بين اسعار المسود الخام واسعار السلع المصنوعة وتعهد بعض الدول الى تكوين هيئات للتسويق لحماية المنتجين من الوسطاء ولتثبيت الاسعار الداخلية ويمكن للدولة عن طريق الاشراف على القطع أن تمنع هروب رأس المال عن طريق النقد الاجنبي . هذا وقد تنجح السياسة التجارية في ازالة بعض الآثار السيئة للتضخم النقدي مثال ذلك أن التضخم يؤدي الى تحول الدخل من جانب الدين يشتغلون بالأجر الى جانب الدين يحصلون على أرباح المشروعات وبذلك يحدث تغيير في الطلب على السلع وعندئذ يمكن للسياسة التجارية أن تستخدم للإشراف على استيراد السلع التي تحول اليها الطلب ويجب أن يكون خروج الدولة الناشئة عن سياسة حرية التجارة في أقل الحدود الممكنة والا فانها تحرم نفسها من أرباح التجارة الدولية اذ يجب أن تستفيد من الاسواق العالمية كوسيلة لاغنى عنها للتجديد والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

٢ - المعونة الفنية :

يمكن للدول الفنية أن تساهم في تنمية الدول المتخلفة عن طريق المعونة الفنية والاستثمار الاجنبي فالى جانب تزويد الدول الفقيرة برأس المال يجب على الدول الفنية أن تجعل المعرفة والخبرة الفنية في متناول سكان الدول الفقيرة ولتحقيق ذلك تنفذ عدة برامج للمساعدات الفنية في الدول المتخلفة وبعض هذه البرامج تنظم عن طريق ثنائي بين دولتين وبعضها ينظم دولياً ويتم تنفيذ تلك البرامج عن طريق هيئة تنمية المستعمرات في بريطانيا والنقطة الرابعة في الولايات المتحدة وأهم مجالات هذه البرامج هي الصحة والتعليم والزراعة وتتضمن هذه البرامج اعارة المهندسين والفنيين وغيرهم من الخبراء وبعضها يتضمن منح تسهيلات للتدريب في الولايات المتحدة والبعض الآخر يتضمن تنفيذ مشروعات قيادية لاطهار وعرض وسائل الانتاج المتقدمة .

واهم برامج المعونة الفنية المنظم على اساس دولي هو برنامج ادارة المساعدة الفنية للامم المتحدة وتشترك فيه جميع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ويعمل عن طريق المساهمات الاختيارية السنوية للحكومات الاعضاء في المنطقة او إحدى وكالاتها وتمثل المعونة الفنية في ارسال الخبراء الافراد او جماعات منهم او بعثات مشتركة لتقديم النصح الفني والمساعدة العملية كما تتمثل في المنح الدراسية التي تقدمها الامم المتحدة ووكالاتها الى الطلبة الذين يختارهم حكومات البلاد المتخلفة ليدرسوا توليد القوى واستخدام المياه والتحكم فيها والعمليات

الصناعية وفنون التعدين والوسائل المالية الحديثة وفنون النقل والواصلات ومن مظاهر المساعدات الفنية تنفيذ المشروعات الإرشادية والقيادية لنشر المعرفة بين السكان فيما يختص بطبيعة واستخدام الطرق الفنية المتقدمة كما يساهم البرنامج بالتعاون مع الدول المختصة في تأسيس معاهد الإدارة العامة لتعليم مبادئ الإدارة العامة والتنظيم وطرقه والإشراف على الموظفين والمحاسبة وعمل الميزانيات ومن المشروعات الدولية الأخرى مشروع كولبو ويصم معظم دول جنوب شرقى آسيا ونيوزيلند وأستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان ويستحسن تقديم هذه المساعدات الفنية عن طريق هيئة الأمم المتحدة بدلاً من تقديمها عن طريق دولة واحدة حتى يمكن القضاء على روح عدم الثقة المتخلفة في الماضي في الدول الفقيرة وحتى يمكن انتداب فنيين من دول مختلفة لتنفيذ البرنامج المطلوب كما يمكن تجنب تقديم القروض المشروطة كما يجب انتقاء برنامج المساعدة الفنية لكل دولة بما يتفق وأطار الأحوال الفنية والعلاقات الاقتصادية والخصائص الثقافية والاجتماعية ويجب اختيار الطرق الفنية التى تنتج أعلى عائد اجتماعى بالنسبة للوحدة من رأس المال ولكى يحدث برنامج المساعدة الفنية اثره الفعال كعنصر من عناصر التنمية يجب أن يكون مصحوباً بالتغيرات المكتملة له فى بقية مجتمع الدولة المتخلفة وتمتد هذه التغيرات من التحسينات فى نظام التعليم ونظام الإدارة اللذين عن طريقهما يمكن للمنتجين أن يتعلموا الفن الصناعى الحديث وينشئوا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تفرى باستخدام الوسائل الفنية الحديثة .

الباب العشرون

(تابع) نتائج السياسة الدولية

١ - الاستثمار الأجنبي الخاص :

يجب على الدولة المتخلفة أن تعتمد على رأس المال الأجنبي إذا عجز الادخار القومي مع الضرائب من توفير الاستثمار اللازم لإيجاد معال التنمية المطلوب إذ أن تدفق رأس المال الأجنبي يمد الدولة بوسائل تطوير الموارد المحلية للاستثمار الداخلي كما يمدّها بالنقد الأجنبي لاستيراد المواد والمعدات المطلوبة كمشروعات التنمية ويسمح لها باستيراد السلع الأخرى التي تحتاجها عند ما تسير التنمية فلما ورنه التدخل القومي .

ويأتي رأس المال الخارجي أما عن طريق المصادر الخاصة أو المصادر العامة وقد يكون الاستثمار الأجنبي الخاص في شكل استثمار مباشر وفيه يمتلك المستثمر الأجنبي أصولاً طبيعية في الخارج أو يكون في شكل استثمار محفّظ «نقدي» يشمل شراء سندات حكومية للدول الأخرى أما الاستثمار الأجنبي «الحكومي» العام فيشمل القروض العامة أو المنح من الحكومات الأجنبية أو من الوكالات الدولية .

ومن فوائد الاستثمار الأجنبي الخاص أنه يخفف العبء عن كاهل دافع الضرائب في الدولة المقرضة كما أنه يستخدم في الأغراض الإنتاجية بقصد الحصول على أرباح وعند ما يتخذ شكل استثمار مباشر في المشروعات الاقتصادية فإنه يجلب معه فنونا إنتاجية حديثة ومهورة تنظيمية وأفكاراً جديدة يمكن أن تستفيد منها الدولة التي يستخدم فيها وبذلك يضيف زيادة حقيقية إلى المقدرة الإنتاجية للدولة المستوردة لرأس المال وقد أصبح الاستثمار الأجنبي الخاص محدوداً جداً الآن وذلك نتيجة للحربين العالميتين إذ هبط رأس المال المصدر من كل من بريطانيا والولايات المتحدة

وإذا أريد للتحويل الخارجي أن يصبح عاملاً هاماً في تنمية رأس المال فيجب على الدول المقرضة والدول المقترضة على السواء أن تحاول إزالة العوائق التي تقف في سبيل الاستثمار الأجنبي الخاص كما يجب عليها اتخاذ الوسائل التي تكفل زيادة رأس المال الأجنبي الخاص والتنوع في صفاته وجعل الاستثمار في الدول المتخلفة أكثر اجتذاباً للمال الأجنبي والعمل على تنشيط تدفق رأس المال

وتلخص العوامل التي تحد من الاستثمار الأجنبي الخاص في عدم وجود التوازن واختلال الأوضاع في العلاقات النقدية والتجارية في الدول المتخلفة ونمو روح الوطنية الاقتصادية التي تؤدي إلى التشديد وزيادة الرقابة على دخول واستخدام الاستثمار الأجنبي وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تولد عدم الثقة عند المستثمرين ويعمل على ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة مما يقلل من وجود التسهيلات الأساسية المناسبة ونقص العمال المدربين وعدم وجود الصناعات المتحالفة - ويمكن اتخاذ الإجراءات التي تكفل الإقلال من المخاطر بالنسبة للاستثمار الأجنبي عن طريق عقد معاهدات الاستثمار وتقديم الضمانات الحكومية والتخفيف من القيود في الدول المقرضة ومنح امتيازات معينة من جانب الدول المقرضة.

٢ - الاستثمار الأجنبي العام :

نظرا لقلّة رأس المال الأجنبي الخاص ونظرا لضرورة قيام الحكومات بجزء كبير من الاستثمار في برامج التنمية يجب أن تعتمد الدول المتخلفة إلى حد كبير على الاستثمار الأجنبي العام وقد قدر جمعاً من خبراء الأمم المتحدة أنه لكي يزيد الدخل القومي للفرد بمقدار ٢٪ سنوياً في الدول المتخلفة يجب استثمار أربعة عشر مليوناً من الدولارات سنوياً وهذا يستلزم استيراد عشرة بلايين دولار سنوياً.

ومن مزايا الاستثمار الأجنبي العام أن حكومة الدولة المقرضة تحقق رأس المال في النهوض بالاقتصاد القومي وفق البرنامج العام للتنمية وإذا أتى رأس المال عن طريق إحدى الوكالات الدولية فإن الدولة المقرضة لا تشك في أو تخشى من التدخل في سياستها الداخلية أو الخارجية كما أن الاستثمار في رأس مال التشغيل العام يتطلب مبالغ ضخمة من المال ويتضمن مخاطر كثيرة مما لا يؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الخاص لذلك يجب الاعتماد على القروض العامة وتوجد الآن مؤسسات حكومية للاقراض الأجنبي في عدة دول ففي بريطانيا أنشئت هيئة تنمية المستعمرات وشركة الكومونولث المالية للتنمية وفي الولايات المتحدة أنشئ بنك التصدير والاستيراد ومن المصادر الكبرى لتوفير رأس المال الأجنبي العام البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي بوليه سنة ١٩٥٦ بلغ مجموع القروض الممنوحة بواسطة البنك خلال عشر سنوات ٢٢٢٠ مليوناً من الدولارات لاثنتين وأربعين دولة والقصد العام للبنك هو اختيار المشروعات التي تساهم إلى أقصى حد في تقوية النظام الاقتصادي للدولة المقرضة وقبل منح القرض يقوم البنك بدراسة الأهداف الهامة لبرنامج الاستثمار وملاءمة الناحية الإدارية للمشروع وقدرته الحكومة على تحمل الالتزامات المترتبة على تنفيذ

المشروع ونظرا لان قدرة البنك على تمويل المشروعات الخاصة محدودة فقد انتشئت هيئة التمويل الدولية كفرع من فروع البنك للقيام بهذه الغرض ويشترك فيها الدول الاعضاء في البنك الدولي وتتوقف مساهمة الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية على ما اذا كان تدفق رأس المال داخل الدولة مصحوبا بالتخفيف في مجهودات الادخار القومي ام لا فاذا كانت الاعتمادات الاجنبية تستعمل كبديل للادخار القومي فمعنى ذلك أن الاستهلاك يزداد دون زيادة في مجموع معدل تجميع رأس المال وعلى ذلك فالاثار الفعل للاستثمار الدولي يتوقف أساسية على السياسات الداخلية للدولة التي يقصد بها حجز الموارد عن الاستهلاك وتوجيهها الى تكوين رأس المال .

الباب الواحد والعشرون

الآمال المرتقبة للتنمية

سيدور البحث في هذا الباب عن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة .

١ - القوة الكامنة للتنمية :

بدل اختلاف معدلات التنمية في الدول على أن ظروف التنمية ملائمة في بعض الدول وغير ملائمة في الأخرى وقد ظلت الظروف غير ملائمة في الدول المتخلفة إذ أن التنمية تجد فيها كل عقبات وعيوب السوق والدوائر السيئة ورد الفعل الاجنبى ولكن استمرار الفقر لا يعنى أن هذه الدول لا تمتلك القوة الكامنة للتنمية ولا يمكن القول بأنه لا يوجد أساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذ أن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوى من وجهة القوة الكامنة للتنمية ولا يمكن القول بأنه لا يوجد أساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذ أن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوى من وجهة القوة الكامنة للتنمية ونسوق على سبيل المثال اليابان كمثال رائع للتنمية بالرغم من قلة الوارد الطبيعية كما أن الموارد المعروفة في الدول المتخلفة لاستغلال عادة بنفس المعدل في الدول الفنية ويمكن تحسين نوع المواد الخام ورفع درجة كفاءة عوامل الإنتاج وتخفيض نفقات نقل وتوزيع الناتج وزيادة على ذلك فهناك موارد كامنة لم تكتشف أو تستخدم بعد ويمكن للتغيرات في الفن للصناعى زيادة العرض الفعال للموارد باستحداث استعمالات جديدة للموارد الموجودة وإذا أمكن التغلب على قلة رأس المال والمهارات أصبح من الممكن استخراج الموارد واستخدامها بطريقة أفضل وليست مشكلة نمو عدد السكان عتبة لا يمكن التغلب عليها في طريق التنمية اذ أن كل الدول المختلفة ليست مكتظة بالسكان مثال ذلك أن بعض أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية من المحتمل أن يرتفع معدل التنمية فيها إذا زاد عدد سكانها كما أنه يمكن أن ننظر إلى زيادة السكان على أنها في صالح التنمية إذا يمكن نقل العاطلين المستترين من القطاع الذى يعملون فيه إلى قطاع آخر أكثر إنتاجا عندئذ تصبح الريادة في عدد العمال وسيلة لتكوين رأس المال .

وإذا أمكن التغلب على نقص الموارد وزيادة عدد السكان فإن مستقبل معدل التنمية في الدول المتخلفة يتوقف قبل كل شيء على القضاء على النقص في رأس المال والمهارات والقدرة التنظيمية والنقد الاجنبى كما أنه من الأهمية بمكان اتخاذ الاجراءات الداخلية للنهوض بالتنمية كالتوسع

في التعليم والخدمات الصحية وتدير رأس مال التشغيل العام وادخال
التحسينات في الزراعة واتباع سياسة مالية وتقديرية حكيمة وتشجيع القدرة
التنظيمية ومن عوامل زيادة الامل بمستقبل التنمية المحاولات الدولية
لتوفير الموارد الخارجية لرأس المال وتقديم المعونة الفنية وتقوية مركز
ميزان المدفوعات .

ومن الامور الهامة فيما يتعلق بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة
رغبة الدولة في تحمل اعباء التنمية وقدرتها على تنفيذ السياسة المفعالة
الممكنة لجعل القوة الكامنة للتنمية امرا واقعا ومن الابعاء الكبرى الخاصة
بالتنمية عبء ضرورة زيادة معدل تكوين رأس المال اذ يجب على الدولة
ان تمتنع عن استخدام الزيادة في الدخل في الاغراض الاستهلاكية فإذا
كانت غير قادرة على تنظيم الموارد الحاملة لتدخل في عملية تكوين رأس المال
وإذا كانت غير راغبة في تفضيل تجميع رأس المال على الاستهلاك العاجل
فان معدل التنمية لا يمكن ان نتوقع له النمو او السرعة لزيادة الاستثمار
دون الاصطدام بالتضخم يجب تعبئة زيادة القوة العاملة لتكوين رأس
المال أو زيادة الادخار الاختياري أو زيادة الضرائب أو الاقتراض من
الخارج ويجب على الدولة أن تقضى على أضرار التضخم وتنسق برنامج
التنمية عن طريق الاشراف المباشر على البرنامج وتحمل اعباء التخطيط
كما يجب تعديل التكوين الطبقي إذا كانت مصالح طبقة خاصة تحول
دون حصول الطبقات الأخرى على الفوائد الاقتصادية وقد تشمل
التغييرات المتعلقة بالتنمية اعباء غير مالية في شكل تغيير الأوضاع
الاجتماعية والاخلاقية والدينية وما لم تكن الدولة راغبة في تحمل
التعديلات في الطالب الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية والعادات
والمعتقدات التي قد تشمل اعباء القلق والتدمير فان معدل التنمية يسير
بطيء كما قد تتطلب التنمية تغييرا في أوضاع القيم والسلوك التي تتم
عن طريق التغيير والتعديل في المنظمات الرئيسية كالاسرة والعبيد
والمدسة اذا كانت هذه تؤيد أوضاع القيم القديمة التي تمسوق
التقدم والابتكار .

ويجب على الدول المتخلفة ان تقوم بالعمل الواعي عن طسريق
حكوماتها التي يجب بدورها ان تقوم بالمبادأة في عملية التنمية وتقرر ما
إذا كانت تتولى هي العملية أم تتركها للقطاع الخاص ويجب ان تقوم
الحكومات بإنشاء نظام اداري كفء ويجب على الدولة أن تمر بطسور
التقدم السياسي قبل التمجيل بالتنمية فالتطور السياسي والنقسدم
الاجتماعي والتنمية الاقتصادية تتوقف على بعضها البعض .

الجزء الرابع

الاحتفاظ بالتنمية في الدول الفنية

بالرغم من وجود فوارق اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة بين الدول الفنية والفقيرة فإن القوى الاقتصادية والعمليات التي تتضمنها التنمية تشابه أساسا في الحالتين ولا يوجد حد فاصل بين نظريات التنمية التي تطبق في الدول الفقيرة والدول الفنية .

الباب الثاني والعشرون

التنمية الاقتصادية كهدف للسياسة الاقتصادية

ألى جانب هدف التنمية الاقتصادية المستمرة توجد أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة وهي إيجاد مستوى مستقر للتوظيف ثبات في مستوى الأسعار وتوزيع عادل للدخل والطمأنينة الاجتماعية وتخصيص كفاء للموارد الانتاجية وإقامة علاقات اقتصادية دولية مرضية .

١ - التنمية الاقتصادية والأهداف الاقتصادية الأخرى :

ولو أن البطالة على مدى واسع تلاقى معارضة من كل إنسان إلا أنه من الممكن أن نتساءل إلى أي حد يمكن اتباع سياسة التوظيف الكامل للقوة العاملة ؟ هناك من يقول إن قدرا بسيطا من البطالة أمر مرغوب فيه إذ أنها تعطى النظام الاقتصادي بعض المرونة التي تسمح على طول الزمن بعملل للتنمية أسرع مما تسمح به سياسة التوظيف الكامل ، كما أنه إذا كانت ظروف العمال ليست ميسرة بدرجة كبيرة فإن رجال الأعمال تزداد قدرتهم الشرائية ويصبحون أكثر رغبة في توسيع أعمالهم مما يزيد في معدل التنمية .

بما من جهة معدل الأسعار فإن معدل الأسعار الذي يرتفع تدريجيا يكون ادعى إلى سرعة التنمية من معدل الأسعار الثابت ، ولكن من جهة أخرى فإن ارتفاع الأسعار يشجع على القيام بالمشروعات القصيرة الأجل المبنية على الجائزة مما يضر بالتنمية لآمد طويل ، وعلى ذلك فمعدل الأسعار الثابت يصبح أكثر ملائمة للتنمية السريعة .

و تؤثر التنمية بدورها على تحقيق هدف التوظيف الكامل ومستوى الأسعار الثابت ، فما لم يكن معدل التنمية سرعيا بدرجة كافية فإن النظام الاقتصادي يصبح عرضة لوباء البطالة المزمنة ، وهناك علاقات

متبادلة بين هدف التنمية والرغبة في التوزيع العادل للدخل والاطمئنان الاجتماعي ، فبعض الاقتصاديين يعارضون الإجراءات الضريبية للوصول الى توزيع عادل للدخل لان عبء الضرائب يقع على عاتق الارباح ومن ثم يقلل معدل تجميع راس المال بينما يؤدي بعضهم هذا الاجراء اذ ان اعادة توزيع الدخل توسع من السوق الاستهلاكية وتزيد الطلب على السلع مما يؤدي الى سرعة التنمية .

ومن جهة الامن الاجتماعي يقول الماركسيون ان زيادة معدل التنمية وسرعته توسع هوة الدخل بين اعمال واصحاب رؤوس الاموال مما يؤدي الى الصراع الطبقي ، بينما يذهب شومبيتر واتباعه الى ان زيادة الدخل الحقيقي لجميع الطبقات أثناء سرعة وزيادة التنمية يقلل من التوتر بين الطبقات ومن ثم فتحسين مستوى المعيشة لكل طبقة لا يتطلب تخفيض مستوى الدخل للطبقات .

ومن ثم يتضح ان هناك علاقات متناقضة ومتكاملة بين اهداف النظام الاقتصادي للدولة ، لذا يجب اتباع حل وسط ، وهذا الحل الوسط يختلف من دولة لاخرى .

٢ - هدف التنمية والسياسة الاقتصادية للقرن التاسع عشر :

لقد حدث التقدم الصناعي في انجلترا اثناء القرن التاسع عشر داخل اطار من التدخل الحكومي بادنى حد ممكن فلم تقم الحكومة المركزية مباشرة بالانتاج بدرجة ذات اهمية ، وقد قامت الهيئات الخاصة بالصناعات وبالمنافع العامة الاساسية واعتقدت الحكومة والشعب الراسخ في مزايا المنافسة جعلهما ينظران الى القوة الاحتكارية سواء للدولة او للهيئات على انها امر مكروه واتجهت الاجراءات الحكومية في اوائل القرن التاسع عشر الى ازالة آثار التدخل الحكومي السابق في الحياة الاقتصادية وفي مجال المنافع العامة منعت الحكومة التفضيل في تقاضي الاسعار وقصورت الخدمة العامة وكان البرلمان يشجع المنافسة ويرفض الاتحاد بين فروع الانتاج المتنافسة التي من نوع واحد ، والمجال الوحيد الذي سمح القانون بقيام اتحادات فيه ولكن بدرجة محدودة هو مجال العمل كما وضع قيودا على تشغيل النساء والاطفال وحدد ساعات العمل وجسّن حال العمال من حيث سلامتهم ومستواهم الصحي ، وفي مجال المال صدر قانون يقصر اصدر اوراق النقد على بنك انجلترا ثم شجعت الحكومة قيام الشركات المساهمة .

وقد حدثت الحكومة الائتلافية للولايات المتحدة حذو بريطانيا في عدم تدخلها المباشر في المجال الانتاجي في القرن التاسع عشر وقد ساعدت التنمية الداخلية بالتمويل الجزئي في بناء الطرق والقنوات كما منحت لشركات مساحات من الاراضي لانشاء طرق النقل والسكك الحديدية ،

وقد منحت حكومة الولايات اجزاء من اراضيها لاقامة كليات عليها
وقد شجعت الحكومة الاستيطان الداخلى للاقامة فيها وزرعتها وقد
اتبعت الحكومة سياسة الحماية الجمركية لحماية الصناعات الناشئة،
وقد سمح القانون بقيام نقابات العمال وتحديد ساعات العمل وتحريم
تشغيل الاطفال ووضع التنظيمات للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم
وحرم القانون المحاولات غير المشروعة لرفع الاسعار وقياس الاحتكار
الصناعي ثم صدر قانون تسجيل الاختراعات وحماية حقوق المخترعين
وقد باشرت الحكومة الائتلافية رقابتها على البنوك وقصرت اصدار
الاوراق النقدية على البنوك الوطنية وفي المجال الصناعي لم تقم الحكومة
بتقديم اية مساعدة عن طريق التمويل المباشر وكل ما فعلته هو منح
الاعانات والمكافآت لتأسيس صناعات معينة .

وفي كل من فرنسا والمانيا كانت الجهود المبشيرة للحكومات
للنهوض بالصناعات تفوق مثيلاتها في بريطانيا والولايات المتحدة اذ قامت
كل من الحكومتين الفرنسية والالمانية بشق القنوات وبناء الطرق البرية
والحديدية ، كما حاولت كل منهما انشاء نظام مصرفي سليم وقد لعبت
كل من الحكومتين دورا مباشرا اكبر مما قامت به بريطانيا والولايات المتحدة
فيما يختص بايجاد بيئة ملائمة للتقدم الصناعي ولم تعارض المانيا قيام
النظام الاحتكاري كما علزسته بريطانيا والولايات المتحدة ، ولم تسمح
فرنسا والمانيا بقيام نقابات العمال فيهما الا في الربع الاخير من القرن
التاسع عشر ، اما فيما يختص بالتجارة الدولية ، فقد اتبعت كل من
الدولتين نظام الحماية الجمركية خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات .

٣ - سياسة القرن العشرين فيما يختص بالتنمية الاقتصادية :

من التغيرات الهامة في النظام الاقتصادي خلال القرن العشرين زيادة
اهتمام الدول الغربية بهدف الامن الاجتماعي وزيادة المساواة في الدخل
فاصبحت ضريبة الدخل التصاعدية والضرائب على اتحاد الشركات من
الامور الشائعة فارتفعت حصيلة ضرائب الدخل في انجلترا والولايات
المتحدة وكذلك في اليابان . وقد صدرت تشريعات الامن الاجتماعي في
هذا القرن ايضا فاصدرت بريطانيا والمانيا القوانين الخاصة بالتأمين
الصحي القومي وبمعايشات الشيخوخة قبل الحرب العالمية الاولى ، وفي
سنة ١٩٣٥ انشأت الولايات المتحدة التأمين ضد الشيخوخة ومنحت
مساعداة للولايات المختلفة لمعاونة المحتاجين ، واعادت الحكومة الفيدرالية
مشروع الاسكان لدوى الدخل المحدود من العائلات ، وتلقت القطاعات
الاتى سادها الكساد مقاديرا اكثرا من الاعانات الحكومية خصوصا القطاع
الزراعي ، وقد حظيت كل من المانيا وفرنسا وحسبو بريطانيا والولايات
المتحدة في هذا الاتجاه .

وفي ميدان العمل اتخذت اجراءات تشريعية لتحقيق هدف التوازن في توزيع الدخل بعد سنة ١٩٠٠ فحددت الحكومة الحد الأدنى للأجور وأنشئت المحاكم والهيئات لفرض المنازعات بين العمال وأصحاب العمل ، كما اعتبرت المساواة الاجتماعية من جانب العمال أمرا لا يعاقبه عليه القانون كما كان سابقا ، وقد أصبح هدف التوظيف الكامل من الأهداف القومية الهامة في القرن العشرين فادخلت بريطانيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ما بين سنة ١٨٨١ ، ١٩٢٥ نظام التأمين ضد البطالة كما اتبعت هذه الدول الى جانب ذلك سياسات مالية وتقديرية لتحقيق هذا الهدف .

وفضلا عن قيام الحكومات بتشجيع التوظيف الكامل فقد قامت بدور فعال في الاحتفاظ باستقرار الاسعار وذلك عن طريق استخدام الوسائل المالية وعن طريق الاشراف على البنوك المركزية وعن طريق الجهود المشتركة للحكومة واصحاب الاعمال والمنظمات العمالية .

وخلال هذا القرن زاد تدخل الحكومات في مجال تخصيص الموارد فتولت الحكومات تشغيل المنافع العامة او اخضعتها لاشرفائها الدقيق كما امنت بعض القطاعات الصناعية الهامة كالغصن والغاز والقوى الكهربائية ، كما زاد الاشراف الحكومي على مشروعات الاعمال خارج مجال المنافع العامة .

وفي مجال التجارة الدولية زاد التدخل الحكومي في هذا القرن بدرجة اكبر بكثير مما كان عليه في القرن الماضي ، فبعد سنة ١٩١٤ بدأت بريطانيا (أكبر الدول التي اتبعت سياسة حرية التجارة) تتخلى عن هذه السياسة وبدأت تتجه نحو سياسة الحماية الجمركية وادخلت بعض الحصص سنة ١٩٣٠ وتتبع فرنسا سياسة فرض جمارك عالية وتوسعت في نظام الحصص وفرضت حكومة المانيا نظاما دقيقا للاشراف على التجارة الخارجية ، وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت الولايات المتحدة تأخذ بنظام الحماية الجمركية ويمثل الاتحاد السوفيتي نظام التصنيع تحت الاشراف الدقيق للدولة وقد سم النظام الشيوعي معظم النظام الاقتصادي فأصبحت البنوك والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية والنقل قطاعات مؤمنة منذ سنة ١٩٢١ ، كما امنت جميع الاراضي الزراعية ، وفي نفس الوقت بدأت الحكومة نظامها الزراعي الجماعي وفي سنة ١٩٣٦ أصبح ٩٠٪ من المزارعين يعملون في المزارع الجماعية وتتركز خطط التنمية في الاستثمار واعطاء الاسبقية لانتاج الاستثمارات الثقيلة وأهم أهداف التنمية هي سرعة التصنيع وخلق قوة عسكرية جبارة .

وتعتبر اجراءات زيادة الرفاهية الاجتماعية وتدخل الحكومة في

الاعمال الاقتصادية داخلة في دائرة التنمية الاقتصادية ، فالاولى تزيد من كفاءة القوة العاملة والتملك الحكومي للمنافع العامة يحول دون ممارسة الاحتكار بواسطة المؤسسات الخاصة كما يزيد من راس مال التشغيل العام .

وعندما حل الكساد العام سنة ١٩٣٠ وتفاقم البطالة تغيرت نظرة للحكومات الاقتصادية ولم تصبح التنمية هي الشغل الشاغل بقدر ما أصبح تحقيق التوظيف الكامل والامن الاجتماعى عن طريق مساواة توزيع الدخل فاصبح الاتجاه العام يتركز في تحقيق التوظيف الكامل لامد قصير وترك مشروعات الامد الطويل معنى لنفسها وبذلك ترك تحقيق هدف النهوض بالتنمية القطاعات الخاصة وباختفاء مشكلة البطالة الجماعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول توجه اهتماما ازيد الى الاهداف الاقتصادية الاجلة فأعلن الرئيس الامريكى ان الهدف الاقتصادى هو زيادة الدخل القومى الذى يقسم بالتساوى بين الذين ساهموا في تنميته ، ويمكن تحقيق الزيادة عن طريق الدولارات ذات القوة الشرائية الثابتة ، فمن واجب الحكومة في المجتمع الحر ان تخلق بيئة تمكن المشروعات الفردية ان تعمل بطريقة انشائية لخدمة افراض التقدم الاقتصادى وعلى الحكومة ان تتخذ بعض الاجراءات التى تسهل هذه المهمة .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الصناعى في بريطانيا الجديدة هو الحصول على اعلى انتاج ممكن بالنسبة للفرد العامل لان هذا من شأنه رفع مستوى المعيشة ، واخذت الحكومة تضع خطة طويلة الامد للتنمية الاقتصادية وامت بعض الصناعات الاساسية وانشئت مجالس التنمية لعدة صناعات لزيادة الكفاءة الانتاجية واتخذت عدة اجراءات حكومية لمراقبة الاستثمار في القطاع الخاص وانشىء مجلس التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٤٧ لتقديم النصح الى الحكومة فيما يختص بالتغلب على الصعاب واستخدام الموارد الاقتصادية على خير وجه ممكن وزادت الحكومة من نفقاتها على التعليم والصحة والاسكان ، ولما تولت حكومة المحافظين تعهدت بتنشيط المشروعات الحرة باعطائها نصيبا اوفر فى النشاط الاقتصادى وخففت الحكومة من اجراءات اشرافها المباشر على الانتاج وخففت الضرائب والقت تأميم صناعات الحديد والصلب والنقل البرى .

وتركزت جهود فرنسا بعد الحرب في تنفيذ مشروع مونييه الذى يهدف الى رفع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الانتاجية للعمال وتحقيق التوظيف الكامل والنهوض بمشروعات الاسكان وحفظ التوازن في التجارة الدولية وذلك عن طريق الاشراف على الائتمان والمواد الخام والاستيراد

لتوجيه الاستثمار في الخطوط المرغوبة ، كما أن الحكومة تعمل جزءا كبيرا من الاستثمار .

واتبعت حكومة ألمانيا سياسة التنمية الفريعة بواسطة الاقتصاد الاجتماعى الحر فحاولت الحكومة خلق البيئة الملائمة للإنتاج السريع فى القطاع الخاص واتخذت سياسة مالية وتقنية دقيقة ووضعت نظاما للضرائب بشجع على التنمية فمنحت الحكومة عددا من الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار وإعفت أرباح كتيب العمل فى غير الأوقات الرسمية من الضريبة وكان معظم الدخل القريبى من الضرائب على المبيعات ودورة رأس المال مما خفف العبء عن كاهل الهيئات التى تقوم بالجزء الأكبر من الادخال فى النظام الاقتصادى .

٤ - أعمال التنمية الصحية :

ترجع أهمية السياسة التى تتبعها الدول بعد الحرب العالمية الثانية لتنشيط التنمية الاقتصادية الى عوامل كثيرة مختلفة ، فالاستفادة الكاملة من الوسائل الانتاجية المتمثلة فى زيادة عدد العمال ومقدرة رأس المال تتطلب استمرار نمو الاقتصادى كما أن تحقيق أهداف الأمن الاجتماعى والمساواة فى توزيع الدخل تستلزم معدلا سريعا من التنمية وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية أن الاقتصاد المتطور يمكن الحكومات من القيام ببرنامج دفاعى واسع أسرع وإيسر مما يمكنها القيام به فى الأحوال الاقتصادية الراكدة ، ومن المؤكد أن كل الحكومات تحاول أن تتجنب انخفاض مستوى الدخل الفردى حتى لا ينخفض مستوى المعيشة ، كما تحاول أن تتجنب اكساد النسبى الذى ساد دول العالم فيما بين الحربين العالميتين ، فقد زادت الدخل الفردى فى هذه المدة بمعدل أقل بكثير مما كان عليه فى نهاية القرن التاسع عشر - وبعد الحرب العالمية الثانية قلت الزيادة الملحوظة فى الدخل الفردى والدخل القومى من مخاوف الركود الطويلة الامد .

الباب الثالث والعشرون

الخصائص الاقتصادية والاتجاهات العامة في الدول المتخلفة والتنمية

هذا الباب يختص بدراسة الخصائص الاقتصادية العامة التي تصاحب ارتفاع مستوى الدخل الفردي .

١ - خصائص عملية التنمية (توزيع الركن والانتاج الفردي) :

من الخصائص الاقتصادية المميزة للدول المتقدمة هي زيادة النشاط الصناعي فيها عنه في الدول المتخلفة فتستخدم الأعمال الصناعية وأعمال البناء ٣٠٪ من السكان ذوي النشاط الاقتصادي بينما تقل هذه النسبة عن ١٥٪ في الدول المتخلفة وفي سنة ١٩٥٤ كان ٣٥٪ من الدخل القومي ناتجا من هذه القطاعات في الدول الغنية بينما كان اقل من ٢٠٪ في الدول المتخلفة ، ويلاحظ أن في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع قد زاد الاتجاه في أهمية الخدمات المباشرة فارتفعت نسبة المشتغلين فيها من ٢٤٪ سنة ١٨٧٠ الى ٥٥٪ سنة ١٩٥٥ بينما ظلت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة والتمدين والبناء ثابتة وقد هبطت الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي في هذه الدول خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة . إذ هبطت نسبة المشتغلين بها في الدول الأمريكية من ٢٢٪ سنة ١٩٣٠ الى ١٢٪ سنة ١٩٥٠ وفي دول أوروبا الصناعية هبطت خلال هذه المدة من ٢٤٪ الى ٢٠٪

وتختلف القدرة الإنتاجية للعمال في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة فالإنتاج الزراعي الفردي في الدول الغنية يزيد عنه في الدول الفقيرة بما يقرب من عشرة الى عشرين ضعفا وكذلك يختلف الانتاج الصناعي للفرد بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول المتخلفة فيبلغ انتاج الفرد في الولايات المتحدة أربعة أمثال الانتاج الفردي في دول غرب أوروبا بثلاثة أمثاله في بريطانيا ، ويبلغ ثمانية أمثاله في أمريكا اللاتينية وخمسة عشر مثلا عما هو في أفريقيا .

٢ - نفقات الاستهلاك :

أن التنوع الكبير في انتاج الدول الغنية المتقدمة ينعكس على الأوضاع الاستهلاكية فيها ، ففي الدول ذات الدخل الفردي المنخفض يبلغ الانفاق على الطعام ٧٠٪ من مجموع النفقات الاستهلاكية بينما يبلغ ٢٥٪ في الولايات المتحدة و ٤٥٪ في المملكة المتحدة و ٤٠٪ في ألمانيا ، بينما يبلغ الانفاق على الملابس والسكن والمعدات المنزلية نسبة أكبر في السدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة ، وقد زد النصيب الاستهلاكي للتنقلات

والمعدات المنزلية والامانة الطبية والتأمين والترويج النفسى فى دول امريكا ما بين سنة ١٩١٤ و ١٩٥٢ بينما ظل الاتفاق على الطمسام والشرايب والتدخين ثابتا منذ سنة ١٩٠٠ وهذا هو الحال بالنسبة لبريطانيا وخلال النصف الاول من هذا القرن لم يزد الاتفاق على الخدمات فى المملكة المتحدة مثلما زاد فى امريكا وذلك لان حكومة بريطانيا توفر للسكان كثيرا من الخدمات العامة .

٢ - التجارة الدولية :

هناك فرق واضح بين البنيان الاقتصادى فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة فيما يختص بالتجارة الدولية ، وفى سنة ١٩٥٥ ساهمت الدول الصناعية بمقدار ٦٣.٧٪ من مجموع الصادرات العالمية منها ٣٨.٧٪ صادرات الى الدول الصناعية الاخرى و ٢٥٪ الى الدول غير الصناعية وتساهم الدول المنتجة للمواد الاولية بمقدار ٣٦.٣٪ من الصادرات العالمية منها ٢٥.٧٪ الى الدول الصناعية و ١٠.٦٪ الى دول اخرى منتجة للمواد الاولية . وعلى ذلك فالتجارة بين الدول الصناعية وغير الصناعية تبلغ ٥٠.٧٪ من الصادرات العالمية وتعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا اكبر الدول الصناعية وأولى الدول المصدرة وتساهم بما يبلغ ٤٢٪ من الصادرات العالمية وقد ارتفع مركز الولايات المتحدة كدولة مصدرة من ١٩١٣ - ١٩٥٤ بينما قل نصيب بريطانيا وفرنسا والمانيا .

وقد حدث تغيير كبير فى تركيب الصادرات المصنوعة فزادت نسبة الآلات والعربات من ١٢٪ سنة ١٩٠٠ الى ٤١٪ سنة ١٩٥٢ وهبطت نسبة المنسوجات من ٣٦٪ الى ١٩٪ فى هذه المدة ، بينما ظلت نسبة المصنوعات المعدنية والكيمياوية ثابتة . وبلغت نسبة المصنوعات المصدرة الى المواد الاولية المصدرة فى الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا ٧٢٪ الى ٢٨٪ سنة ١٩٥٢ بينما كانت ٥٤٪ الى ٤٦٪ سنة ١٩٠٠ . وفيما يختص بالواردات فان نسبة المواد الاولية المستوردة كانت ٧٣٪ والمصنوعات ٢٧٪ سنة ١٩٠٠ وتغيرت الى ٧٤٪ و ٢٦٪ سنة ١٩٥٢ . وفى سنة ١٩٣٨ كان هناك توازن فى الميزان التجارى بالنسبة للدول الاوربية . وفى سنة ١٩٤٧ بلغ العجز فى الميزان التجارى سبعة ونصف بليون دولار ويرجع السبب الى منافسة الدول الناشئة للدول القديمة الفنية فى الصناعة والى التغيير فى تركيب التجارة الدولية .

٤ - الإيرادات والمصروفات الحكومية :

لقد زادت الاهمية النسبية للمصروفات الحكومية باطراد فى معظم الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الاولى ، ففى الولايات المتحدة زادت

نسبة المصروفات الحكومية الى مجموع الانتاج القومي من ١٦٤٪ سنة ١٩١٣ الى ٣٠٧٪ سنة ١٩٥٤ بينما ارتفعت في بريطانيا من ١٥٪ سنة ١٩١٣ الى ٤٠٪ بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي سنة ١٩١٣ كانت المجموعات الكبرى للمصروفات الحكومية بالنسبة للفرد هي النقل والتعليم والصحة والبريد والدفاع اقمومي في الولايات المتحدة ، وفي سنة ١٩٣٢ اضيف اليها معاشات المحاربين القدماء وقد زادت مصروفات الدفاع القومي بعد الحرب العالمية الثانية زيادة ملحوظة كما زادت مصروفات التأمين الاجتماعي والفوائد على الديون الوطنية ، وفي بريطانيا زادت المصروفات بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية وهي التعليم والخدمات الطبية لقومة والضمان الاجتماعي والمعاشات ومعونة الفقراء ، كما زادت النفقات الحكومية على القطاع الاقتصادي بسبب تأميم بعض الصناعات وزيادة النشاط التجاري الحكومي والمساعدات الحكومية للزراعة والصناعة ولقابلة ازيادة في المصروفات الحكومية تعتمد هذه الدول على ضريبة الدخل التي زادت نسبتها بالنسبة للدخل الضريبي من ٢٪ الى ٦٤٪ في الولايات المتحدة بين سنة ١٩١٣ ، ١٩٥٢ ومن ١٩٪ الى ٤٣٪ في بريطانيا .

٥ - وحدات الاعمال الكبرى :

يقوم جزء هام من النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع على اساس انتاجي كبير ، وقد دل الاحصاء الانتاجي فسي بريطانيا سنة ١٩٣٥ على أن ٤٠٪ من المشتغلين في الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف ، كما دل الاحصاء في الولايات المتحدة سنة ١٩٥١ على أن ٤٤٪ من المشتغلين في الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف على الاقل وتدل البيانات في الولايات المتحدة على الزيادة السريعة في حجم وحدات الاعمال ، ففي القطاع الصناعي تضم الاربع شركات الكبرى ٥٠٪ على الاقل من المشتغلين في هذا القطاع ، والى جانب بريطانيا والولايات المتحدة توجد مستويات عالية للتركيز الصناعي في المانيا وكندا واليابان واطاليا ومن الاسباب الهامة للتركيز الصناعي تقدم الفنون الصناعية وزيادة الارباح التي تنتج من اندماج المؤسسات الصناعية ومن مظاهر وحدات الاعمال الكبرى في الدول الصناعية الكبرى انزال الادارة عن ملكية الاسم فلا يزيد عدد المديرين الذين يملكون اسهما تؤهلهم للتصويت من ٣٪ من اصحاب المؤسسات .

٦ - توزيع الدخل :

تدل البيانات في الولايات المتحدة على اتجاه تدريجي صعودي نحو مساواة أكبر في توزيع الدخل بين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٥٠ والعوامل التي سببت هذا التحول هي قلة نسبة البطالة سنة ١٩٥٠ عنها في سنة ١٩٣٥ ووجود زيادة نسبية في معدلات الأجور في المهن الضئيلة الأجر أكبر منه في معدلات أجور المهن العالية الأجر وارتفاع الزادات في دخل الأسر المشتغلة بالزراعة وزيادة عدد الذين يتقاضون أجوراً بالنسبة للأسرة بين ذوي الدخل المتوسط ، وتبين الإحصاءات في ألمانيا أن الاتجاه نحو المساواة في الدخل كان بين ١٩١٣ و ١٩٢٦ وفي فرنسا مثل الولايات المتحدة أصبح الاتجاه أميل إلى المساواة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، وتدل التغييرات الطويلة الأمد في توزيع الدخل على هبوط مجموع المدفوعات في حصص الأرباح والفوائد والإيجارات في الولايات المتحدة . وقد زاد نصيب أصحاب حصص الأرباح بين ١٩٠٩ و ١٩٤٨ نتيجة للتحول من المؤسسات الفردية إلى الشركات المتحدة ، وقد حدثت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ، وترجع الزيادة في فوائد رأس المال ما بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٨ في الولايات المتحدة إلى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية ، وفي نفس هذه المدة حدث هبوط في قيمة الإيجارات .

٧ - تجميع رأس المال :

يفسر لنا تحليل عوامل الإنتاج وطبيعة التقدم الفني الصناعي أهمية الاختلاف في الخصائص الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ماهية كمية رأس المال ، فهل يدخل فيها الاستثمار في تعليم وتدريب السكان أم تقتصر على المنشآت والآلات والمعدات ورأس المال العامل ؟ ومن الصعب أيضاً قياس كمية رأس المال لأنه من الأمور المستحيلة عملياً أن نعد السلع المادية التي تكون كمية رأس المال .

وقد رت كميات رأس المال بحسب الوحدات الدولية « أي بواقع الفرد العامل » بما يبلغ ٥٨٢٠ في الولايات المتحدة و ٦٦٠ في بريطانيا و ٦٢٢٠ في الأراضي المنخفضة و ٥٥٠ في كندا ، بينما يبلغ في النرويج المتخلفة حوالي ١٠٪ من مقداره في بريطانيا والولايات المتحدة .

وقد بلغ نصيب الفرد في الولايات المتحدة من الثروة المادية سنة ١٩٥٠ - ٢٣٧٠ دولاراً ، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ - ١٤٤٪ ، أما في إنجلترا فقد زادت قيمة الأصول الثابتة للفرد بمعدل ١٠٪ ما بين سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٣ .

ويرجع الفرق بين كمية رأس المال في الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة الى اختلاف عادات الادخار في كل منهما ، فنسبة المدخرات في الدول الغنية أعلى بكثير منها في الدول الفقيرة ، كما أن الفجوة بين كمية رأس المال في الدول الغنية وبينها في الدول الفقيرة تزداد اتساعاً . وفي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانمرك هبطت نسبة المدخرات من ادخل هبوطاً طفيفاً من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٩٥٠ . وخلال هذا القرن زاد الادخار الحكومي على حساب الادخار الفردي الذي يكون الجزء الأكبر من الادخار القومي في الولايات المتحدة وبريطانيا ، فضلاً عن هبوط الادخار الفردي فانه قد اتخذ شكل الادخار التقليدي الذي لا يتوقف على قرار من المدخر مثل اقساط التأمين والمعاش .

٨ - الوارد الطبيعية :

نظراً لارتفاع مستويات استهلاك المواد الخام تواجه الدول الصناعية الفنية مشكلة توفير الكميات المناسبة من المواد الخام لتغذي آلاتها الصناعية دون زيادة محسوسة في الائتمان الحقيقية لهذه المواد ، ففي الولايات المتحدة زاد استهلاك المواد المعدنية بما فيها البترول خمسة أمثال بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ ، كما زاد استهلاك المنتجات الزراعية ١٣٪ في هذه المدة وزاد استهلاك القوة الكهربائية ٣٥٪ بين ١٩٢٥ و ١٩٥٠ ، فإذا تضاعف انتاج السلع والخدمات بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فإن ذلك يستلزم زيادة كميات المواد الخام جميعها ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ ، وقد حدثت مثل هذه الزيادة السريعة في استهلاك الخامات في غرب أوروبا وكندا وأستراليا واليابان ونتج من ذلك زيادة اعتماد الدول الصناعية على المستورد من المواد الأولية ، والمشكلة التي تواجهها الدول الغنية والفقيرة هي ما إذا كانت بعض الدول الصناعية المعنية يمكنها أن تحتفظ بمقدار صادراتها من السلع المصنوعة بالدرجة التي تكفي لدفع ثمن وارداتها من المواد الأولية وما إذا كانت الدول المتخلفة قادرة عليها ورغبة في تطويع احتياطياتها من المواد الطبيعية .

٩ - عدد السكان والقوة العاملة :

ليست العلاقة بين دخل الفرد وكثافة السكان بسيطة سواء في الدول الغنية أو الدول الفقيرة ، وفي سنة ١٩٥٤ اختلف عدد السكان في الكيلو متر المربع من ٢١ في أستراليا وكندا على التوالي الى ٢٩٨ و ٢٤٥ في بلجيكا وبريطانيا على التوالي . أما بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا فكانت ١٥٩٧٨٢١١ . ويختلف المعدل السنوي لزيادة عدد السكان اختلافاً بينا من دولة غنية الى أخرى ، فبينما زاد عدد السكان في الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ و ٢١٪ بين سنة ١٩٤٠ - ١٩٥٠ زاد عدد

سكان بريطانيا ٥٪ وعدد سكان فرنسا ٢٪، هذا وتنخفض نسبة المواليد والوفيات في الدول الغنية نسبياً عنها في الدول الفقيرة . وقد نما عدد السكان بسرعة في أوروبا في القرن التاسع عشر ولكن معدل النمو هبط في النصف الأول من القرن العشرين ، فبينما كان متوسط معدل الزيادة في سكان بريطانيا كل عشر سنوات ١٥٪ ما بين سنة ١٨٠١ و ١٨٤١ أصبح ٤٫٨٪ ما بين سنة ١٩٤١ و ١٩٥١ وفي الولايات المتحدة كان متوسط معدل الزيادة كل عشر سنوات ٣٥٪ بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٦٠ فأصبح ١٤٪ بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٠ وقد صاحب الزيادة في عدد السكان في أوروبا موجة كبيرة من الهجرة الى الخارج خصوصاً الى أمريكا الشمالية ، وقد بلغت ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى ثم هبطت هبوطاً حاداً بعد ذلك ، ومنذ سنة ١٩٣٠ أصبحت حركات الهجرة الدولية من وإلى الدول الغنية بطيئة نسبياً .

ومن الاختلافات الهامة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو أن متوسط العمر في الأولى يزيد عنه في الأخيرة ، فقد بلغ متوسط العمر في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٣ ثلاثين عاماً بينما بلغ في بريطانيا سنة ١٩٤٧ خمسة وثلاثين عاماً ، كما أن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم يعيز سكان الدول الغنية وينعكس ارتفاع المستوى الصحي في الزيادة المطردة في متوسط بقاء الإنسان على قيد الحياة ، فقد زاد في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالنسبة للذكور من ٤٨ عاماً سنة ١٩٠٠ الى ٦٥ عاماً سنة ١٩٥٢ .

وتتوقف نسبة القوة الى عدد السكان على عدة عوامل مركبة أهمها العمر والتركيب الجنسي للسكان والبنية الاقتصادية للدولة والمبادئ الخلقية للمجتمع فيما يختص بتشغيل المرأة والسن الذي يترك فيسه الشباب المدرسة وسن اعتزال العمل ومستوى السكان الصحي ومستوى التوظيف والتجوب الاحصائي الذي يمكن بواسطته تقدير القوة العاملة وفي الولايات المتحدة زادت نسبة العاملين الى عدد السكان من ٣٢٫٥٪ سنة ١٨٧٠ الى ٤٢٪ سنة ١٩٥٠ ويرجع ارتفاع هذه النسبة الى الزيادة التدريجية في متوسط العمر أو بعبارة أخرى الى زيادة عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٥ سنة وكذلك الى زيادة دخول المرأة في مجال العمل . وقد زادت نسبة العاملين الى عدد السكان في بريطانيا تدريجياً بين سنة ١٩٠١ و ١٩٥١ .

وقد صاحب الاتجاه الصعودي بقدرة انتاج الفرد في الساعة اتقاص ساعات العمل ، ففي الولايات المتحدة نقصت ساعات العمل الأسبوعية من ٧٢ ساعة سنة ١٨٥٠ الى ٤٠ ساعة سنة ١٩٥٣ ، وفي الدول الأوروبية نقصت ساعات العمل الأسبوعية من ٨٤ ساعة سنة ١٨٥٠ الى ٤٨ ساعة

سنة ١٩٥٠ ومن العوامل الهامة التي تؤثر في معدل التنمية هو المدى الذي يصل اليه استخدام القوة العاملة ، ففي بريطانيا بلغت نسبة البطالة بين سنة ١٨٥٦ و ١٩٢٠ من ٢٪ الى ٨٪ وقد زادت هذه النسبة الى ١٠٪ بين الحربين العالميتين وكان هذا هو الحال في بقية الدول الأوروبية الكبرى وفي الولايات المتحدة كانت النسبة تتراوح بين ٢٪ و ٦٪ من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٠ ثم زادت الى ١٤٪ بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٤٠ . وفي الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت نسبة البطالة هبوطا ملحوظا وكادت تقترب من التوظيف الكامل في معظم الدول الفنية والمتقدمة فلم تزد عن ٥٪ في الولايات المتحدة وعن ٢٪ في بريطانيا .

وفي مدة الخمسين سنة الاخيرة حدث تقدم عام في حالة القوة العاملة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتقدمة ، فمع ارتفاع الدخل الفردي هبطت أهمية العمال غير المهرة وزادت أهمية العمال المهرة وأصحاب الوظائف الكتابية وأصحاب المهن ويمكن ان تسمى الدول المتقدمة الفنية باسم «الاقتصاديات العمالية» اذ ان القوى الاقتصادية والمنافسة التي واجهت العامل عند بيع عمله جعلت من الضروري تنظيم الأعمال لانفسهم حتى يمكنهم حماية انفسهم فانشئت النقابات العمالية وتكونت اتحادات النقابات فأصبحت القوة العاملة ذات اثر فعال في النظام الاقتصادي للدولة .

١٠ - الفن الصناعي :

من أهم خصائص الدول الفنية المتقدمة بخلاف الدول الفقيرة انها دائبة الحركة والتقدم من الوجهة الفنية الصناعية وقد استمر التقدم الفني الصناعي بسرعة كبيرة خلال القرن العشرين ، فبينما كان القرن التاسع عشر عصر الفحم والآلة البخارية تميز النصف الاول من القرن العشرين باستخدام الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلي وتقدم الصناعات الكيماوية وفي النصف الثاني للقرن العشرين من المتوقع ان يسيطر أكبر حدث ثوري في هذا القرن الا وهو اكتشاف اتقوة النووية ، وقد زادت قدرة توليد الكهرباء زيادة عظيمة في النصف الاول من هذا القرن واستخدمت على مدى واسع فأصبحت في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة المصدر الرئيسي للقوة المحركة فأصبحت نسبة المحركات الكهربائية المستخدمة في الصناعة تمثل ٨٠٪ من القوة المحركة سنة ١٩٥٠ وتحسن انفرن الكهربائي واستخدم في انتاج الصلب والالمنيوم وغيرها من المركبات المعدنية وانتشر استخدام الكهرباء في الاضاءة والتبريد وتكييف الهواء بدرجة مذهلة كما حدث تقدم عظيم في الراديو والتليفزيون والآلات الكهربائية الحاسبة وغيرها من الآلات الاوتوماتيكية . كما ان اختراع

آلة الاحتراق الداخلى أحدث انقلابا هائلا فى وسائل النقل بواسطة السيارات والطائرات وقطارات الدبزل ، كما استخدمت فى الآلات الزراعية وآلات بناء الطرق ورفع الأثقال وأصبحت الكيمياء مجالاً هائلا للتقدم الإنسانى ، فصناعة البلاستيك والخيوط الصناعية والمطاط الصناعى والأصبغ الصناعية والمخصبات والمبيدات الحشرية ما هى إلا قليل من كثير من المواد الهامة النافعة التى استحدثتها الكيمياء — كما أن استحداث وتحسين استخدام المعادن هو من الآثار الملموسة للتقدم الفنى الصناعى . وإلى جانب كل هذا التقدم فقد شهد القرن العشرون إدخال فنون جميلة من الإدارة وطرق توزيع السلع والمنتجات الطبية الحديثة ومع اكتشاف القوة النووية ينتظر للبشرية تقدما ماديا أعظم بكثير من التقدم الحالى خلال الخمسين سنة القادمة .

ومن مظاهر التقدم الكبرى لهذا القرن تطور البحث العلمى المنظم ورصد مبالغ طائلة لـلنهوض به وبذلك فقد أصبح البحث العلمى والصناعة والتقدم الفنى من أبرز خصائص الدول الفنية المتقدمة .

الباب الرابع والعشرون

المستلزمات العامة للاحتفاظ بالتنمية الاقتصادية

تستلزم المحافظة على التنمية الاقتصادية التقدم الفنى الصناعى وتجميع رأس المال والموارد الطبيعية والسكان ومرونة الموارد .

١ - لتقدم الفنى الصناعى وتجميع رأس المال :

تتزايد كمية رأس المال فى الدول المتقدمة بسرعة ازيد من نمو عدد السكان وزيادة كمية رأس المال بالنسبة للفرد تؤدي الى زيادة الدخل الفردى ، ومعنى هذا أن تناقص العائد بالنسبة لرأس المال من الممكن أن يحدث ان لم يكن هناك تقدم فى الفنى الصناعى بمعدل سريع وتناقص عائد رأس المال يميل الى تأخير عملية تجميع رأس المال . ولكى نمنع الاتجاه الصعودى للدخل الفردى من التوقف فى وقت قصير نسبيا ولكى نتجنب المتاعب المترتبة على البطالة يلزم استمرار التقدم الفنى الصناعى ، وفى نظرية «هارود» و «دومار» أنه لتجنب نقص عائد رأس المال يجب أن نحفظ بزيادة الناتج بالنسبة للوحدة من الاستثمار الجديد ثابتة عندما يصبح مقدار الاستثمار الجديد مائلا فى الحجم للمدخرات - وفى رأى الكلاسيكيين المجددين أن هناك درجة كافية من المرونة لاجداث تنمية مطردة فى حالة اتوظيف الكامل بدون استمرار التقدم الفنى للصناعى ومن ثم يبدو أن مبدلا سريعا من التقدم الصناعى الفنى أمر ضرورى للاحتفاظ بتنمية اقتصادية مطردة وميسرة .

والسؤال الآن هو هل هناك ما يوجب أن لتسقدم الصناعى الفنى سيزداد أو ينقص فى المستقبل عما هو غير ، الآن ؟ والجواب على السؤال هو أنه اذا كانت البيئة الصناعية تضم وحدات أعمال صغيرة متنافسة فان التقدم الفنى الصناعى لا يكون مضمونا لان المؤسسات الفردية لا يمكنها تمويل البيئة الكبيرة من الاخصائيين ذوى الخبرة والمران اللازمين لبرامج الابحاث ، كما انها لا يمكنها أن تجنى ثمار المزايا الاضافية لفترة طويلة حتى يمكنها تغطية مخاطر ونفقات الابحاث بينما وحدات الاعمال الكبرى يمكنها تدبير اساس للتقدم الفنى الصناعى السريع عن طريق البحث المنظم داخل اطار الارباح والخسائر احدى وهناك من يعارض هذا الرأى لان قوة الاحتكار الزائدة فى الصناعات تعمد من الاستثمار وتسبب من تخصصه اذا انها تجبر المدخرات الفردية على السير فى طريق اقل انتاجا ، ويقول بعض الاقتصاديين ان لتقص فى عدد السكان من العوامل التى تؤثر بطريقة غير ملائمة على التقدم الفنى الصناعى لان زيادة عدد السكان تزيد من حجم الاسواق وتشجع على البحث واجسراء التحارب ، كما انها ترفع من نسبة خريجي الكليات مما يؤدي الى التقدم الصناعى .

ويجب الا تؤدي التحسينات في التقدم الفني الصناعي إلى الادخار في العمل أو الادخار في رأس المال بدرجة زائدة حتى لا تؤدي إلى البطالة أو إلى نقص الارباح فيقل تجميع رأس المال والطريقة التي تتم بها التحسينات الفنية تميل إلى أن تتلاءم مع مستلزمات الإنتاج على مر الزمن وفي أسواق العوامل الإنتاجية المبينة على المنافسة غير الكاملة تدخل المؤسسات في حسابها المرونة النسبية لحدوث التعديلات والتحسينات فيها والخبرة السابقة بأسعار عوامل الإنتاج من المحتمل أن توجه مشتمري العوامل الإنتاجية إلى البحث عن الأنواع الصحيحة من التحسينات .

وتتطلب التنمية السريعة وجود ميل كبير إلى الادخار وتتوقف درجة هذا الميل على مدى مساهمة التنمية لتقدم الفن الصناعي والزيادة في حجم وكفاءة القوة العاملة ومن المحتمل أن تهبط نسبة الادخار لاجل طويل إذا قلت فرص الاستثمار وذلك لان المدخرات الداخلية يبدو انها تنمشى مع الامال المرتقبة للاستثمار .

وإذا هبطت نسبة الادخار بعض الشيء في الدول الفنية فان ذلك لا يستدعي تخفيض معدل التنمية القائم لان انتاج الزيادة بواقع الوحدة من تجميع رأس المال الجديد أعلى الآن منها في الازمنة السابقة .

٢ - الموارد الطبيعية :

يشاء بعض الاقتصاديين من أن النقص المستمر في الموارد الطبيعية يهدد بوقف التنمية ويؤدي إلى انتشار البؤس بدرجة لم يألها الإنسان ويهدد بقاء الإنسان بينما يرى البعض الآخر أنه ليست هناك دلائل على استفاد عاجل لأي مواد أولية أساسية لو اعتبرنا العالم وحدة واحدة وذلك لان مخزون امنا الأرض ممتلئ بالسلع بدرجة اكبر بكثير مما تستنتج وإذا استمر التقدم في استخدام المعرفة الفنية بدرجة كاملة واكتشاف فنون صناعية جديدة فان التنمية لن يعوقها نقص الموارد الطبيعية في المستقبل ، وعلى الدول الفنية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الامدادات الاجنبية من الطعام والمواد الخام أن تتوقع اضمحلالا تدريجيا طويل الاجل في شروط ونسب تجارتها .

٣ - عدد السكان :

تكافح الدول الفقيرة ضد مشكلة زيادة السكان التي تصاحب مجهوداتها للنهوض بالتنمية للدرجة أن الدخل الفردي يأخذ في الهبوط فعلا عما هو عليه ، بينما في بعض الدول الفنية القليلة السكان تؤدي ضالة نمو عدد السكان ووضع القيود على الهجرة إليها إلى الاقلال من معدل زيادة الدخل الفردي ، كما أنه في بعض الدول الفنية الأخرى تميل زيادة عدد السكان في ظل التوظيف الكامل إلى خفض الدخل الفردي . . ومن المعقول أن نفترض ان معدل زيادة السكان الإيجابي من الأمور

المرغوب فيها في معظم الدول الفنية لأن من مزاياه تشجيع الاستثمار وتقدم الفن الصناعي والإنتاج الكبير وزيادة درجة المرونة في النظام الاقتصادي .

وهناك من الحجج ما يدل على أن القدرة على القيام بالمشروعات تزداد بدلا من أن تنقص في الدول المتقدمة لأن وحدات الأعمال الكبرى بما فيها من هيئات مدربة يمكنها أن تكتشف فرص الأرباح وتفتنمها كما أنها تقوم ببرامج تدريبية لزيادة القدرة الإدارية كما أن إشراف الحكومة لتثبيت الدورات الاقتصادية والحد من تقلبات الأحوال المالية يساعد رجال الأعمال في القيام بمشروعات التنمية . ومن المواقف التي يجب توفرها في الهيئات الاقتصادية الكبرى للاحتفاظ بالتنمية الاقتصادية الرغبة في تنوع السلع الاستهلاكية وفي التغير والاستعداد للقيام بالمخاطر والعمل من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والرغبة في التدريب على مستوى أفضل وإلى جانب تلك المواقف الملائمة للاستمرار في التنمية يجب على الدول المتقدمة أن تحسن في مستويات كفاءة العمال عن طريق زيادة التنفيذ المتوازنة وتحسين الخدمات الطبية ورفع مستوى التعليم والمهارات .

وتتضارب الآراء فيما يختص بتأثير التغيرات العمالية على كفاءة العمل فبعضهم يقول أن التغيرات تقلل من كفاءة العمل لاهتمامهم بـمشروعات تأمين العمال دون غيرها والبعض الآخر يقول أنها توحى إلى العمال بشعور المشاركة في القرارات الاقتصادية ومن ثم ترفع روح العمال المعنوية وتزيد من كفاءتهم .

٤ - مرونة الوارد :

إن مشكلة التنمية ليست مجرد مسألة زيادة كمية رأس المال وعدد وصفات السكان ومقدار الموارد الطبيعية ومستوى المعرفة الفنية الصناعية ، بل أنها أيضا مسألة استخدام الموارد القائمة بكفاءة ، فهي عملية ديناميكية من التكيف والتعديل والتغير في الطلب والتقدم الفني الصناعي يتضمن استبدال معدات رأس المال القديمة بأنواع مختلفة تماما كما يتضمن زيادة كمية رأس المال في أحد القطاعات وانقاصه في الآخر وإعادة تدريب القوة العاملة وتحويل العمل من صناعة إلى أخرى . وتداخل طبيعة الإنتاج في الدول الصناعية الحديثة يجعل مرونة الوارد الطبيعية أمراً ضروريا للتنمية ، فعدم قدرة قطاع على تكيف نفسه حسب الظروف المتغيرة قد يؤخر التنمية لأنه يعوق النمو في القطاعات الأخرى المتوقفة عليه ، القصور في استخدام الموارد القائمة لا يؤدي إلى خفض الدخل القومي دون مستوى قوته الكامنة فحسب بل يعطل نمو عوامل الإنتاج ، كما أن زيادة كميات الموارد الطبيعية يمكن أن يحسن من درجة المرونة داخل النظام الاقتصادي ويسهل استخدام هذه الموارد

بدرجة أعلى من الكفاءة ويزيد السوق القائم على المنافسة الحرة من مرونة الموارد الطبيعية ويعوق من مرونة الموارد في الدول الفنية قيام النظام الاحتكاري في الصناعة لأنه يعوق إعادة تخصيص الموارد القائمة اذا ما أثرت تأثيرا معاكسا على الاستثمار او القدرة التنظيمية ومما ينقص من مرونة الموارد في الدول المتقدمة قيام تقايث عمالية منظمة ذات قوة احتكارية اذ انها تغير من طبيعة الخط البياني لعرض العمل وبذلك تحول دون الحركة الحرة للعمل بين الصناعات .

والمرونة في عرض رأس المال أمر ضروري للتنمية السريعة اذ ان سياسة تجميد الاسعار تحد من عرض رأس المال وتعوق التنمية السريعة ومن جهة أخرى يجب تجنب الاجراءات المالية التي تسمح بحدوث تضخم نقدي سريع لاجل طويل لما له من المضار الجسيمة ، كما ان اصرار التقايث العمالية على زيادة الاجور يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج مما يؤدي بدوره الى رفع الاسعار مما يضر بالمستهلك واصحاب الدخل الثابت واصحاب اليدون وكثير من صغار رجال الاعمال مما ينتج عنه سوء تخصيص الاستثمار ويقرر معظم الاقتصاديين مستوى الاسعار الثابت تقريبا اكبر العوامل ملائمة لاستمرار التنمية الاقتصادية وتتطلب التنمية السريعة ايضا مرونة حركة المبالغ المخصصة للاستثمار ، فالقبود على النشاط الاقتصادي المؤسسات التسليف واختلاف جباية الضرائب على الارباح من الاستثمارات المالية المختلفة تعد من العوائق التي تحول دون التخصيص السليم لمبالغ الاستثمار التي يمكن الحصول عليها من الاسواق المالية .

ومن العوامل التي تحول دون مرونة الموارد الطبيعية وتكييفها لتلائم الاوضاع القائمة فرض الحواجز الجمركية في وجه التجارة الدولية ، وذا اخذت جميع الدول بهذه السياسة فان النتيجة الاجماعية هي الاقلال من معدل القوة الفعلية للتنمية الاقتصادية في اغلب الدول وعلى ذلك يجب على الدول المتقدمة ان تؤيد نظام التجارة الدولية الذي يقلل الى ادنى حد ممكن من عوائق الحركة الحرة لتسلع بين دول العالم وحركة رأس المال والعمل الدولية من الامور الهامة للاحتفاظ بالتنمية ، فتدقق رأس المال في الدول المتخلفة ذو أهمية خاصة لاستمرار التنمية في الدول لفنية المتقدمة ، وبما ان الدول الصناعية تستورد كميات ونوعا متزايدة من المواد الأولية فيجب ان تزيد اهتمامها بتنمية القوى الكامنة للموارد الأولية والموارد الطبيعية في الدول المتخلفة ، كما يجب ان تدبر المبالغ اللازمة للاستثمار والعمال المدربين لاستغلال هذه الموارد الطبيعية والى جانب ذلك فان تساع الاسواق العالمية نتيجة للتنمية الناجحة في الدول المتخلفة من اقوى العوامل المنشطة للتنمية في الدول الفنية .

الباب الخامس والعشرون

الآمال للرؤية والسياسات الخاصة بالاحتفاظ بالتنمية

يختص هذا الباب بالآراء المتشعبة خاصة بالسياسات الاقتصادية السليمة لتنفيذ التنمية الاقتصادية .

١ - السياسة الخاصة بمعالجة مسألة الاحتفاظ بالتنمية :

من بين المقترحات الخاصة بتحقيق التنمية بدرجة مرضية تبرز خمسة مواقف تفترون بالعصر الحالى وتندرج من الاشراف العام الكامل على وسائل الانتاج وعلى الانتاج نفسه الى اتخاذ الاجراءات الفعالة لاعادة المنافسة الفعالة الى الاسواق الخاصة .

فالاشتراكية احدى السياسات المتطرفة فى علاج مشكلة الاحتفاظ او التعجيل بالتنمية ومن مزاياها انها تحل مشكلة الاحتكار فى النظام الاقتصادى الحديث المبني على المشروعات الحرة فاذا تركت المؤسسات الاحتكارية بعيدة عن رقبة الحكومة فانها تباشر سلطتها الاحتكارية لتعويق معدل الابتكار والاختراع ويتبع ذلك هبوط معدل التنمية وزيادة عدم الاستقرار بينما امتلاك الدولة لمؤسسات الاعمال يمكنها من ان تستغل مزايا الاقتصاديات المرسومة دون تعريض معدل الابتكار الفنى للخطر وبما ان الدولة هى التي تحدد معدل الاستثمار فى ظل النظام الاشتراكى يصبح أسرع واسلس قيادا وأحسن توازنا منه فى ظل النظام الرأسمالى ونظرا لان الدولة يمكنها استخدام عوامل الانتاج استخداما كاملا فان معدل التنمية لا يتعرض للهبوط الحاد الذى يصاحب دورات الكساد فى ظل النظام الرأسمالى وبذلك يصبح معدل الاستثمار أكثر اطرادا لاجل طويل كما ان التقدم الفنى يسير بخطى أوسع بسبب تشجيع الحكومة وتمويلها واشرافها على النشاط الخاص بالابحاث ويقول الاشتراكيون ان معدل تنمية يحدث بسرعة أكبر مما يحدث بها فى ظل نظام المشروعات الحرة وذلك لزيادة مرونة الموارد الطبيعية ولان نظام التخطيط المركزى يقضى على الاوضاع غير الصحيحة التى تحدث فى عملية الاستثمار فى النظام الاقتصادى غير القائم على التخطيط وبعبارة أخرى يمكن تحقيق الاتزان المشر بين كل القطاعات فى النظام الاقتصادى الاشتراكى .

وفى الطرف الآخر من سلم السياسات التى تعالج مسألة التنمية نجد أصحاب النظرية القائلة بان التنمية يمكن أن تنهض على أكمّل وجهه باتباع السياسة التى تجعل المنافسة فعالة حقا وذلك من طريق اتخاذ الاجراءات التى تقضى على الاحتكار الخاص فى كل مظهره وذلك عن طريق

حل الاتحادات الكبرى للأعمال وكذلك النقابات العمالية وإزالة كل العوائق التي تقف في سبيل التجارة وإلغاء نظام الحماية الجمركية وإعادة النظر في قوانين تسجيل الاختراعات وفتح مجال حر للمعرفة الفنية وأصحاب هذه النظرية يجادلون بأن نظام المنافسة الحرة هو أحسن إجراء للنهوض بالتنمية السريعة داخل إطار من الديمقراطية السياسية كما أن هذا النظام لا يتعارض مع التوسع في الخدمات الاجتماعية وأصحاب النظرية مقتنعون بأن نظام المنافسة الحرة يحل بنفسه مشاكل البطالة والتضخم النقدي إذ أن العمليات الاحتكارية هي السبب الرئيسي في حدوثها ولكنهم لا يمانعون في أن تقوم الحكومة المركزية بالإصلاحات في السوق النقدي والمالي عن طريق إشرافها على كمية النقود الفعالة وقيمتها وأن تسهل تهجير العمال عن طريق المساعدات المالية وتزويدهم بالمعلومات عن فرص العمل ويقترحون أن تتولى الحكومة برامج الأبحاث حتى تضمن فيضامن المعرفة الفنية الحديثة كما تتولى قطاع المنافع العامة وهم يعارضون في قيام الحكومة بالتخطيط المركزي لأنه يخلق النظام البيروقراطي المفقد كما أنه من الصعب اختيار الأفراد ذوي الكفاءة الممتازة والتخلص من غشير الأكفاء والاحتفاظ بالدوافع والمناقشة الحرة في مثل هذا النظام وتجنب الفساد وتوفير المرونة في عملية اتخاذ القرارات .

وهناك أصحاب نظرية « المنافسة الاندناميكية » الذين لا يعارضون في قيام وحدات الأعمال الكبيرة في تكوين الأسواق الخاصة ويؤكدون أن مجهودات الحكومة لإعادة توزيع الدخل وتثبيت مجموع الطلب لها رد فعل ضار بالتنمية الاقتصادية فهم يرون أن في القضاء على وحدات الأعمال الكبرى ووحدات العمل الكبرى (اتحاد نقابات العمال) تضحية بالقدرات الفنية من أصحاب الأعمال من جهة والقدرة على المساومة من جانب العمل من جهة أخرى وهم يعرضون الحالات الصارخة لفرض قيود على العمل والأعمال سواء في السوق الداخلية أو الأسواق الدولية .

ويعتقدون أن ضريبة الدخل التصاعدية ضارة بالتنمية السريعة لأنها تضعف من دوافع القيام بالمجازفة وتقلل من مستوى الادخار وأنه يجب الاعتدال في فرض بعض الموارد الضريبية التي لا تشجع الاستثمار الخاص وهم يرون أنه يجب على الحكومة أن تلعب دوراً فعالاً في تثبيت مجموع الطلب عن طريق التغيير في معدلات الضريبة وأن أحسن الطرق للحصول على الاعتمادات اللازمة لزيادة برامج الرفاهية هو الإقلال بقدر الامكان من الضرائب التي تعوق الإنتاج حتى يمكن تحقيق زيادة سريعة في الدخل القومي وتوسيع القاعدة الضريبية .

وهناك أصحاب نظرية رأس المال الموجه الذين يؤيدون اتخاذ سياسة قويه ضد تكتلات وحدات الأعمال الكبرى ويرون أن الإقلال من ضريبة الدخل التصاعدية لا يكفي وحده لخلق بيئة مشجعة على القيام بالمخاطرة والادخار الخاص بل يجب على الحكومة أن تعمل برامج الإنفاق ويحبذون قيام الحكومة ببرامج تحسين وسائل النقل وتوفير القوة الكهربائية المائية والنهوض بمشروع استخدام الذرة في الأغراض السلمية والحفاظة على

الموارد الطبيعية ويشجعون اجراءات الامن الاجتماعي العام وتخفيض الرسوم الجمركية وزيادة الاستثمار العام في الخارج .

وبالإضافة الى المواقف السابقة للسياسة الاقتصادية الخاصة بالتنمية يأتي موقف أصحاب نظرية تخطيط رأس المال الذين يرون ان تقوم الدولة بتحديد المعدل العام والاتجاه العام للتنمية الاقتصادية فتقوم الحكومة باعداد المخطط القومي لتقرير حجم وتركيب الاستهلاك العام وتقرير الاستثمار الخاص والنقبات العامة كما يقترحون ان تمتلك الحكومة المرافق العامة والصناعات الأساسية وأن تستخدم السياسات المالية والنقدية التي تمكنها من الاشراف على حجم الادخار والاستهلاك .

والسياسات الفعلية للتنمية التي اتبعتها الدول المتقدمة بعد الحرب تصور معظم المواقف التي ذكرناها فتمثل روسيا السوفيتية حالة التخطيط المركزي في ظل الاشتراكية وتمثل فرنسا وبريطانيا الى حد ما سياسة تخطيط رأس المال وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة بعد الحرب تقترب من المنافسة الديناميكية ورأس المال الموجه كما تتبع ألمانيا بعض مظاهر هذين الموقفين .

وتتفق هذه المواقف من حيث الحاجة الى النشاط الحكومي الملموس في ميادين التعليم والتدريب ومن حيث معاونة الحكومة في مجال الابحاث البعثة والابحاث التطبيقية وزيادة جهودها في تسهيل حركة انتقال العمل واتخاذ اجراءات أشد حزمًا ضد اندماج وحدات الأعمال الكبرى حتى لا يقوم نظام احتكاري يحول دون دخول صغار رجال الأعمال في الصناعة ومنح تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة كما تتفق هذه المواقف في ضرورة زيادة حجم التجارة الدولية كشرط أساسي للتنمية السريعة وأخيرا استخدام سياسة مالية ونقدية لضمان استمرار التوظيف الكامل دون أحداث تضخم غير طبيعي .

٢ - الآمال المرتقبة للاحتفاظ بالتنمية :

ان تقديرات الاقتصاديين بالنسبة للآمال المرتقبة للتنمية في المستقبل تقرب في الدول الغنية تميل الى التفاؤل فقد قدرت لجنة سياسة الموارد في الولايات المتحدة ان مجموع الانتاج القومي فيها سيصل في المدة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ الى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٥٠

وفي بريطانيا يقدرون امكان زيادة الانتاج بالنسبة للعامل بمعدل ١٥٪ في فترة ست سنوات كما قدر ان القدرة الانتاجية في بريطانيا ودول اوربا غير الشيوعية تزيد بمقدار ٢٥٪ سنويا ايضا .

٣ - ادخال التنمية الاقتصادية في التنظيم القانوني :

يفترض كثير من الاقتصاديين ان مستلزمات التنمية الاقتصادية في الدول الغنية تدخل في التنظيم القانوني للاطار الاجتماعي وهذا لا يعني

انهم لا يؤيدون التغييرات فى السياسة الاقتصادية للتعبيل بالتنمية او
انهم غير قلقين بالنسبة تعاون التنمية .

وفى تحليلهم لمشكلة التنمية فى الدول الفقيرة يؤكد الاقتصاديون
أهمية اجراءات السياسة الاقتصادية العاجلة لرفع مستوى التعليم والصحة
وضمن الاستقرار السياسى وانشاء التسهيلات الائتمانية وتشجيع اروح
التنظيمية وزيادة معدل الادخار ويجب ان تدخل هذه العوامل فى الحسبان
عند دراسة التنمية فى الدول المتقدمة ايضا وهذه المستلزمات وغيرها يمكن
الاحتفاظ بها فى اطار النظام اُرسالى لمدة الخمس والعشرين سنة القادمة
وتبدو الآمال المرتقبة لتقدم الفن اصناعى ملائمة اذ ان البحث العلمى
قد اصبح صناعة كبرى وطيدة الاساس تنتج الاختراعات والابتكارات
على أساس منظم ويبدو ان نسبة الادخار الى الدخل تقترب من الثبات فى
الدول المتقدمة اذ اصبح الادخار منظما بدرجة أعلى من ذى قبل .

ولا تعتبر الآمال المرتقبة بالنسبة لنمو السكان وزيادة مقدار الموارد
طبيعية من الامور التى تعوق الاحتفاظ بمعدل التنمية فى الخمس والعشرين
سنة القادمة ومن دواعى تفاؤل الاقتصاديين بموقف التنمية انهم يفترضون
ان مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للقوة العاملة دون خطر التضخم
النقدى يمكن حلها عن طريق السياسات الحكومية القائمة وهذه الظروف
مضافة الى عدم قيام حرب كبرى تجعلهم يتوقعون استمرار الزيادة فى
الاستثمار وخلق معدل مرض للتنمية وعلى الرغم من أن كثيرا من الاقتصاديين
يقررون أن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية خلال الخمس والعشرين سنة
القادمة ملائمة فانهم لا يميلون الى التنبؤ لاجل طويل . وهناك من الاسباب
القوة ما يجعل الاقتصاديين احديثين يتخلون عن التشاؤم الذى ساد
تنبؤات أمثال ريكاردو وهانش وفى ظل الاحوال السائدة الآن يمكن
للانسان أن يتوقع استمرار التنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة الغنية .



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥